جامعة حسيبة بن بوعلي بالشـلف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل
حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشـلف (ECDE)
Entreprise des Ciments et Dérivés d'Ech-cheliff

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: مالية ومحاسبة

إعداد الطالب: **عيادي عبدالقادر**

تحت إشراف الدكتور: **زيدان محمد**

لجنة المناقشة:

د/بريش عبد القادر/أستاذ محاضر بجامعة الشلف رئيسا

د/زيدان محمد/أستاذ محاضر بجامعة الشلف مشرفا

أ.د/براق محمد/أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة ممتحنا

د/كتوش عاشور/أستاذ محاضر بجامعة الشلف ممتحنا

د/زغدار أحمد/ أستاذ محاضر بجامعة الجزائر ممتحنا

السنة الجامعية: 2008/2007

شكـر وتقدير

أتوجه إلى الله بالشكر على ما منحني من إرادة وصبر لإنجاز هذا البحث، فلله الشكر أولا وأخيرا.

أوجه شكري وإمتناني إلى من لا تسعه كلمات الشكر ولا عبارات الإمتنان، إلى الذي عرفته أستاذا ومربيا، وإلى الذي أعتز بكوني طالبا في مدرسته، وجنديا في ميدان البحث تحت إشرافه، إلى صاحب الفضل، أهل الصبر، الذي علمني الحرص على نيل أعالي الهمم، والتواضع دون إذلال إلا لله تعالى...إلى الأستاذ الدكتور محمد زيدان حفظه الله وأدام عليه موفور الصحة والعافية.

شكري وإمتناني موصولان إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثرائها بأفكارهم وآرائهم النيرة.

- الدكتور بريش عبدالقادر.
- الدكتور كتوش عاشور.
- الدكتور براق محمد
- الدكتور زغدار أحمد.

كما أتوجه بالشكر والإمتنان إلى كل أساتذة الكلية والأساتذة الزائرين الذين قدموا لي كل الدعم في إعداد هذه المذكرة.

إلى كل من قدم لي نصحا أو أجاد علي برأي أثناء إنجاز هذا العمل.

عيادي عبدالقادر

إهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى ....والدي حفظهما الله.

إلى جدتي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى أخي محمد سندي ودعمي في مسيرة العلم، والذي يحرص على أن أبلغ فيه القمم.

إلى جميع إخوتي وأخواتي وعائلاتهم، و إلى جميع الأهل والأقارب.

إلى أفراد أسرتي الصغيرة الذين صبروا علي طيلة فترة التحضير لهذه المذكرة.

إلى كل الزملاء في الدراسة والعمل.

إلى كل منساندني من بعيد أو من قريب في إعداد هذه المذكرة.

عيادي عبدالقادر

الفهرس

العـــــــــــنوان	رقم الصفحة

الفصل الثالث: المعلومات المحاسبية والهيكل المالي

الفصل الربع: دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ قرارات التمويل
حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف (ECDE)

مدخل

تعيش المؤسسة اليوم في عالم سريع التغير، فباعتبارها نظام شامل ومعقد تتألف من أنظمة فرعية (نظام الإدارة، نظام الإنتاج، النظام المالي والمحاسبي، نظام التسويق...)، تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات. وتبرز المحاسبة كنظام مميز،حيث لم تعد وظيفتها قاصرة على مجرد عملية تسجيل البيانات بالدفاتر والسجلات المحاسبية، وعرضها وتلخيصها في صورة حسابات ختامية تعبر عن المركز المالي للمؤسسة، بل تطورت مع مرور الزمن من خلال الاهتمام المتزايد بالمعلومات، والاستفادة من التطورات المتلاحقة في مجالات المحاسبة والمالية، حتى أصبحت نظاما متكاملا للمعلومات مشكلا ما يعرف بنظام المعلومات المحاسبي، له مكوناته (الوسائل والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات) التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف معالجة البيانات المالية عن طريق التسجيل، والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية مستخلصة من القوائم المالية (جدول حسابات النتائج، الميزانية، والجداول الملحقة).

وتعد المعلومة المحاسبية من أهم المعلومات التي م المؤسسة في مختلف عمليا ا التسييرية سواء على المدى القصير، المتوسط، أو على المدى الطويل، لذا وجب عليها أن تعد نظاما للمعلومات يستجيب لمتطلبات واحتياجات الأطراف المعنية سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، وذلك لمساعد ا في إتخاذ جملة من القرارات، وفي مقدمتها قرارات التمويل التي تعتبر من أهم القرارات نظرا لطابعها الإستراتيجي ولما لها من أثر في إختيار الهيكل التمويلي المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وتعظيم مردوديتها.

ويتطلب تحديد الهيكل المالي المناسب للمؤسسة إتخاذ نوعين من القرارات تتعلق الأولى باختيار المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل، وهذا لما لها من أثر في تحقيق الربحية والسيولة، بينما تم الثانية بتحديد أي المصادر الأكثر نفعا للمؤسسة الطويلة، المتوسطة أو القصيرة الأجل في وقت معين، ويستدعي ذلك تحليلا معمقا للبدائل المتاحة، وحساب تكلفة كل بديل والآثار المترتبة على كل منها على المدى الطويل بناء على المعلومات المستخلصة من القوائم المالية، وقد أدى ذلك إلى ترسيخ مكانة نظام المعلومات المحاسبي كنظام محوري ضمن الأنظمة الأخرى في المؤسسة.

وبالرجوع إلى واقع المؤسسة الجزائرية، وأمام التغيرات المستجدة في ا ال الإقتصادي في إطار مرحلة إقتصاد السوق الذي يتميز بشدة التنافس بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، والذي يتطلب من المؤسسة كفاءة عالية في ميدان الإدارة للتعامل مع المتغيرات البيئية حتى تحقق الإستمرارية، وذلك بالإعتماد على طرق حديثة لإنتاج المعلومات والبيانات خاصة المحاسبية منها، مما يستدعي الإهتمام بنظام المعلومات



المحاسبي الموجود على مستوى المؤسسة وذلك بتطويره وتجديده، والنظر إليه من زاوية الإستفسار، بمعنى مدى استجابة نظام المعلومات المحاسبي لمتطلبات الإدارة من البيانات والمعلومات في مجال إتخاذ القرارات أو بقائه نظاما تقليديا يهتم بتسجيل العمليات المالية التي تحدث على مستوى المؤسسة وتلخيصها لإنتاج قوائم مالية تفرضها القوانين، دون تحليل هذه المعلومات وإستغلالها إستغلالا أمثلا.

إشكالية البحث

بناء على ما سبق سنحاول تحليل هذا الموضوع انطلاقا من طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

كيف يمكن أن يساعد نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل على مستوى المؤسسة الإقتصادية؟

يتفرع عن السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة بالشكل الآتي:

1-ما مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وماهي خصائص المعلومات المحاسبية التي تستجيب لإحتياجات الأطراف المستعملة لها؟

2-هل أن عملية إتخاذ قرارات التمويل بحاجة إلى مخرجات نظام المعلومات المحاسبي؟

3-كيف يمكن أن تؤدي قرارات التمويل إلى تحقيق هيكل التمويل الأمثل؟

4-هل يمكن أن يدعم نظام المعلومات المحاسبي عملية إتخاذ قرارات التمويل في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه التساؤلات ، يمكن صياغة و بلورة الفرضية الأساسية على الشكل التالي:

يعد نظام المعلومات المحاسبي الدعامة الأساسية في توفير المعلومات اللازمة (معلومات مستخلصة من القوائم المالية) لعملية إتخاذ قرارات التمويل، وبالتالي إختيار هيكل التمويل المناسب للمؤسسة.

هذه الفرضية تقودنا إلى إعتماد فرضيات جزئية على النحو الآتي:

1-يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم الأنظمة الفرعية المكونة لنظام المعلومات، لأنه يتولى تقديم معلومات محاسبية ذات مصداقية وملائمة لإتخاذ القرارات.

2-تشكل القوائم المالية الدعامة الأساسية لإتخاذ قرارات التمويل من خلال إستخدام مجموعة من الأدوات،كالتحليل المالي**،** إعداد قائمة الأموال، ومختلف أساليب التنبؤ المالي.

3-إن التعرف على مصادر التمويل وحساب تكلفة كل مصدر يسمح بتحديد أهم قرارات التمويل على مستوى المؤسسة، التي تؤدي إلى إختيار هيكل التمويل المناسب وبالتالي تعظيم مردوديتها.

4-إن نظرة المسيرين إلى نظام المعلومات المحاسبي على أنه إجراء قانوني فقط، تجعله يبقى نظاما تقليديا من الصعب أن يدعم عملية إتخاذ قرارات التمويل في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف.

أهمية الدراسة

إن توجه النظام الإقتصادي الوطني نحو إقتصاد السوق الذي يتميز بشدة المنافسة، يفرض على المؤسسة الجزائرية البحث عن أنسب الطرق التي تساهم في إتخاذ القرارات الرشيدة، التي تتطلب نظاما للمعلومات يعمل على توفير وإنتاج المعلومات اللازمة والتي لها تأثير مباشر على نشاط المؤسسة، ولعل نظام المعلومات المحاسبي هو أهم نظام لأنه يختص بجمع وتبويب وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة للمؤسسة لإتخاذ قرارات التمويل من جهة، وتزويد أو توصيل هذه المعلومات للأطراف الخارجية من جهة أخرى. وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة في:

-تنمية وعي المسؤولين والعاملين في المؤسسات الإقتصادية بالدور الذي تلعبه نظم المعلومات في دعم عملية اتخاذ القرار.

-التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية، وخاصة في ظل التغيرات البيئية التي تعرفها، والتي تتطلب توفير معلومات صالحة لإتخاذ القرارات.

- إظهار دور وأهمية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ قرارات التمويل.

-محاولة تقديم إضافة إلى الدراسات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية وإظهار أهميتها بالنسبة للمؤسسة.

مبررات إختيار الموضوع

إن إختيارنا لهذا الموضوع كان نتيجة لعدة إعتبارات، نذكر منها:

-الإنتقاد المستمر لنظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، بإعتباره يفتقر إلى الفعالية التي تسمح بالإجابة على كل الإحتياجات من المعلومات المعبر عنها.

-متطلبات التسيير الجديد للمؤسسة تدعو إلى ضرورة توجيه الأبحاث نحو إمكانية تبسيط نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

-تدريسي لمادة المحاسبة لفترة زمنية معتبرة، ولد لنا الرغبة في التعمق أكثر في هذا التخصص.

-إمكانية مواصلة البحث في الموضوع.

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من الناحية النظرية والتطبيقية:

-من الناحية النظرية:

-الوقوف على ماهية النظام المعلوماتي المحاسبي، أهميته ومكانته، وظائفه، وتصنيفه في المؤسسة.

-التعرض لدور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في عملية إتخاذ قرارات التمويل بناء على تحليل أهم القوائم المالية.

-إظهار مختلف النظريات التي تناولت هيكل التمويل الأمثل ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه.

-التعرف على أهم القرارات المحددة لهيكل التمويل الأمثل.

-من الناحية التطبيقية:

-التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية.

-إظهار إمكانية إستعمال نظام المعلومات المحاسبي كمصدر هام للمعلومات التي تساعد على اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسة الجزائرية.

منهج البحث

للإجابة على إشكالية البحث، وإختبار الفرضيات، اتبعنا **المنهج الوصفي**، والذي يبرز من خلال التعرض إلى ماهية نظام المعلومات المحاسبي وضرورته في المؤسسة، والشروط اللازمة لكي يحقق الفعالية في توفير المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات، وكذلك عرض أهم القوائم المالية التي من خلالها يمكن إستخلاص بعض الأدوات الممكن إستخدامها في إتخاذ قرارات التمويل، وهذا من أجل الوقوف على أهم القرارات المحددة لهيكل التمويل الأمثل.

من جهة أخرى اعتمدنا **المنهج الإستقرائي** "دراسة حالة" لإسقاط الدراسة النظرية على الواقع، من خلال حساب وتحليل بعض النسب والمؤشرات المالية المستخلصة من القوائم المالية، وهذا بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف.

الدراسات السابقة

تناول الباحث العديد من الدراسات السابقة و التي من بينها:

<u>الدراسة الأولى</u>: مذكرة ماجستير للطالب مسعود صديقي "مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية"كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر(سنة2000)"، تناولت هذه الدراسة مدى مساهمة المراجعة لنظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية في تقويمه والمحافظة على إستمراريته لتقديم معلومات ذات مصداقية معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وملائمة لإتخاذ القرارات،و بناء على دراسة تطبيقية في مؤسسة الأعمال التكميلية للبناء "ETRACOB" بورقلة، تم التوصل إلى عدة نتائج، من بينها العمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف المؤسسات والالتزام الصارم بإجراءاته، وكذلك إعتماد مراجعة داخلية في المؤسسة تقوم على المعايير المتعارف عليها، بغية ضبط الإنحرافات الناتجة عن المعالجة المحاسبية.

الدراسة الثانية: مذكرة ماجستير للطالب موالي جمال "نظام المعلومات المحاسبي في المحاسبة التحليلية وعلاقته بإتخاذ القرار ومراقبة التسيير"كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر(سنة2001)"، تناولت هذه الدراسة ميدان تطبيق المحاسبة، حيث ركز الباحث على المحاسبة التحليلية من خلال عملية تصنيف التكاليف، وعرض الأساليب التي تسمح بإتخاذ القرارات الخاصة بالنشاط الإقتصادي، ثم تطرق صاحب هذا البحث إلى أهمية المعلومات الخاصة بالمحاسبة التحليلية من ناحية التسيير على أساس أ ا أدوات تحليل تتخذ من خلالها قرارات مستقبلية وحالية تخص التسيير العقلاني لنشاط المؤسسة.

الدراسة الثالثة: مذكرة ماجستير للطالب حسين بلعجوز تحت عنوان "دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات الإنتاجية "المدرسة العليا للتجارة-سنة 2002" ،تناولت هذه الدراسة تطبيق أسلوب البرمجة الخطية كإحدى التقنيات الرياضية المستعملة في القطاع الإنتاجي وربطه بنظام المعلومات المحاسبي عن طريق ما يوفره من بيانات و معلومات لازمة لعملية النمذجة، ومن خلال دراسة ميدانية في المؤسسة العمومية للأنسجة الصناعية بالمسيلة، واستعانة بالحاسوب، تم التوصل إلى نتائج النموذج الرياضي التي تستعمل من أجل إتخاذ قرارات الإنتاج المثلى، التي تؤدي إلى تعظيم الأرباح أو تخفيض التكاليف.

الدراسة الرابعة: مذكرة ماجستير للطالبة سليمة نشنش (سنة2004)، دور المعلومة المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر-المدرسة العليا للتجارة-، تناولت هذه الدراسة البحث في مدى وأهمية وفعالية المعلومات خاصة المحاسبية منها في إتخاذ قرار الإستثمار المالي، ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة الميدانية تبين أن هناك قصور كبير في معرفة إجراءات التعامل في السوق المالية بالجزائر، نظرا لغياب أو قلة المعلومات المحاسبية، وبالتالي تأجيل المستثمر لقراراته، علما أن هذه الدراسة إقتصرت على المستثمر الفرد دون المؤسسة.

ما يمكن ملاحظته أن هذه الدراسات تناولت دور المراجعة في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، المحاسبة التحليلية واتخاذ القرارات، تطبيق أسلوب البرمجة الخطية في اتخاذ القرار الإنتاجي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الإستثماري، لكنها لم تتناول دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ قرارات التمويل.

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على توضيح ماهية النظام المعلوماتي المحاسبي وأهميته ومكانته في المؤسسة والشروط اللازم توفرها لتفعيله، ثم تحديد دوره في إتخاذ قرارات التمويل التي تسمح بتحقيق هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة، مع التطبيق من خلال الدراسة الميدانية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، وقد تمت الإستعانة بالوثائق والمستندات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة (الميزانية، جدول حسابات النتائج، تقارير مختلفة) للفترة 2002 إلى 2006.



كما أن الدراسة تستبعد جوانب هامة تتضمن القرارات القانونية والضرائب وجوانب التحليل المرتبطة بالإنتاج والتسويق والأفراد.

تقسيمات البحث

على ضوء ما سبق يتم تقديم هذه الدراسة في أربعة فصول رئيسية:

نتطرق في الفصل الأول إلى ماهية نظام المعلوماتي المحاسبي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يهتم المبحث الأول بتقديم مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات، ويتناول المبحث الثاني عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي،بينما خصص المبحث الثالث لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي وأهميتها في المؤسسة.

وفي الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسة، فقد تم تناول من خلال مبحثه الأول مدخل لإتخاذ القرارات، أما المبحث الثاني فيعالج القوائم المالية وعلاقتها بالوظيفة المالية، بينما خصص المبحث الثالث لإستعراض أهم الأدوات المستخدمة في إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسة.

أما في الفصل الثالث المعنون بالمعلومات المحاسبية وهيكل التمويل، فقد قسم إلى ثلاثة مباحث يتضمن الأول أنواع التمويل (القصير، المتوسط، والطويل الأجل)، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة تكلفة التمويل وأهم القرارات المحددة لهيكل رأس المال، أما المبحث الأخير فيعالج هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة ومحدداته.

بينما خصص الفصل الرابع للجانب التطبيقي للدراسة النظرية، والذي جاء بعنوان دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ قرارات التمويل -دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث يقدم الأول عرض عام حول مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، بينما يعالج المبحث الثاني بنية نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، أما المبحث الثالث فيتناول إستعمالات مخرجات هذا النظام في إتخاذ قرارات التمويل.

و في الأخير يتم وضع خاتمة عامة لعرض أهم نتائج البحث مع تقديم الإقتراحات و التوصيات الممكنة.

تمهيد:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أول نظام ظهر في المؤسسة، رغم أنه كان يقتصر في البداية على بعض المعاملات المحاسبية البسيطة فقط. ولكن مع تطور ا تمعات ومعها المؤسسات الاقتصادية أصبح نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري، وتتجلى أهميته أكثر من خلال ما يفرزه من مخرجات لما لها من أهمية لكافة المستخدمين لذلك يستلزم دراسة كافة المستجدات التي تعمل على تطويرها وفق متطلبات مستخدميها وارتباطاً بالمتغيرات المحيطة للبيئة المعلوماتية.

والمؤسسات على اختلاف أنشطتها وأهدافها هي في أمس الحاجة في الوقت الحالي لتحسين مردودية وظائف التخطيط، الرقابة، تقييم الأداء، وصنع واتخاذ القرار بمختلف الآجال سواء لمواجهة سيل المنافسة العارم في إطار المنظمات الاقتصادية أو لمقابلة التزايد على الخدمات والحاجة إلى تحسينها مما يتطلب مزيدا من المعلومات والشفافية والتطوير في نظم المعلومات بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبي بصفة خاصة.

لتوضيح أكثر ماهية نظام المعلومات المحاسبي سنحاول في هذا الفصل من خلال مبحثه الأول تقديم مفاهيم عامة حول النظام، المعلومات، نظام المعلومات، ثم نظام المعلومات الإداري بإعتباره النظام الشامل الذي يتفرع عنه نظام المعلومات المحاسبي، الذي خصص له المبحث الثاني، فبعد التعريف ذا النظام وإظهار علاقته بنظام المعلومات الإداري وبالأنظمة الفرعية الأخرى، يتم عرض أهم مدخلاته، ثم معالجتها المحاسبية، لتحصيل مخرجات ائية والتي يتم معالجتها في المبحث الثالث، من خلال تقديم المعلومات المحاسبية، أنواعها وخصائصها، والأطراف المستعملة لها، ثم تقديم بعض الصعوبات التي تعيق نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومات صالحة لإتخاذ القرارات، وأخيرا تقديم بعض الشروط الضرورية لتفعيل نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: مدخل لنظام المعلومات

المبحث الثاني: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وأهميتها.

المبحث الأول: مدخل لنظام المعلومات

إن نظام المعلومات في المؤسسة هو مفتاح أساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات، قبل التطرق إلى نظام المعلومات نحاول في هذا المبحث تقديم عرض مختصر حول كل من النظام ومكوناته الأساسية، المعلومات وخصائصها، وبعدها ننتقل إلى مفهوم نظام المعلومات وذكر أهم مكوناته ثم مهامه، وفي الأخير نتطرق إلى نظام المعلومات الإداري من حيث المفهوم، وأهم أنظمته الفرعية في المؤسسة.

المطلب الأول:مفاهيم أساسية حول النظام والمعلومات

قبل الحديث عن نظام المعلومات يجب في البداية توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالنظام ومكوناتـه، ثم المعلومات (مصادرها وخصائصها).

أولا- مفهوم النظام ومكوناته

1- مفهوم النظام: "النظام هو مجموعة من المكونات أو العناصر الأساسية التي تتعلق ببعضها البعض وتتجه نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة"[1].

أو هو:"إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف، فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذه الموارد تتراوح من المواد إلى الآلات وعناصر الطاقة الإنتاجية، وذلك حسب نوع النظام"[2].

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج الآتي:

- النظام هو مجموعة من الأجزاء ويمكن أن يكون كل جزء نظام، أي أن النظام قد يحتوي على عدة أنظمة فرعية.
- دف مكونات النظام إلى تحقيق نتيجة محددة.
- عناصر النظام متناسقة فيما بينها من خلال العلاقات المترابطة.

2- مكونات النظام: يتكون النظام من مجموعة من العناصر:

أ- **المدخلات**:يحددها الهدف النهائي للنظام، وقد تكون مواد أولية، عمالة، بيانات، رأس المال.

ب- **المعالجة(التشغيل)**: وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجرى على المدخلات بغرض إعدادها و يئتها للمرحلة الثالثة من النظام.

---

[1]: أحمد حسين علي حسين، **نظام المعلومات المحاسبي**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص13.

[2]:كمال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعة ،الإسكندرية، مصر، 1998، ص16.

ت-**المخرجات**:هي الناتج النهائي من النظام، وقد تكون في شكل منتجات،خدمات،أو معلومات...الخ، وهي ترتبط بالهدف من وجود النظام، وتصنف إلى ثلاثة أنواع[1]:

-مخرجات تستهلك مباشرة بواسطة أنظمة أخرى

-مخرجات تستهلك داخل النظام.

-مخرجات يتم التخلص منها في شكل نفايات أو عوائد، تدخل في البيئة الطبيعية،كالماء، الهواء،...الخ.

ثانيا-المعلومات (خصائصها ومصادرها):

1-تعريف المعلومات: قبل أن نعرف المعلومات لابد من تعريف البيانات أو المعطيات.

البيانات:"هي الوصف الأولي للأشياء والمعاملات وهي مسجلة ومصنفة ومخزنة، ولكن غير منتظمة لتعطي معنى واحد، فهي المادة الأولية الخام التي تدخل كمدخلات، ليتم معالجتها لتعطي معلومات على شكل مخرجات"[2].

أما المعلومات فتعرف كالآتي:"المعلومات تعبر عن حقيقة أو ملاحظة أو إدراك أي شيء محسوس أو غير محسوس يستخدم في تدنية عدم التأكد بالنسبة لحالة أو حدث معين، يضيف إلى معرفة الفرد أو الجماعة"[3].

وتعرف أيضا:"المعلومة مشتقة من الإعلام أي من الشكل، فالمعلومة إذن هي كل ما يسمح بإعطاء معنى لمجموعة من الأحداث"[4].

-تتخذ المعلومة مفهوما مزدوجا داخل المؤسسة، أي أنها تغطي حقيقة مزدوجة:

-من وجهة نظر التقني: تمثل المعلومة من خلال أي إشارة يمكن أن ترسل وتخزن، وهذا المفهوم للمعلومة يتطابق مع الإعلام الآلي.

-من وجهة نظر المستعمل: يمكن إعتبار المعلومة على أنها كل عنصر معرفة بإمكانه تسهيل إستغلال نظام تسيير لإيجاد حل لمشكل ما.

---

[1] علي عبد الهادي مسلم، **مذكرات** في **نظم المعلومات الإدارية،المبادئ والتطبيقات**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1994،ص52 .

[2] :فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005،ص13

[3] :صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص20.

[4] :هلال درحمون، **المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار** في **المؤسسة الإقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،سنة2005 ، ص57.

-من خلال التعاريف أعلاه، يمكن إستنتاج ما يلي:

-يستخدم لفظ معلومات للدلالة على بيانات تم تجهيزها أو تحويلها لكي تصبح ذات منفعة لطرف يحتاج إليها، ومن ثم فإن البيانات تعتبر بمثابة المادة الخام التي تحتاج إلى تصنيع لكي تتحول إلى منتج نهائي(معلومات) له إستخدام لإشباع حاجة قائمة.

-المعلومة مصدر أساسي لكل القرارات التي تم اتخاذها للقيام بإجراءات تسييرية، لأن إتخاذ القرار في الأصل هو ناتج عن عملية مفاضلة بين بدائل عديدة، وهذا لا يتأتى إلا بالإعتماد على معلومات صحيحة وملائمة وناتجة عن نظام متكامل.

يمكن توضيح مسار لمعالجة المعلومات بالشكل الآتي:

الشكل(1-1) :مسار معالجة المعلومات



المصدر:من تصور الباحث، بالإعتماد على فايز جمعة صالح النجار، مرجع سبق ذكره، ص17.

2-خصائص المعلومات:حتى تستعمل المعلومات في إتخاذ القرارات، يجب أن تتصف بالخصائص الآتية[1]:

أ-الملاءمة: تتمثل الملاءمة في مدى تمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية، واتخاذ القرار على أساس معلومات الأحداث في الماضي أو الحاضر من نفس الطبيعة وهذا في الوقت المناسب والنافع.

ب-المصداقية:أي إحتوائها على عنصر الحياد، وهذا لضما ا عدم تمثيل جزئي لحدث ما، وتتميز بالصدق في تمثيل الأحداث أو المبادلات التي نبحث في عرضها.

ت-الدقة: أي أن تكون المعلومات صحيحة معبرة عن حقيقة الشيء الذي تعنيه هذه المعلومات، لا تحتوي على أخطاء أثناء الإنتاج وتجميع المعلومات والتقرير عنها.

ث-الشمولية: أي أن تكون المعلومات كاملة تغطي كافة جوانب إهتمامات مستخدميها، وما تحرص عليه من تفادي الإغفال في تسجيل البيانات الأساسية التي تعتبر قاعدة للمعلومات ومصدرا أساسيا لها، كما يجب أن تكون المعلومات في شكلها النهائي.

[1] :ظاهر شاهر يوسف القشي، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية** في **تحقيق الأمان والتو كيدية والموثوقية** في **ظل التجارة الإلكترونية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة عمان العربية، تخصص محاسبة ، سنة2003 ،ص45.

ج- الموضوعية: أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن العاطفة أو التحيز، وضمان الموضوعية في المعلومات يعني ضمان اعتماد قواعد غير ذاتية في إعداد وتقديم هذه المعلومات.

ح- السهولة: أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها، دون أن تتضمن ألفاظا أو رموزا ومصطلحات غير معروفة، فالمعلومات الغامضة لن تكون لها أي قيمة حتى ولو كانت ملائمة.

خ- القبول: أي يجب تقديم المعلومات في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون، فمن حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة، أو في شكل جداول أو رسومات بيانية...الخ، أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة، فلا تكون مختصرة كثيرا و لا تكون مفصلة كثيرا.

3- مصادر المعلومات: هناك عدة مصادر للمعلومات التي تستخدم في عملية إتخاذ القرارات أو لعملية الإتصال، ويمكن تصنيف هذه المصادر في مجموعتين:

أ- المصادر الأولية للمعلومات: إذا كانت المعلومات التي نحتاج إليها غير متوفرة، يمكن الحصول عليها من خلال تجميعها بإحدى الطرق الآتية[1]: الملاحظة، التجربة، المسح، والتقدير الشخصي.

- الملاحظة: إن الملاحظة الدقيقة لظاهرة ما تمكننا من الحصول على أجوبة جزئية للمشكلة الملاحظة، والميزة الأساسية للملاحظة هي أ ا توفر معلومات أولية عن العمليات والأنشطة محل الإهتمام، كما أ ا تتجنب ردود الفعل المميزة.

- التجربة: وضع مصادر المعلومات(الأفراد، المعدات، الآلات) تحت التجربة، ثم إصدار الحكم بشأ ا.

- المسح: يعتبر أكثر المصادر إستعمالا وسرعة في تجميع المعلومات الأولية، وتتوقف نتائجه على طريقة إختيار العينة.

- التقدير الشخصي: يتم عن طريق الخبراء، سواء من داخل المؤسسة(رؤساء القطاعات أو المصالح) أو من خارج المؤسسة(المستشارين، والخبراء الأجانب).

ب- المصادر الثانوية للمعلومات: تستغرق عملية الحصول على المعلومات وقتا طويلا وتكلف أموالا، وللتخفيف من ذلك تلجأ المؤسسة إلى إستخدام المصادر الثانوية للمعلومات، و التي يمكن تصنيفها إلى:

-معلومات موجودة في المؤسسة: تتميز بأهميتها المعتبرة بالنسبة لمديري الشركة، فالتقارير التي يتم إعدادها على مستوى الإدارات المختلفة توفر كمية كبيرة من المعلومات، ومنها ملفات المؤسسة عن السياسات المتبعة والإجراءات والخطط الطويلة والقصيرة الأجل، وكذلك المعلومات المحصل عليها

---

[1] : ظاهر شاهر يوسف القشي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

من طرف العاملين داخل المؤسسة، فهم يقدمون معلومات بطريقة غير مباشرة عن طريق الحديث في ميادين العمل.

- **معلومات من خارج المؤسسة:** قد تلجأ المؤسسة إلى تحصيل معلومات من المحيط الخارجي ومنها:

- **النشرات:** قد تكون ممثلة في دوريات أو مجلات إقتصادية تحتوي مواضيع حول المعاملات في المؤسسات التجارية والحكومية.

- **الوكالات الحكومية:** تتوفر على حجم معتبر من المعلومات التي تم جمعها عن قضايا متعددة، ومنها معلومات خاصة بالسكان، إجمالي الدخل الوطني، وكلها قد تكون نافعة بالنسبة للمؤسسة.

المطلب الثاني: نظام المعلومات(ماهيته، مكوناته، مهامه)

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية إتخاذ القرارات الإدارية، فهو عبارة عن مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم.

أولا- تعريف نظام المعلومات: تعددت التعاريف التي قدمت لنظام المعلومات واختلفت بإختلاف الإتجاهات العلمية لمقدميها، ومن بين أهم هذه التعاريف:

-"يعتبر نظام المعلومات مجموعة الوسائل والإتصالات التي تضمن القياس، المراقبة، التخزين، المعالجة وتوزيع المعلومات من أجل توفيرها في المكان والوقت وبالشكل المناسب"[1].

-"يعرف نظام المعلومات بأنه إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد(البشرية والآلية) لتحويل المدخلات(البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع"[2]

-"نظم المعلومات عبارة عن مجموعة موارد منظمة، من وسائل وبرامج وموظفين، ومعطيات، وإجراءات، تسمح بجمع، معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات في شكل معطيات، أو نصوص أو صور...الخ في المؤسسة"[3].

بناء على هذه التعاريف يمكن إستنتاج ما يلي:

[1]: مدني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، سنة2004، ص52.

[2]: كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، **نظام المعلومات المحاسبية**، دار الجامعة الجديدة، سنة2002، ص15.

[3]: علي عبدالله سراج، **خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الإستراتيجية التنافسية**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة2005، ص39.

-يتولى نظام المعلومات جمع ومعالجة البيانات، ثم تخزينها وتوزيعها بعد رصد مختلف الإحتياجات.

-ضرورة وجود نظام معلوماتي يقوم على مجموعة من الموارد (القوى البشرية، الأجهزة، الأموال، البيانات) التي تتضافر مع بعضها البعض لتحقيق هدف أساسي هو إنتاج المعلومات.

-نظام المعلومات يستمد مدخلاته من البيانات من العديد من المصادر الداخلية و الخارجية.

ثانيا-مكونات نظام المعلومات:يقصد ا الأجزاء المادية للنظام التي تساعده على القيام بمهامه، وتتضمن ما يلي:

1-**الأجهزة**: وتشمل كل من الهاتف، الفاكس، الآلات الحاسبة، الكمبيوتر...إلخ.

2-**وسائل حفظ وتخزين البيانات**:تتكون أساسا من الملفات والمستندات والأسطوانات الممغنطة.

3-**البرامج**: وهي خاصة بنظام المعلومات الذي يستخدم الحاسبات الإلكترونية فقط، وهناك برامج خاصة بتشغيل الحاسب نفسه، وبرامج تطبيقية للوظائف المختلفة، مثل برامج المخزونات، الأجور...إلخ.

4-**الأفراد**:أي العنصر البشري الذي يعتبر أهم جزء مادي لنظام المعلومات، لأنه يسمح بتشغيل هذا النظام.

5-قاعدة البيانات:هي المادة الخام الأساسية التي يتم من خلالها تنفيذ تعليمات البرامج التطبيقية للحصول على معلومات.

6-**إجراءات التشغيل**: هي جزء من الأجزاء المادية للنظام، عادة ما تكون في شكل كتاب صغير"دليل تشغيل" تتضمن العمليات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها والتعليمات الخاصة بإستخدام وتشغيل الحاسب.

ثالثا-مهام نظام المعلومات: لكي يتمكن نظام المعلومات من الربط بين مختلف أجزائه وبلوغ الأهداف المرجوة منه، لابد أن يتمتع هذا الأخير بمجموعة من المهام التي تميزه، والتي هي[1]:

1-إدخال البيانات أو تجميعها(la saisie): تتميز هذه المرحلة بعدة خطوات، من جلب البيانات من مصادر مختلفة إلى نظام المعلومات، ثم تسجيلها فالتأكد من مدى صحتها ودقتها إلى جانب تصنيفها تبعا لأماكنها الرئيسية، وأخيرا عملية تحويل هذه البيانات من نقطة الحصول عليها إلى أماكن تشغيلها، ويمكن توضيح هذه المراحل كما يلي:

أ-التسجيل:جلب البيانات الخاصة بالأحداث والعمليات والقرارات إلى النظام، ثم تسجيلها إلى غاية إستعمالها في عملية التشغيل.

---

[1] : هلال درحمون، مرجع سبق ذكره، ص65.

ب-التصنيف:وضع البيانات في مجموعات أو فئات متجانسة تشترك في خصائص معينة بإستخدام معايير للتصنيف.

ت-التدقيق:أي فحص البيانات للتأكد من صحتها وإكتمالها، وأن عملية حصرها وتسجيلها قد تمت بطريقة صحيحة ودقيقة.

2-تشغيل أو معالجة البيانات: تقتضي عملية المعالجة ضمن نظام المعلومات تحقيق ثلاثة مطالب هي:

أ-إمكانية التوصل إلى المعطيات:ويتطلب هذا أن تسمح قاعدة المعطيات للمسير من التوصل وبصفة إنتقائية إلى المعطيات التي يريد إستعمالها.

ب-إمكانية صياغتها في **الشكل المرغوب فيه**:وذلك إما في شكل جداول، أو أشكال أو نصوص...إلخ

ت-الإستعمال:أي إستعمالها بصفة تجعل منها معلومات بقيمة مضافة إزاء مشاكل يتلقاه المسير، كإتخاذ القرارات،التخطيط، المراقبة، الإتصال...إلخ، وهذا يقتضي القيام بعمليات حسابية مركبة تحتاج إلى وضع نماذج لإتخاذ القرارات.

3-التخزين:يقصد به وضع البيانات المخزنة في ملفات أو قواعد البيانات، حيث تقدم البيانات المخزنة مختلف الأحداث التي تجري بالمؤسسة كما قد يتم تخزينها بصفة دائمة أو مؤقتة بغية زيادة تشغيلها.

4-تحديث البيانات:أي تجديدها بما يواكب الوضع الحالي للمؤسسة.

5-استدعاء البيانات:لابد من وجود إمكانية لحفظ وتخزين البيانات ثم إمكانية إسترجاعها وقت الحاجة لأغراض التشغيل لإستخراج معلومات تستخدم في إتخاذ القرارات.

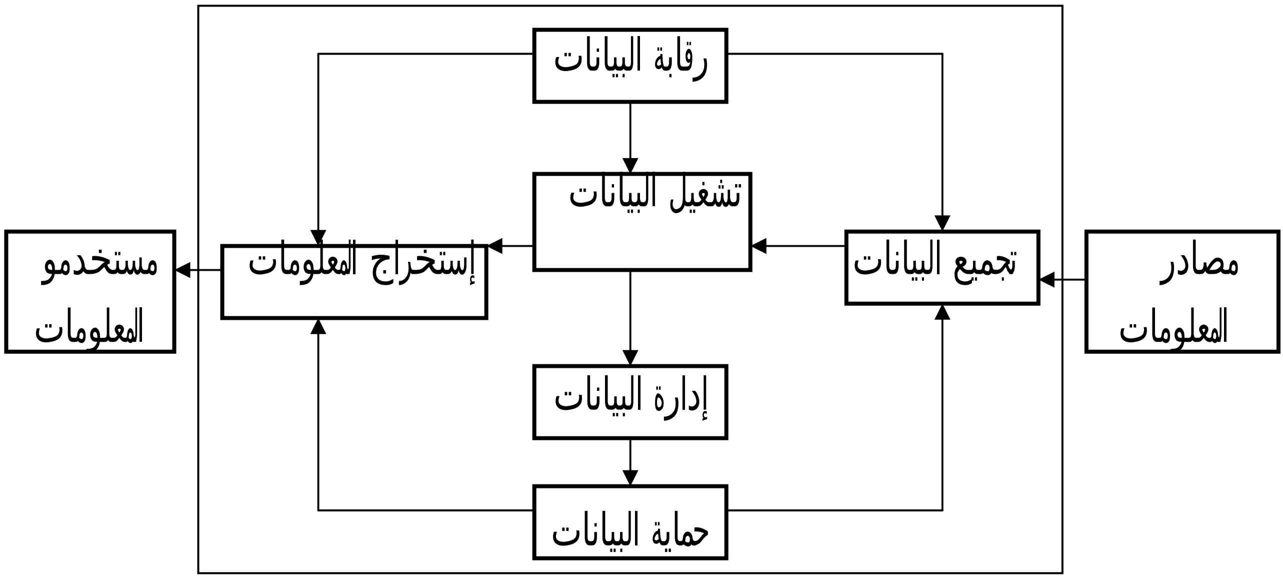
6-الرقابة وحماية البيانات: أي حماية البيانات من التلاعبات والتأكد من صحتها، ومن ثم تحقيق الدقة في المعلومات.

7-إنتاج المعلومات: وهي آخر وظيفة لنظام المعلومات، أي وضع المعلومات في يد المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها من أجل إتخاذ قرارات صائبة،ويتطلب ذلك إنتاج التقارير وتوصيلها.

-فما يتعلق بإنتاج التقارير يتم بناء على المعلومات الناتجة من التشغيل أو من البيانات المخزنة أو من كليهما، أما فيما يخص التوصيل فيتم من خلال تقديم التقارير في صورة مفهومة ومفيدة للمستخدمين، وضمان وصولها إليهم.

يمكن توضيح أكثر مهام نظام المعلومات بالشكل الآتي:

الشكل (1-2): مهام نظام المعلومات



المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد،مرجع سبق ذكره،ص20.

المطلب الثالث:نظام المعلومات الإداري(تعريفه وتصنيفه)

يعتبر نظام المعلومات الإداري من أهم الأنظمة على مستوى المؤسسة، لذلك نحاول في هذا المطلب تقديم تعاريف مختلفة لهذا النظام ثم أهم التصنيفات الخاصة به، والتي ينتج عنها نظام المعلومات المحاسبي الذي يشكل موضوع الدراسة.

أولا-تعريف نظام المعلومات الإداري: هناك عدة تعاريف لنظام المعلومات الإداري أهمها:

1-"نظام المعلومات الإداري هو مجموعة من النظم التي تتعامل مع كل أنشطة المعلومات واتخاذ القرارات المرتبطة بعمليات المنظمة، وذلك بغرض زيادة فعالية وكفاءة المنظمة من خلال توفير المعلومات ودعم القرارات الإدارية"[1].

2-"نظم المعلومات الإدارية هي نوع من أنواع أنظمة المعلومات المصممة لتزويد مديري المنظمة بالمعلومات اللازمة للتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة على نشاط المنظمة أو لمساعد م على إتخاذ القرارات"[2].

---

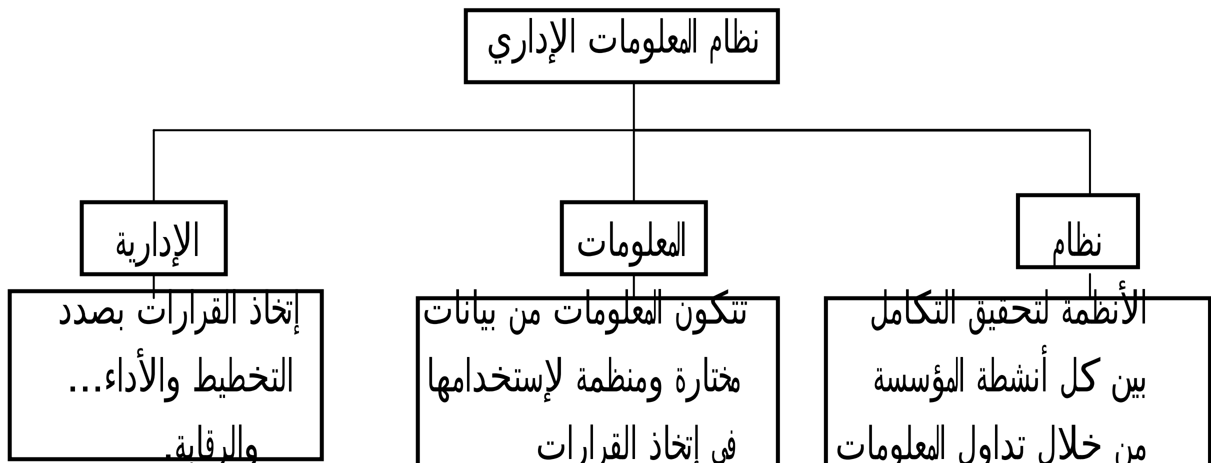
[1] : فايز جمعة صالح النجار، مرجع سبق ذكره، ص19. (بتصرف).

[2] : ظاهر شاهر يوسف القشي،مرجع سبق ذكره،ص25.

3-"نظام المعلومات الإداري هو نظام تكمل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بصورة متناسقة ومتبادلة، بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي، وبما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، فضلا عن تقليل الوقت والجهد اللازمين لها"[1].

يمكن توضيح مفهوم نظام المعلومات الإداري من خلال الشكل الآتي:

الشكل(1-3): نظام المعلومات الإداري



المصدر:صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، مرجع سبق ذكره،ص21.

من خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص ما يلي:

-يتكون نظام المعلومات الإداري من عدة أنظمة فرعية، يهتم كل واحد منها بمجموعة من المهام والوظائف يجعل الكل مترابط ببعضه، ولا يمكن أن تحقق المؤسسة أهدافها إذا تعطل أحد هذه الأنظمة.

ثانيا-تصنيف نظام المعلومات الإداري: تصنف نظم المعلومات الإدارية حسب عدة معايير، ويعتبر التصنيف حسب الوظائف الموجودة في المؤسسة أهم هذه التصنيفات بإعتباره يخدم هذه الدراسة بطريقة مباشرة، ويكون عادة على النحو الآتي[2]:

1-نظام معلومات الموارد البشرية:يزود إدارة الموارد البشرية والإدارة العليا وغيرها من الأنظمة المرتبطة ا بالبيانات والحقائق الخاصة بالعنصر البشري في المنظمة، وهذا من أجل مساعدة هذه الإدارة على إتخاذ قرارا ا المتعلقة بنشاطا ا المختلفة، مثل: الانتقاء (التوظيف)، دفع الأجور، المراقبة، التحفيز، والتكوين...الخ.

---

[1] **"متطلبات تطوير نظم المعلومات في الوحدات الإقتصادية"** :www.minshawi.com/other/drzyadh.htm consulté le :27-12-2006

[2] :هلال درحمون ، مرجع سبق ذكره، ص 79.

2- نظام المعلومات الإنتاجي: هو ذلك النظام الذي يزود إدارة الإنتاج والإدارة العليا وغيرها من الأنظمة المرتبطة به بالبيانات والمعلومات المختلفة، وذلك من أجل المساعدة على إتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطا م المختلفة، كتصميم المنتج، تخطيط وتنفيذ العمليات الإنتاجية، مراقبة عمليات الإنتاج.

3- نظام المعلومات التسويقي: يهدف هذا النظام إلى دراسة السوق، إعداد الإستراتيجيات التجارية وضمان توزيع المنتجات في الأوقات المعنية وفي أماكن البيع المحددة مسبقا لتلبية احتياجات المستهلك.

لكل نظام معلومات من الأنظمة السابقة، مدخلات وعمليات ومخرجات، يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول (1-1) : مدخلات ومخرجات أنظمة المعلومات.

أنظمة معلومات / البيان	نظام معلومات الموارد البشرية	نظام المعلومات الإنتاجي	نظام المعلومات التسويقي
المدخلات	-بيانات عن الموظفين -بيانات عن الوظائف -بيانات إضافية أخرى	-بيانات عن الإنتاج الموارد، اليد العاملة -استخبارات التصنيع	-بيانات من أبحاث التسويق -استخبارات التسويق -الخطة الإستراتيجية
العمليات أو المعالجة	-تسجيل،رصد،تخزين البيانات -تدقيق ومراجعة وتحديث البيانات -تصنيف وترتيب البيانات الخاصة بالموارد البشرية	معالجة البيانات المتعلقة بكل العمليات الإنتاجية.	-تسجيل بيانات التسويق والمبيعات:ترتيبها-تخزينها، تحديثها، استعاد ا وعرضها للمستفيد منها
المخرجات	معلومات عن الموظفين والوظائف بيانات ومعلومات عن العمليات الإدارية من تخطيط،توظيف وتقويم تقارير عن أوضاع الموارد البشرية تاريخيا وماليا	-معلومات حول تصحيح المنتج، الإنتاج الرقابة على الجودة والتكاليف	المزيج التسويقي:السعر، المنتج، الترويج، التوزيع.

المصدر: من تصور الباحث.بالإعتماد على هلال درحمون، مرجع سبق ذكره ،ص79.

4- نظام المراجعة ومراقبة التسيير: يهتم هذا النظام بالسهر على إحترام القوانين والقرارات، وكذا احترام الموازنات والأهداف المسطرة من قبل، كما يقوم بتحليل النتائج وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف حسب كل منتج وحسب كل منطقة بيع.

5- **نظام المعلومات المحاسبي**:يعتبر من أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري، نظرا لخصوصيته في مجال التسيير بصفة عامة واتخاذ القرارات بصفة خاصة، فهو يتصف بالشمول لإمتداده إلى كافة أنشطة المؤسسة، ويوفر المعلومة المتعلقة لكل النشاطات لمختلف المستويات الإدارية، وهذا ما نتعرض له بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات في المؤسسة، نظراً إلى نوع القرارات التي يدعمها، ولما لها من أثر مباشر على مردوديتها، كما يشكل نظام المعلومات المحاسبي من جهة أخرى مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية، في هذا الإطار سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مدخل لنظام المعلومات المحاسبي (تعاريفه المختلفة، علاقته بنظام المعلومات الإداري وبأنظمته الفرعية، وظائفه ومميزاته، معايير تصميمه)، ثم نتطرق إلى مدخلات هذا النظام (مصادرها، أهم الوثائق المحاسبية والمستندات)، وفي الأخير نتناول المعالجة المحاسبية في هذا النظام (التسجيل في اليومية، دفتر الأستاذ، ميزان المراجعة) وهذا وفقا لقواعد المخطط الوطني للمحاسبة.

المطلب الأول:مدخل لنظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة أحد أهم مصادر المعلومات الذي يعتمد عليه متخذ القرار في الحصول على معلومات تفيده في المواقف التي تواجهه، لذلك يجب أن يتم تصميم هذا النظام بما يتناسب مع ظروف المؤسسة وطبيعة عمليا ا.

أولا- تعريف نظام المعلومات المحاسبي:هناك عدة تعاريف لهذا النظام يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

1- يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه"أحد النظم الفرعية في الوحدة الإقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، دف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الإقتصادية، وبما يخدم تحقيق أهدافها"[1].

2-كما يعرف على أنه"جزء من نظام المعلومات الإداري ويقتصر دوره على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية"[2].

[1]: **www.minshawi.com/other/drzyadh.htm**. 27-12-2006, موقع سبق ذكره.

[2]: كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، مرجع سابق، ص45.

3-ويعرف أيضا"نظام المعلومات المحاسبي هو الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الإقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع العمليات المالية من مصادر خارجية وداخلية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الإقتصادية"[1].

4-كما يعرف"بأنه عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض، لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية في شكل قوائم مالية"[2].

5-يرى آخرون "أنه ينبغي لتعريف نظام المعلومات المحاسبي التعرف على معاني المصطلحات التي يتكون منها، والتي هي: نظام، معلومات، محاسبة"[3]، قد تم التطرق إلى مفهوم كل من النظام والمعلومات، فماذا تعني المحاسبة؟

المحاسبة:هناك عدة تعاريف للمحاسبة، إلا أننا سنكتفي بعرض التعاريف التي تشمل المصطلحات الأساسية التي يجب أن تتوفر في كل محاسبة، والتي تخدم أغراض البحث.

تعريف:ب.لاصيق"p.lassegue":"المحاسبة هي نظام يهتم بالمعلومة المالية، حيث يسمح بإدخال، ترتيب،تسجيل معطيات أساسية مرقمة بهدف توفير بعد المعالجة المناسبة، مجموعة معلومات مطابقة لإحتياجات مختلف المستخدمين المعنيين"[4].

-كما تعرف المحاسبة على أنها:"نشاط يقوم على القياس و الاتصال من خلال حصر و تجميع و تشغيل وتحليل البيانات الاقتصادية، ثم إعداد التقارير اللازمة لإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المعنية والتي لها اهتمام بأنشطة الوحدة سواءً كانوا أطراف داخليين أو خارجيين"[5].

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن المحاسبة نظام يسمح بجمع، معالجة وتقديم البيانات على شكل معلومات تفيد الأطراف المستعملة لها.

---

[1] :أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص47.

[2]:خالد محمد رجب الجابري، **المعلومات المحاسبية المعدلة بأثر التضخم وعلاقتها بعوائد الأسهم السوقية للشركات الصناعية الأردنية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة،كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة آل البيت،عمان، سنة2000،ص22.

[3]: نفس المرجع، ص46.

[4] : p.lassegue**, Gestion de l’entreprise et comptabilité**, Edition DALLOZ, 1996, p84.

[5]:محمد سمير الصبان وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية كنظام معلومات**، الدار الجامعة ، الإسكندرية ،2000 ، ص7.

كما أن المحاسبة لم تعد قاصرة على عملية مسك الحسابات، بل تطورت حتى أصبحت تشكل مركز نظام معلوماتي في المؤسسة.

تتمثل أهم أنواع المحاسبة التي تشكل نظام المعلومات المحاسبي في:

أ-**المحاسبة العامة**:هي محاسبة إجبارية رسمية، والهدف منها قياس حالة الذمة المالية ونتيجة كل مؤسسة خلال السنة.

ب-**المحاسبة التحليلية**:تعمل على تجزئة النواتج حسب مصدرها والأعباء حسب اتجاهها، فهي تسمح بقياس التكاليف والمردودات حسب الوظائف الأساسية للمؤسسة، الورشات، مناصب العمل،...الخ، وتتجسد مهمتها في معرفة ظروف الإستغلال وتقييم بعض عناصر الأصول، وتفسير النتيجة.

ت-محاسبة الموازنات (التقديرية):تعمل على تقدير بطريقة كمية كل الأحداث المرتبطة بنشاط المؤسسة، ثم مقارنة التقديرات بالإنجازات الحقيقية، وفي الأخير تحليل أسباب الفروقات بطريقة تسمح بكشف مصدرها، كما هو الحال بالنسبة للمحاسبة التحليلية فإن محاسبة الموازنات إختيارية.

وعليه يمكن إستخلاص ما يلي:

-نظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الإقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية والعمليات الداخلية.

-معظم البيانات يعبر عنها في صورة مالية، كما يمكن ترجمة البيانات الأخرى إلى بيانات مالية.

-ينتج عن نظام المعلومات المحاسبي مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية، وهي معلومات مهمة لإتخاذ القرارات.

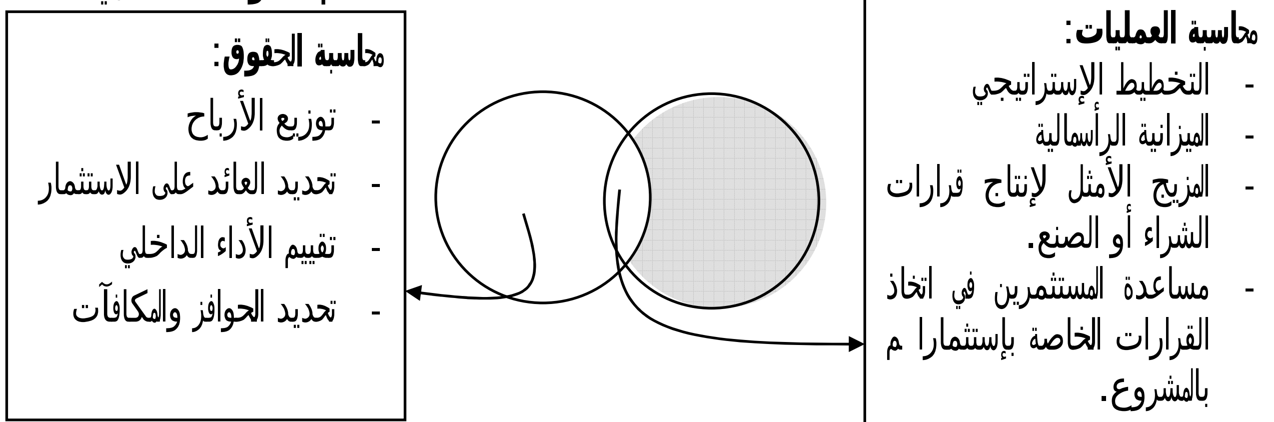
-إن دور نظام المعلومات المحاسبي ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع، بل يشمل أيضا تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية.

ثانيا-علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات الإداري وبالأنظمة الفرعية الأخرى:

1-علاقته بنظام المعلومات الإداري: يعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية "**FASB**"[1] الأمريكي أن نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري مستقلان، لكل منهما وظائفه، لكن هناك تداخل بين النظامين، يمثل هذا التداخل محاسبة العمليات. ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:

[1] : Financial Accounting Standards Board.

الشكل(1-4): التداخل بين نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري



المصدر: كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره،ص45

تمثل محاسبة العمليات التي دورها الأساسي هو تقديم البيانات الضرورية لإتخاذ القرارات، أما المنطقة المتبقية من دائرة نظام المعلومات المحاسبي فتمثل محاسبة الحقوق التي تختص بتحديد الحقوق الخاصة بالأطراف الخارجية(مثل العوائد، توزيع الأرباح...الخ) وكذلك حقوق الأطراف المختلفة في المؤسسة في المستويات الإدارية المختلفة مثل الحوافز.

-إن تداخل نظام المعلومات المحاسبي وتفاعله مع سائر النظم الفرعية الأخرى التي يمكن أن توجد ضمن نظام المعلومات الإداري أدى إلى وجود ما يعرف بنظام **المعلومات المتكامل** والذي يعرف بالشكل التالي: "هو ذلك النظام الذي تكمل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بصورة متناسقة ومتبادلة، بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي وبما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، فضلا عن تقليل الوقت والجهد اللازمين لها"[1].

2-علاقته بالأنظمة الفرعية الأخرى: نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن أنظمة فرعية يجب أن تتكامل فيما بينها(تكامل داخلي) لتحقيق هدف المؤسسة (تحصيل معلومات صالحة لإتخاذ القرارات).

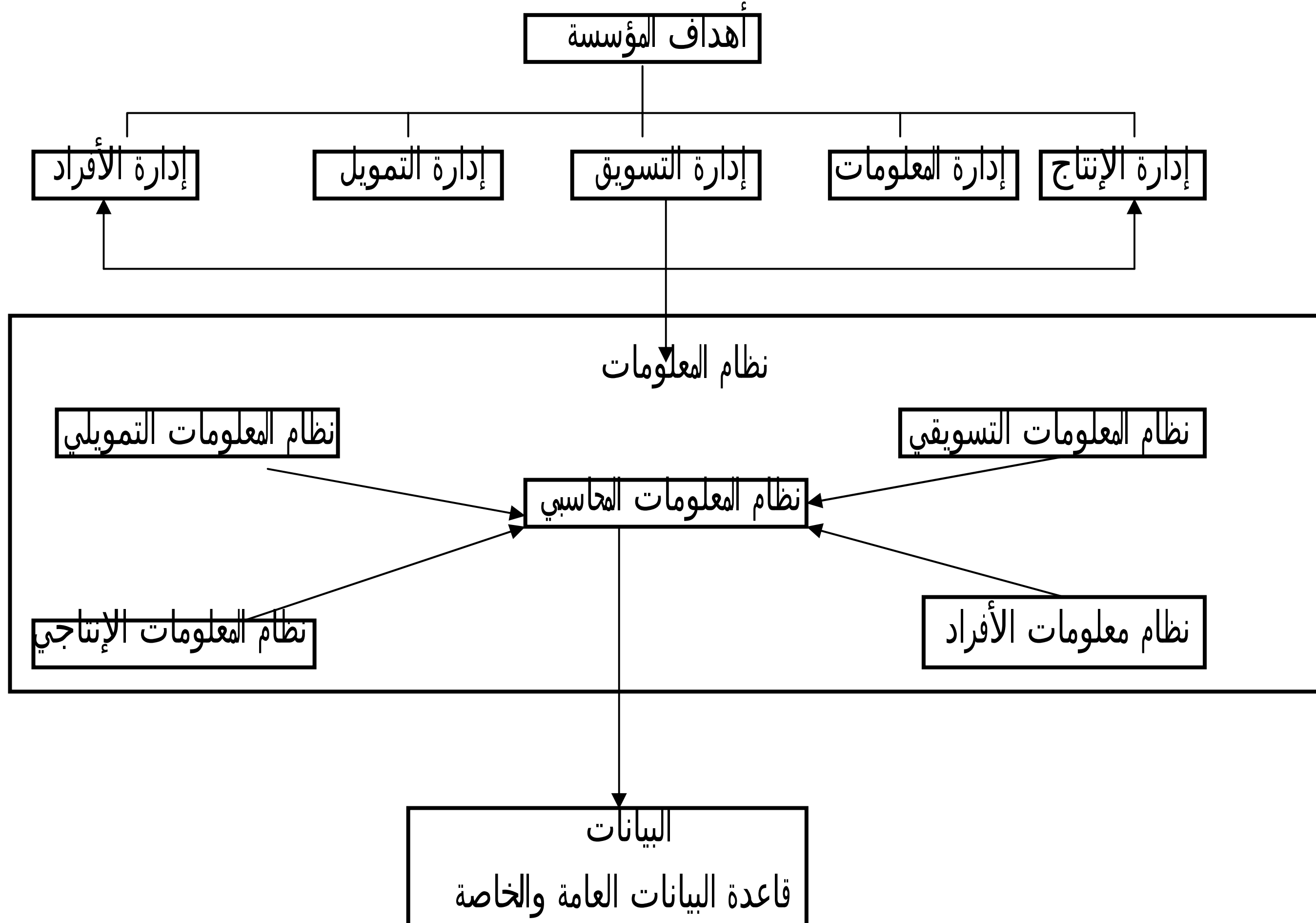
-يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي التكامل مع الأنظمة الفرعية الأخرى، فإذا كان هذا النظام يقوم بتحليل العمليات وتسجيلها وإعداد الموازنات وتقارير الأداء، فإن هذا الدور لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم تبادل المعلومات بينه وبين الأنظمة الفرعية الأخرى داخل إطار نظام المعلومات الإداري.

يمكن توضيح هذا **التكامل بالشكل الآتي**:

---

[1]: **www.minshawi.com/other/drzyadh.htm**, 27-12-2006. موقع سبق ذكره .

الشكل رقم(1-5) : التكامل بين نظام المعلومات المحاسبي والأنظمة الفرعية الأخرى



المصدر: درحمون هلال، مرجع سبق ذكره. ص91.

ثالثا-الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي:

حتى يؤدي نظام المعلومات المحاسبي الوظائف المنوطة به لا بد من وجود أنظمة فرعية تساعد على تسهيل تجهيز بيانات العمليات المتنوعة، يضم كل نظام فرعي مجموعة من الوظائف لها نفس الطبيعة، وأهم هذه الأنظمة:

1-النظام الفرعي للإيرادات: وظيفته متابعة كل العمليات المتعلقة بالإيرادات إنطلاقا من الطلبية إلى غاية تحقيق الإيراد الفعلي، أي الإهتمام:

-بالعملاء (الطلبية، التفاوض حول الأسعار، خدمات ما بعد البيع، إعداد تقارير حول العملاء، الالتزام بالإجراءات المحاسبية)

-المبيعات (الفوترة، تقارير حول المبيعات، تنفيذ الطلبية، الإجراءات المحاسبية).

-التحصيل(متابعة الحقوق لدى العملاء، إعداد التقارير، التفاوض على كيفية التحصيل،تنفيذ الإجراءات المحاسبية).

2-**النظام الفرعي للمصروفات**:يتضمن وظائف تتعلق بالموردين، المشتريات، والدفع، كما يلي:

-الموردون (متابعة طلبيات المؤسسة، التفاوض حول أسعار الشراء، تقارير دورية حول الموردين، تنفيذ الإجراءات المحاسبية).

-المشتريات (متابعة إمكانية تنفيذ الطلبية من طرف المورد، تقارير حول المشتريات، ثم تنفيذ الإجراءات المحاسبية).

-الدفع (متابعة مراحل الدفع، دراسة الديون، إعداد تقارير حول الديون، كيفية الدفع، تنفيذ الإجراءات المحاسبية).

3-**النظام الفرعي للإنتاج**: تتمثل أهم وظائفه في :

-متابعة مخزونات المواد الأولية وإستهلاكا ا،إعداد تقارير حولها، دراسة التكاليف المتعلقة بالمخزونات، إعداد وصول الإستلام، دراسة طرق تقييم المخزونات، وتنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

-الإنتاج: متابعة مراحل العملية الإنتاجية، دراسة تكاليف الإنتاج، إعداد تقارير حول الإنتاج،تنفيذ الإجراءات المحاسبية.

-تخزين المنتجات:متابعة الوحدات المنتجة،إعداد التقارير،دراسة تقييم الوحدات المنتجة،تنفيذ الإجراءات المحاسبية.

4-**النظام الفرعي للتمويل**:يعمل هذا النظام بناء على المعلومات المستخلصة من الأنظمة الفرعية السابقة، ويمكن التمييز بين مستويين:

أ-المستوى الداخلي:أي الإهتمام بدراسة الحالة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة، إعداد التقارير حول التمويل الذاتي للمؤسسة، إمكانية التمويل، متابعة النقدية داخل المؤسسة، وتنفيذ الإجراءات المحاسبية.

ب-المستوى الخارجي: أي الإهتمام بما يلي:–دراسة طرق التمويل الخارجي، متابعة أشكال التمويل الخارجي،إعداد التقارير حول التمويل الخارجي، دراسة إمكانية التمويل، تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

رابعا-وظائف نظام المعلومات المحاسبي ومميزاته

1-وظائف نظام المعلومات المحاسبي: تتمثل أهم هذه الوظائف في[1]:

أ-تجميع البيانات المحاسبية

ب-مراجعة وإدخال وتخزين هذه البيانات المحاسبية.

ت-معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها إلى مخرجات (معلومات)، ثم تخزين هذه المعلومات.

[1] :كمال الدين مصطفى الدهراوي،**مدخل معاصر** في **نظام المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003/2002.

ث-تقديم ملخص حول المعلومات بأسلوب كمي بياني أو بتقارير دورية أو حسب الطلب.

البيانات المحاسبية: هي تلك البيانات الناشئة عن العمليات المالية التي تتم بين المؤسسة والأطراف الداخلية كالعمال والملاك، والأطراف الخارجية كالمستثمرين والحكومة...الخ.

فمثلا عملية بيع سلعة، تحدث هذه العملية بين المؤسسة والزبون، حيث يتم من خلالها تحليل بيانات محاسبية، كاسم الزبون، القيمة المحصلة، طبيعة السلعة المباعة، الكمية...الخ.

-كل هذه البيانات يتم توثيقها بمستندات وأوراق ثبوتية تشكل عنصرا مهما من عناصر النظام المحاسبي، حيث تسجل هذه العمليات كما يلي:

-تسجل في دفتر اليومية، ثم ترحل إلى دفتر الأستاذ.

-يتم التحقق من صحة البيانات المحاسبية قبل إدخالها لعملية المعالجة.

-تتم عملية الترصيد ثم التبويب، وتخزين المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها بعد المعالجة للإستفادة منها في إعداد التقارير العامة.

التقارير العامة: تتمثل في ميزان المراجعة الذي يعكس أرصدة الحسابات في المؤسسة، جدول حسابات النتائج الذي يوضح نتيجة أعمال المؤسسة، ثم الميزانية التي تظهر المركز المالي في تاريخ معين.

-قد تكون التقارير التي تعرض المعلومات المحاسبية حسب طلب الإدارة، فمثلا تقرير المنتجات الأكثر مبيعات، تقرير المناطق الجغرافية للعملاء، تقرير تحليل المبيعات...الخ، وهي تقارير لازمة لإتخاذ القرارات.

وعموما يمكن تلخيص وظائف نظام المعلومات المحاسبي في وظيفتين أساسيتين[1]:

أ-الوظيفة التوثيقية: هي وظيفة تقليدية لهذا النظام، حيث تنحصر في تسجيل وتبويب كل الأحداث الإقتصادية ومعالجة البيانات الناتجة عنها للحصول على المعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات.

ب-الوظيفة الإعلامية: يلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا إعلاميا على مستوى المؤسسة وفي المحيط الخارجي، وهذا بسبب تطور وظيفة المحاسبة التي أصبحت تستعمل في عمليات الرقابة، التخطيط، التنبؤ، تقييم الأداء، وتقديم المعلومات المساعدة في إتخاذ القرارات.

2-ميزات نظام المعلومات المحاسبي: يتميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص أو المميزات تجعله نظاما معلوماتيا مهما في المؤسسة، يمكن ذكر أهم هذه الميزات فيما يلي[2]:

أ-يجب أن يؤمن التنظيم المحاسبي سهولة التأكد من صحة المعطيات المحاسبية وإتباع طرق سهلة وسليمة في معالجتها.

---

[1]: عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان 1998، ص152.

[2]:هشام أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص:32-33 .

ب-يتصف نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل الوحدة، فلا يمكن تصور أي نشاط داخل المؤسسة لا يمسه نظام المعلومات المحاسبي بطريقة أو أخرى باعتبار أن كل حركات هذه الأنشطة لها أثر مالي .

ت-يعتبر أهم نظام معتمد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار داخل الوحدة الاقتصادية، خاصة القرارات المالية لأ ا تؤثر بطريقة مباشرة في مردودية المؤسسة وهيكلها المالي.

ث-يزود الإدارة بالمعلومات المفيدة على جميع المستويات من أجل إتخاذ القرارات.

ج-يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية، وأيضا عند إسترجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بيانات النظام وذلك عند الحاجة إليها.

ح-أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه (mise à jour) وتطويره ليتلائم مع التغيرات الطارئة للمؤسسة.

خ-يجب أن يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على نظام مزدوج للمحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية، لأن هذه الأخيرة تستمد معلوما ا في غالب الأحيان من المحاسبة العامة.

خامسا-معايير تصميم نظام المعلومات المحاسبي:

تتم عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي من طرف مختصين في الميدان، لديهم الكفاءة والخبرة الكافية لمعرفة العناصر التي يجب أن يحتويها هذا النظام، والمعلومات التي يجب أن يوفرها ومصدر هذه المعلومات وكذا نتائج المعلومات المحاسبية وكيفية تحصيلها بما يتلائم مع إحتياجات المستعملين.

هناك إجراءات يجب إتباعها أثناء البدء في تصميم النظام المحاسبي منها ما يتعلق بمجال "الملاحظة والدراسة، ومنها ما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ"[1].

1- الإجراءات المتعلقة بالملاحظة والدراسة: أي دراسة طبيعة المؤسسة والنظام المحاسبي القائم.

أ-**طبيعة المؤسسة:** يجب على مصمم النظام أن يتعرف على المناخ والبيئة التي يعمل في إطارها، ويتحقق ذلك بتجميع البيانات المتعلقة بملكية المؤسسة وشكلها القانوني، وطبيعة نشاطها (تجاري،صناعي) ثم نوعية المنتجات التي تنتجها أو تمارس مهمة شرائها وبيعها، والهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومهام كل قسم من أقسامه، والعلاقات القائمة بين مختلف الأقسام، ويجب على المصمم أن لا يكتفي بالوثائق التي تعطى له عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، لكن عليه أن يتفقد مراكز المسؤولية أو المصالح بنفسه للتعرف

---

[1]: هلال درحمون، مرجع سبق ذكره، ص ص:106-107.



على الإجراءات التي تتبع في الإنتاج، مع الحصول على بيانات توضح كيفية تسلسل المراحل الإنتاجية ا ولوائح العمل المطبقة، هذا إذا كان الأمر يتعلق بالمؤسسة الإنتاجية، أما في المؤسسة التجارية فعليه تتبع المسار الذي تسلكه السلعة من شرائها إلى مرحلة تخزينها، ثم تسويقها.

ب-النظام المحاسبي القائم: بعد التعرف على المؤسسة تبدأ مهمة المصمم الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم، للتعرف على درجة كفاية ما به من تفصيلات للوفاء بإحتياجات المؤسسة من البيانات ونقاط القوة و الضعف في النظام، وتتم هذه الدراسة من خلال المراجعة الدقيقة للإجراءات المطبقة التي يمكن أن تتم بإتباع الخطوات الآتية:

- الحصول على صور من التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة بالإضافة إلى التقارير الداخلية.
- التعرف على جميع حسابات المؤسسة الرئيسية منها والفرعية، مع توضيح عملية الترحيل.
- الحصول على نسخ بيضاء من دفاتر اليومية للتعرف على درجة التفاصيل الواردة في بيانا ا و إجراءات التسجيل عليها.

2-**إجراءات التخطيط والتنفيذ للنظام الجديد**:وتعني إمكانية الإحتفاظ بالنظام القائم مع إجراء تعديلات عليه أو تصميم نظام جديد.

أ-**معالجة النظام القائم**: يقترح المصمم على كل مسؤولي المؤسسة الذين لهم صلة بالنظام المحاسبي إجراء تعديلات بحيث يصبح النظام قادرا على توفير المعلومات الضرورية، كاستخدام تجهيزات آلية متقدمة توفر للنظام الدقة والسرعة والرقابة الداخلية بأقل تكلفة، أما إذا كان النظام القائم لا يسمح بإجراء تعديلات عليه يمكن إقتراح نظام جديد.

ب-تصميم نماذج: تمثل هذه المرحلة كتابة التقرير النهائي لعمل خبير التصميم، حيث يقوم بوضع الأشكال النهائية لنماذج المستندات والسجلات والتقارير التي يتكون منها النظام الجديد ونوعية التجهيزات الآلية الواجب تدبيرها، كما يتضمن التقرير النهائي نقاط القصور والضعف التي أهتم النظام الجديد بمعالجتها.

ت-إجراءات تنفيذ النظام الجديد: يجب على مصمم النظام تخصيص حصص للتدريب والممارسة مع تقديم كل الوثائق والمستندات لمستعمليه، وفي حالة إرتباط النظام باستخدام آلية جديدة فإنه يجب إرسال مختصين لإجراء دورات تدريبية جديدة حول طريقة التشغيل، ولا يعني بدأ تشغيل النظام الجديد التخلي عن النظام القديم، بل يجب تشغيل النظامين في نفس الوقت حتى يمكن تصحيح الأخطاء والنقائص التي تظهر أثناء التشغيل، ثم توقيف استغلال النظام القديم حين إستقرار الأمور واستكمال تفهم العاملين للنظام الجديد.

وعليه يتم تصميم نظام للمعلومات المحاسبية بناء على:

-تكامل وترابط عمليات المؤسسة وأقسامها، بحيث يتحقق للمشروع التدفق السليم للبيانات المطلوبة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف.

-مبدأ الرقابة الداخلية، وتعني الخطة التنظيمية التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بيانا ا المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية.

المطلب الثاني:مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

يتطلب نظام المعلومات المحاسبي تدفق البيانات الناتجة عن مختلف التدفقات الإقتصادية سواء التي تتم داخل المؤسسة أو خارجها، حيث يتم إثبا ا إنطلاقا من الوثائق والمستندات القانونية.

أولا- مصادر مدخلات نظام المعلومات المحاسبي:

يمكن التمييز بين أربعة مصادر لهذه المدخلات من داخل وخارج المؤسسة، وهي:

1-البيانات العادية الناتجة من العمليات التي تتم بين المؤسسة والأطراف الخارجية(عمليات البيع والشراء، والمدفوعات والمقبوضات النقدية).

2-البيانات الخاصة غير العادية ناتجة من مصادر خارجية كالهيئات التجارية والجهات الرسمية(التعليمات الجديدة، تغيرات في الأسعار...الخ)

3-البيانات العادية ناتجة عن العمليات الداخلية(داخل المؤسسة) التي تتم بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية (بيانات التكاليف في المراحل الإنتاجية، حركة المخزون، الأجور والمرتبات...الخ).

4-البيانات الخاصة غير العادية ناتجة من القرارات الإدارية الداخلية (وضع سياسات جديدة، تغيير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها...)

يتم حصر البيانات المحاسبية سواء الناتجة من العمليات الداخلية أو الخارجية وإدخالها إلى نظام المعلومات المحاسبي باستخدام مدخلات هامة تتمثل في المستندات والوثائق القانونية أو ما يعرف با موعة المستندية[1].

ثانيا-ا موعة المستندية:يتم توثيق الأحداث الإقتصادية الناتجة من مختلف عمليات المؤسسة في الوثائق والمستندات القانونية، حيث تتم عملية التسجيل المحاسبي إنطلاقا من هذه الوثائق التي تعتبر المادة الخام التي تقوم بتزويد النظام المحاسبي بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة.

---

[1]: منى سلمان جعفر، **النظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ،جامعة تشرين،كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا، سنة2003،ص40.

1-أنواع الوثائق والمستندات القانونية:تتعدد وفقا لعدة عوامل كطبيعة نشاط المؤسسة، حجمها، هيكلها التنظيمي، وكذا النظام المالي والمحاسبي، ويمكن ذكر أهم هذه الوثائق والمستندات[1]:

أ-الطلبية:تعد هذه الوثيقة من القسم الذي يحتاج المواد، حيث توضح نوع المواد ومواصفا ا والكميات المطلوبة منها، وهي وثيقة ضرورية بالنسبة لإدارة أو مصلحة المشتريات لإعداد أمر الشراء.

ب-الفاتورة:تعتبر من أهم المستندات لإثبات عمليات البيع أو الشراء، وتتضمن مجموعة من البيانات الأساسية والهامة في عملية التسجيل المحاسبي، كرقم الفاتورة، اسم العميل وعنوانه، اسم المورد وعنوانه، تاريخ تحرير الفاتورة...الخ.

ت-وصل الإستلام:هي وثيقة تثبت إستلام المواد أو السلع من حيث الكميات والمواصفات والأسعار، كما تثبت المخالفات إن وجدت عن تلك الواردة في طلبية الشراء أو الفاتورة.

ث-مذكرة الإدخال:هي عبارة عن مستند يثبت أن البضاعة أو المواد المستلمة قد أدخلت إلى المخازن بالكميات والمواصفات المطلوبة، وأصبحت تحت مسؤولية أمين المخزن.

ج-بطاقات الوقت:تعد هذه الوثيقة لكل عامل يسجل فيها أوقات الحضور والإنصراف خلال شهر، كما تسجل المصالح التي عمل فيها والطلبيات والأعمال التي أنجزها...الخ.

ح-وثيقة الشحن:عبارة عن مستند يحتوي على معلومات تشمل اسم وعنوان العميل ورقمه، بالإضافة إلى بيان الأصناف المرسلة، رقم ووسيلة الشحن، رقم رخصة التأمين...الخ.

خ-إذن الدفع:هو عبارة عن مستند يحتوي معلومات تشمل إسم وعنوان المستفيد ومبلغ الشيك والغرض من السداد.

-هناك وثائق أخرى، منها أمر الشراء، أمر البيع، قائمة الأسعار...الخ.

2-دور وأهمية المستندات في إثبات قانونية العمليات المحاسبية:

أ-دور المستندات:تعتبر الوثائق السابقة الذكر مستندات قانونية يعتمد عليها المحاسب في ممارسة عمله، فهي تبين إنتقال القيم والتدفقات بين المتعاملين الإقتصاديين على امتداد الدورة المالية الواحدة،كما أ ا تخدم عدة أغراض منها[2]:

-التفويض ببدء عملية معينة، فأوامر المبيعات مثلا تؤدي إلى تفويض لشحن البضاعة إلى العميل.

-تراقب التدفق الطبيعي للموارد، فمثلا أوامر المبيعات يمكن أن تراقب حركة البضاعة المطلوبة من المخازن إلى منطقة شحن البضاعة للعميل.

---

[1]: عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص:176-178 .

[2] :كمال الدين مصطفى الدهراوي ، سمير كمال محمد، **نظم المعلومات الإدارية**، مرجع سبق ذكره:ص70.

-تعكس المسؤولية والمحاسبة عن الأعمال المتخذة ، فمثلا فواتير الموردين يتم التوقيع عليها للتأكد من دقة البيانات المدونة ا.

-تقديم البيانات اللازمة لإعداد المخرجات، فمثلا البيانات في أوامر البيع ضرورية لتحرير فواتير المبيعات وملخص مبيعات الفترة.

ب-أهمية المستندات: يمكن أن تتجسد أهمية المستندات فيما يلي:

-تشكل المستندات مصادر معلومات للقيود المحاسبية عن طريق تتبع الأحداث الإقتصادية، وبالتالي فإن طبيعة نشاط المؤسسة هو العامل الأول الذي يملي شروط تصميم المستند ويحدد خط سيره.

-تشكل المستندات وسيلة لإحكام الرقابة الإدارية على عمليات المشروع عن طريق وضع طريقة موحدة لنقل المعلومات داخل المشروع، مما يجعل المستندات ودور ا تتأثر بالهيكل التنظيمي للمشروع وحجمه الجغرافي (تواجد المؤسسة وفروعها).

-تعد المستندات بمثابة سجل تاريخي للمعلومات المتعلقة بالأحداث الإقتصادية التي تحدث في المشروع.

-تعد المستندات وسيلة لخفض تكاليف نقل المعلومات.

المطلب الثالث: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي

تتم معالجة البيانات عبر مراحل متتابعة من أجل تحويلها إلى معلومات محاسبية مفيدة وموجهة لمختلف المتعاملين مع المؤسسة من أجل مساعد م في إتخاذ القرارات ، ويمكن ذكر هذه المراحل فيما يلي :

أولا-التسجيل في دفتر اليومية:

تعريف اليومية: تعرف على أ ا"دفتر يلزم القانون المؤسسات بإمساكه لتسجيل جميع عمليا ا تسلسليا، فاليومية تتعلق بالتسجيل الزمني للعمليات المحاسبية ا راة يوما بعد يوم"[1].

اليوميات هي سجلات محاسبية يتم فيه تسجيل البيانات بترتيب حدوثها وبقيم مالية، وكل قيد في اليومية يعكس البيانات الأساسية لعملية معينة، وهي تظهر القيم المدينة والدائنة وكذلك الحسابات الخاصة بالجهة المدينة والجهة الدائنة.

[1] :إبراهيم الأعمش، **أسس المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1992، ص125.

الشكل(1-6): شكل اليومية

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
....	-تاريخ العملية- من حـ /........ إلى حـ /...... شرح المستند الذي سجلت به العملية	....	......

المصدر: إبراهيم الأعمش ،أسس المحاسبة العامة، مرجع سبق ذكره ،ص 125.

يعتبر تفسير القيد أو ما يعرف بالمبرر المحاسبي (libellé) الذي يتطلب الإختصار والتركيز والدقة في كتابته أهم معلومة محاسبية تستخلص من دفتر اليومية.

ثانيا-ترحيل الحسابات إلى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة:

1-**دفتر الأستاذ**:"هو سجل يضم جميع حسابات المؤسسة، وهو غير إجباري من الناحية القانونية، ويعد هذا الدفتر الوثيقة الأساسية لكل تنظيم محاسبي ، ولا يمكن الاستغناء عنه"[1].

كما يعرف على أنه:"دفتر يتضمن مجموعة من الحسابات التي ظهرت في دفتر اليومية حيث تتجمع في كل الحسابات جميع العمليات المالية المتعلقة به، ولذا يضم دفتر الأستاذ جميع حسابات المؤسسة"[2].

الشكل (1-7): دفتر الأستاذ

التاريخ	البيان	المبالغ	التاريخ	البيان	المبالغ

المصدر: إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص130

كيفية الترحيل:تعني عملية الترحيل تبويب العمليات المالية المسجلة في دفتر اليومية وتصنيفها في حسابا ا المختلفة في دفتر الأستاذ مرتبة حسب أرقامها مع تسجيل المبالغ الخاصة ا.

-تنقل الحسابات المدينة في دفتر اليومية إلى الجانب المدين من نفس الحساب في دفتر الأستاذ

- تنقل الحسابات الدائنة في دفتر اليومية إلى الجانب الدائن من نفس الحساب في دفتر الأستاذ.

2-ميزان المراجعة: للتأكد من صحة القيود المحاسبية، يتم إعداد ميزان المراجعة .

مفهومه: "هو عبارة عن أداة لقياس التوازن الحسابي للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر"[3].

[1] : إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص130.

[2] : محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،1992 ، ص45.

[3] : إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص134.

الشكل (1-8): ميزان المراجعة

رقم الحساب	البيان	المبالغ		الأرصدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن

المصدر: إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص134

فوائد ميزان المراجعة: -التأكد من صحة التسجيل في اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ.

-التأكد من صحة عمليات الترصيد.

-يعتبر ميزان المراجعة خطوة أولية لإعداد الميزانية الختامية.

ثالثا-المخطط الوطني المحاسبي:

تتم المعالجة المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي وفقا لقوانين أو مبادئ جاء ا المخطط الوطني المحاسبي.

المخطط الوطني المحاسبي:ظهر بمقتضى الأمر الصادر في 1975/04/29، ليحل محل المخطط المحاسبي الفرنسي(**PCG**)* لسنة 1957، حيث بدأ تطبيقه إبتداء من 1976/01/01.

1-تعريفه: "المخطط الوطني المحاسبي هو قائمة الحسابات التي تستعملها المؤسسة في تنظيم العمل المحاسبي من خلال اعتماد معايير واضحة في إعداد الوثائق المحاسبية، حيث تم إجبار المؤسسات المعنية** بتطبيقه على ضرورة توحيد جميع القوائم المالية وإعطائها صبغة وطنية لتبسيط وتوحيد النظام المحاسبي، مع الأخذ بعين الإعتبار حاجيات مستخدمي المعلومة المحاسبية (الأطراف المتعاملة مع المؤسسة)، وكذلك إمداد المحاسبة الوطنية بمعلومات ذات دلالة واضحة ، يمكن إعتمادها كأداة إحصائية تنبؤية"[1].

---

*: plan comptable général المخطط المحاسبي العام لسنة 1957، و الذي يرجع تاريخ إعداده إلى سنة 1947، يحتوي على عشرة أقسام أساسية **(**من 1إلى5:حسابات الميزانية، 6إلى7:حسابات التسيير، 8:حسابات النتائج، 9:يمثل حسابات أسعار التكلفة والجرد المستمر والنتائج التحليلية ، والقسم 0:الذي يمثل حسابات خاصة و موضوعة لتسجيل الالتزامات المتحصل عليها و المعطاة و التي تظهر خارج الميزانية**)**.

**:المؤسسات ا برة بتطبيق المخطط الوطني للمحاسبة: ذات الطبع التجاري والصناعي، شركات الإقتصاد المختلط، المؤسسات الخاضعة لنظام التكليف بالضريبة على أساس الأرباح الحقيقية.

[1]:وزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء، **نظام المحاسبة المالية للمؤسسات الإقتصادية**، المركز الوطني لتنشيط المؤسسات ومعالجة المعلومات، 1988 ، ص6.

2- خصوصياته: أهم ما يمكن ملاحظته من خلال تعريف المخطط الوطني المحاسبي:

-إعتماد معديه عند تصميمه على النموذج المبسط*،كما أن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية أو صناعية،مع إهمال الأنشطة الإقتصادية الأخرى كالبنوك،شركات التأمين..الخ

-عدم إدراج المحاسبة التحليلية ضمن النموذج المحاسبي في الجزائر، رغم ما تقدمه من مساعدة في تسيير المؤسسات، فالمخطط الوطني أعطى الحرية للمؤسسة بتكييف المحاسبة التحليلية في إطار المخططات القطاعية (تحديد الخطوط العريضة لمحاسبة التكاليف) حسب الاحتياجات بينما أضفى الصيغة الإجبارية بالنسبة للمحاسبة العامة.

- توحيد جميع القوائم المالية وإعطائها صبغة وطنية لتبسيط وتوحيد النظام المحاسبي.

3- بنية المخطط الوطني المحاسبي: ويشمل ثمانية أصناف يمكن تلخيصها فيما يلي:

الأموال الخاصة: تتمثل في الأموال التي تركها صاحب أو أصحاب المؤسسة تحت تصرفها بصفة دائمة

الإستثمارات: تمثل مجموع الوسائل والقيم الثابتة المادية والمعنوية المنقولة وغير المنقولة التي حازت عليها المؤسسة أو أنجز ا لغرض إستعمالها كوسيلة استغلال دائمة.

المخزونات:تشمل مجموع البضائع والمواد المخزنة والمنتجات التامة ونصف التامة.

الحقوق: تشمل مجموع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقتها التجارية والمالية مع الغير.

الديون: تتمثل في مجموع حقوق الغير على المؤسسة، أو هي تلك الأموال التي يقع أدائها على عاتق المؤسسة ، بما فيها تلك التي تم اقتراضها من الغير.

التكاليف:تمثل كل ما يقع على عاتق المؤسسة أو ما تقوم بتسديده، سواء تعلق الأمر بعمليات تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة، أو بعمليات النشاط الاستثنائي لها.

النواتج:هي مجموع المبالغ المستلمة كمقابل للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة للغير، بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية بدون مقابل، وتصنف أيضا إلى نواتج الاستغلال العادي، ونواتج الاستغلال الاستثنائي.

النتائج:تمثل الفرق بين حسابات النواتج وحسابات الأعباء، مع الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الحسابات، تحديد الأرصدة الوسيطية للتسيير(الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الإستغلال، نتيجة خارج الإستغلال ، نتيجة السنة المالية).

---

*:يقوم النموذج المبسط (version simplifiée)على الفصل بين المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية، أما النموذج الثاني (version moniste) فيقوم على التكامل بين المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية.

المبحث الثالث:مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

تكمن فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في مدى قدرته على تحقيق أهداف القوائم المالية وتلبية إحتياجات مستخدميها، وذلك بتوفير معلومات محاسبية(مخرجات) ذات خصائص نوعية وملائمة لعمليات اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، لذلك أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB ,1980) في المفهوم رقم2 (SFAC2)* إلى الخصائص الأساسية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة للمستفيدين منها، وهي خصائص نوعية وتشمل الملاءمة،الاعتمادية أو الموثوقية، وخصائص ثانوية تتمثل في: قابلية المقارنة، والثبات أو الاتساق.

المطلب الأول: المعلومات المحاسبية وخصائصها

تعتبر المعلومات المحاسبية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، والتي يجب أن تتميز ببعض الخصائص الضرورية حتى يمكن إستخدامها في عملية إتخاذ القرارات.

أولا-أنواع المعلومات المحاسبية: تصنف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى: معلومات على شكل وثائق، ومعلومات على شكل تقارير.

1-الوثائق:هي مستندات يمكن استخدامها كمدخلات لأنظمة معلوماتية أخرى فرعية في المؤسسة بهدف معالجتها للحصول على معلومات جديدة، ومن أهمها[1]: الفواتير،الشيكات بأنواعها، الكمبيالات، الإشعارات(المدينة والدائنة)**، سندات السحب، سندات القبض، وسندات الدفع...الخ.

2-التقارير[2]: تعد أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث يعتمد عليها في عمليات التحليل المالي لما توفره من بيانات ومعلومات تستخدم في إتخاذ القرارات الصحيحة والملائمة.

تزداد الحاجة إلى التقارير كلما كبر حجم المنشأة وتنوعت أنشطتها، بحيث يصبح من الصعب على الإدارة متابعة كافة الأنشطة مباشرة، وبالتالي تلجأ إلى التقارير المحاسبية التي تعتبر وسيلة لمراقبة نتائج أعمال المشروع وأداة لتخطيط أوجه نشاطه انطلاقا من النتائج المحققة مع استقراء ظروف الماضي واستقصاء الاتجاهات في المستقبل. ويمكن تقسيم التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي إلى:

2-1-تقارير مالية: هي تلك التقارير التي تبين مصادر الأموال في المشروع وأوجه استخدامها، وتتمثل في الميزانية، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة.

---

*: Statement of financial accounting concept.

[1]: محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر ، عمان، ط1،سنة2001، ص89.

**: وثيقة تصدرها المؤسسة للمدينين والدائنين تبين فيها أرصدتهم في المؤسسة.

[2]: منى سلمان جعفر، مرجع سبق ذكره، ص43.

أ-الميزانية: "تبين الميزانية وضعية الذمة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة"[1].

فالميزانية هي عبارة عن قائمة المركز المالي للمشروع تتضمن جانبين متنافرين ومتساويين يعكسان طبيعة ممتلكات المؤسسة ومصادر الحصول عليها خلال فترة زمنية معينة.

تتكون الميزانية من جانبين هما الأصول والخصوم.

الأصول: تشمل مجموع عناصر ذمة المؤسسة، من حقوق الملكية والحقوق الأخرى التي تمتلكها المؤسسة بتاريخ إعداد الميزانية.

الخصوم:تشمل حقوق الملاك والديون التي تقع على عاتق المؤسسة نتيجة تمويل استخداما ا (أموال خاصة وديون).

ب-جدول حسابات النتائج:"يمثل هذا الجدول تقرير مالي رسمي يقيس نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة من خلال مقابلة الإيرادات المحققة بالتكاليف المستنفذة"[2].

أو هو جدول مستنبط من ميزان المراجعة يعبر عن كيفية تشكيل الأداء (النشاط)، من خلال احتوائه مجموعة من مستويات النتائج (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال، ونتيجة الدورة).

ت-الملاحق:إضافة إلى القوائم المالية الأساسية، ألزم المخطط الوطني المحاسبي المؤسسات تلخيص العمليات المحاسبية لدورة مالية من خلال جداول أخرى وهي:

جدول حركة الذمة المالية، جدول الاستثمارات، جدول الإهتلاكات، جدول المؤونات، جدول الذمم، جدول الأموال الخاصة، جدول الديون، جدول المخزونات، جدول إستهلاك البضائع والمواد، جدول مصاريف التسيير، جدول المبيعات، جدول الإيرادات الأخرى، جدول التنازل عن الاستثمارات، جدول الالتزامات، وجدول المعلومات المختلفة.

تشكل هذه الجداول جملة من المعلومات المفصلة التي تساعد على توضيح أكثر للمعلومات المحصلة من القوائم المالية الأساسية للمؤسسة، كما تدرج المؤسسة في هذه الملاحق كل التغيرات التي أدخلتها مع تبريرا ا وفقا للمبادئ المحاسبية.

2-2-التقارير الإدارية[3]: وهي التقارير التي تساعد إدارة المؤسسة على تحقيق أهدافها وسياسا ا وبرامجها وإستراتيجيا ا ورسالا ا العامة، وتشمل تقارير التخطيط ، تقارير التشغيل ، وتقارير الرقابة.

---

[1] : Younès Benaissa, **Technique comptable Algérienne**, Entreprise nationale du livre, Alger, N[0] édition 835/80, 1984, Tome1, p37.

[2] : Idem, p39.

[3]: محمد يوسف حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص91.

أ- تقارير التخطيط: تساعد الإدارة في وضع أهداف المؤسسة، فمثلا وضع تقديرات تخطيطية لتحديد نسبة نمو مرغوبة للمبيعات يحتاج إلى وضع تقرير من نظام المعلومات المحاسبي يستند للمبيعات التاريخية.

ب- تقارير التشغيل:وهي تقارير تتعلق بالمعاملات اليومية التشغيلية، كمعاملات البيع، الشراء، الإنتاج، وهي تمكن الإدارة من حسن سير وفعالية العمليات التشغيلية اليومية، ومن بين هذه التقارير:

- التقرير الذي يبين رصيد مخزون البضاعة للتأكد من قدرة المؤسسة في مواجهة طلبيات العملاء

-التقرير الخاص بأرصدة الذمم المدينة وتواريخ إستحقاقها للتأكد من إمكانية إجراء التسديدات المستقبلية للموردين.

ت- تقارير الرقابة: هي عبارة عن بيانات توضح سير العمل اليومي في المشروع مقارنة بالأداء المعياري المحدد ، وذلك بهدف تحديد الإنحرافات عن المعايير الموضوعة وتحليلها لبيان أسبابها ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها[1]، فمثلا: تزويد الإدارة بقوائم الموازنات التقديرية، كموازنة المبيعات، موازنة الإنتاج(الكميات المخطط إنتاجها في المستقبل).

يزود نظام المعلومات المحاسبي الإدارة بقوائم الموازنات التقديرية المختلفة التي تحتوي بيانات رقمية تتعلق بالنتائج المتوقعة مستقبلا (تقارير تخطيطية) ، كما يمكن إعتبار الموازنة تقرير رقابي من خلال المقارنة التقديرية والواردة فيها مع الأرقام الفعلية واستخراج الانحرافات ثم دراستها بالبحث عن أسبابها، وإتخاذ القرار المناسب بشأنها، أي تعزيزها إن كانت إيجابية أو التخلص منها إن كانت سلبية.

ثانيا- خصائص المعلومات المحاسبية :تتميز المعلومات المحاسبية بنوعين من الخصائص، وهي كالآتي:

1- الخصائص الأساسية: تتمثل في:

أ-**الملاءمة**:"يقصد بها وجود إرتباط بين المعلومات وبين القرارات محل الدراسة"[2]، فالمعلومات الملائمة هي القادرة على إحداث تأثير على متخذ القرار وبالتالي على القرار نفسه، كما تساعد المعلومات الملائمة مستخدمي القوائم المالية على تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، بمعنى التأثير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تحدث في المستقبل إستنادا إلى الأحداث الماضية والحاضرة، وهناك ثلاثة شروط يجب توفرها لتحقيق خاصية الملاءمة، وهي: التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية، والتغذية العكسية.

-التوقيت المناسب: يقصد به توفير المعلومات في وقت الحاجة إليها، أي توفير المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على مجرى إتخاذ القرار.

---

[1]: منى سلمان جعفر، مرجع سبق ذكره ، ص42.

[2]:خالد محمد رجب الجابري، مرجع سبق ذكره، ص24.

-القدرة التنبؤية:لابد أن تساعد المعلومة متخذ القرار على تقييم ثم تصحيح توقعاته الحالية من جهة، وزيادة قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل من جهة أخرى.

-التغذية العكسية:تعني مساعدة متخذ القرار على تقييم صحة توقعاته السابقة، ومن ثم إعادة تقييم نتائج قراراته التي بنيت على أساسها هذه التوقعات، إذ لا يكفي تحقيق الملائمة والتنبؤ، بل لا بد من توفر القدرة على تقييم نتائج الخيارات السابقة.

ب-الاعتمادية أو الموثوقية: يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من نظام المعلومات المحاسبي أن تكون على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكانية الاعتماد عليها. وتتسم المعلومات المالية الأمينة بالخاصتين الآتيتين:

-التصوير الدقيق للمضمون الذي دف إليه: بحيث تعبر عن الواقع تعبيرا صادقا، فلابد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع، ويلاحظ أن أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ليست مرادفة "للدقة المطلقة"، لأن المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية تنطوي على التقريب والتقديرات الاجتهادية، وإنما يقصد بذلك أن الأسلوب الذي تم اختياره لقياس نتائج عملية معينة أو حدث معين والإفصاح عن تلك النتائج – في ظل الظروف التي أحاطت بتلك العملية أو بذلك الحدث–يؤدي إلى معلومات تصور جوهر تلك العملية أو الحدث.

-قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق: يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخـر – مستقل عن الشخص الأول – بتطبيق نفس الأساليب. ومن ثم ، فان المعلومات الأمينة التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها – غير أنه يلاحظ أن القياس المحاسبي والإفصاح لا يمكن أن يتسما بالموضوعية الكاملة لأن قياس المعلومات المالية أو الإفصاح عنها لا يعتبر قياسا علميا كاملا، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المادة التي تخضع لهذا القياس لا يمكن تحديدها تحديدا موضوعيا حاسما، فمن المعلوم أن النشاط الذي تزاوله المنشآت لا يخضع للتحليل العلمي كما أن ذلك النشاط لا يتم وفقا لمعادلات رياضية، وبالتالي فإن المعلومات التي تستمد من نظام المعلومات المحاسبي لا تتصف بأ ا – في كافة الأحوال – معلومات موضوعية بصورة قاطعة، ومع ذلك فإن قابلية هذه المعلومات للتحقيق تؤدي إلى زيادة منفعتها.

ت- حيادية المعلومات أو الموضوعية:حيادية المعلومات اصطلاح يصف عدم التحيز، وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة-بحكم طبيعتها- معلومات لا يمكن الثقة ا أو الاعتماد عليها. وتوجه معلومات نظام المعلومات المحاسبي التي تتصف بالحيدة للوفاء

بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة-دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات- وتتسم المعلومات المحاسبية بأ ا معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا وتضع خاصية حيدة المعلومات واجباً على عاتق المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما: -تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها.

-تحقيق أمانة تلك المعلومات.

ويتبين مما تقدم أن خاصية حيدة المعلومات المحاسبية تتطلب ما يأتي:

- أن يرتكز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة - ذات العلاقة الوثيقة - وتحقيق أمانتها.

- فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلى التقدير، يجب ألا تعمد إدارة المنشأة إلى المغالاة في هذه التقديرات أو التقليل منها، بغية تحقيق نتائج معينة ترغب مسبقا في التوصل إليها.

2-الخصائص الثانوية: تتمثل في قابلية المقارنة والثبات أو ما يعرف بالإتساق[1].

أ-قابلية المقارنة:يقصد ا أن المعلومات المحاسبية تكون ذات فائدة كبيرة عندما يتم عرضها بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة مع المؤسسات المماثلة من جهة، وما بين الفترات المالية المختلفة لنفس المؤسسة من جهة أخرى.

- إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة، وذلك حتى يتسنى إجراء المقارنة بين هذه القوائم على أساس موحد.

- إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.

- إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى بمعنى ثبات هذه الطرق والأساليب أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات.

- إمكانية المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة.

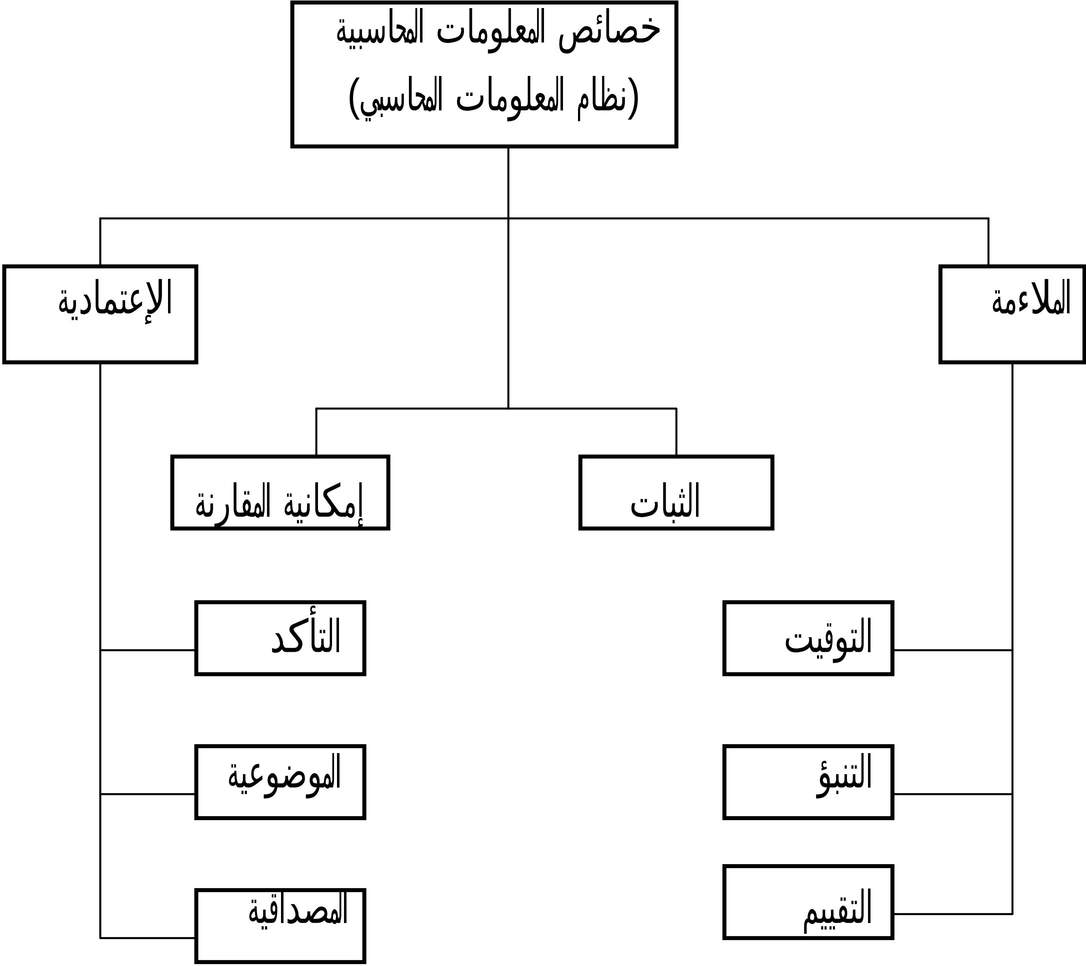
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

---

[1]: خالد محمد رجب الجابري، مرجع سبق ذكره، ص26.

ب-الثبات أو الإتساق:ويعني الثبات في إستخدام المبادئ والطرائق والسياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، أي إستخدام نفس الطريقة أو الأسلوب في معالجة العمليات خلال الفترة الحالية والفترة المحاسبية السابقة، وذلك لكي نتمكن من المقارنة، أي تحقيق الخاصية السابقة.

الشكل(1-9): خصائص المعلومات المحاسبية



المصدر: محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 87

إن تعدد خصائص المعلومات المحاسبية جعلها تتنوع وفقا لحاجة الأطراف المستفيدة منها، هذا ما سيتم تناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني:الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية

إن تنوع الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية، جعل من الصعب تلبية جميع رغبات هذه الأطراف، خاصة أن نوعية وشكل المعلومات المطلوبة تختلف من مستعمل إلى آخر، وقد صنفت هذه الأطراف إلى ثلاثة أصناف[1]:

أولا-الأطراف الداخلية:تتمثل في أعضاء مديرية وقيادة المنظمة، ويطلب هذا النوع من المستعملين أن تعد المعلومات المحاسبية حسب التعليمات والتوجيهات المقدمة لهيئة المحاسبة بحيث تسمح لها بإتخاذ القرارات، كما يرغب المسيرون عادة في أن تكون نوعية الأداة المحاسبية مطابقة للاحتياجات الخصوصية للمؤسسة.

ثانيا-الأطراف الخارجية:هي كل الأطراف المهتمة بحياة المؤسسة، من إدارة الضرائب، مفتشية العمل والهيئات الاجتماعية، البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الموردين، الزبائن،الشركاء المساهمين.... ويرغب هؤلاء في أن تكون الأداة المحاسبية توفر لهم كل الضمانات التي من شأ ا أن تبني الثقة الضرورية لعالم الأعمال.

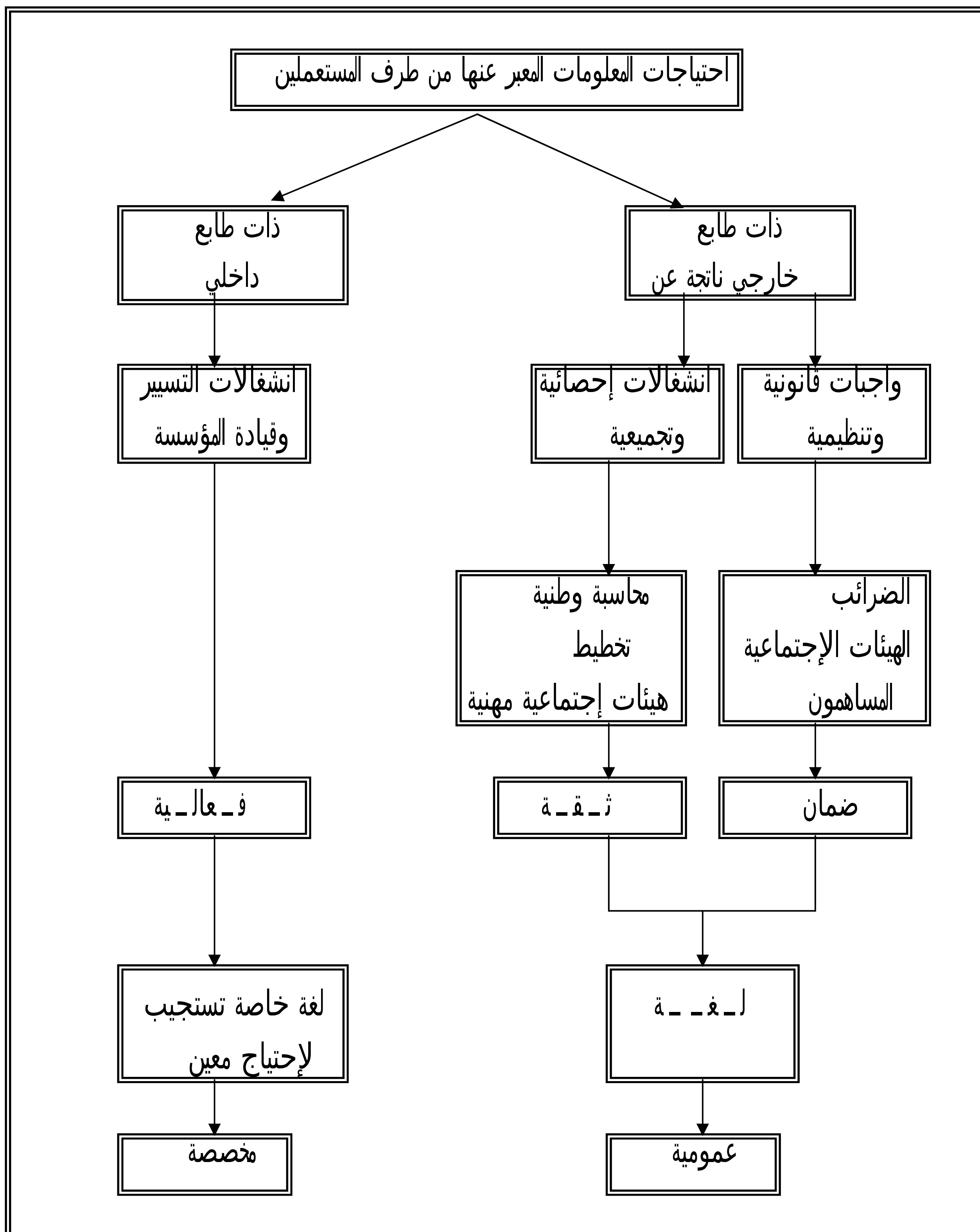
ثالثا-المحاسبة الوطنية:إن تجميع المعلومات التي توفرها محاسبة المؤسسات عمل جد مهم لسياسات التنمية، خاصة بالنسبة للدول الطموحة والسائرة نحو النمو. كما تسمح الأداة المحاسبية بتحليل هيكلة الاقتصاد الوطني والتحكم في التخطيط الشامل.

يمكن توضيح تصنيف الاحتياجات إلى المعلومات المحاسبية بالمخطط الآتي:

---

[1]: درحمون هلال، مرجع سبق ذكره، ص86.

الشكل رقم(1-10): الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية



المصدر: هلال درحمون، مرجع سبق ذكره،ص87.

المطلب الثالث:أهمية وشروط فعالية نظام المعلومات المحاسبي والعوامل التي تعيقه

نتناول في هذا المطلب أهمية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، ثم العوامل التي تعيقه في تقديم معلومات صالحة لإتخاذ القرارات، وفي الأخير نقدم الشروط اللازم توفرها في هذا النظام حتى يحقق فعاليته.

أولا-أهميته: تتجسد أهمية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة من خلال النقاط الآتية[1]:

1- **توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية** :تقوم المؤسسة بمجموعة من العمليات اليومية مثل بيع المنتجات ، استلام نقديات من العملاء ، دفع شيكات إلى الموردين ...الخ، تتطلب هذه العمليات معالجة محاسبية من خلال تسجيلها في الدفاتر المحاسبية و المستندات، و بالتالي توفر للمؤسسة معلومات يومية متواصلة تمكنها من إنجاز المهام و العمليات الجارية اليومية.

2-**توفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار**:تتخذ المؤسسة مجموعة من القرارات سواءً اليومية المتعلقة بالقرارات التشغيلية (بيع ، شراء ...الخ) أو قرارات أخرى ضرورية لعملية التخطيط و الرقابة، فلهذا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الأساسية لدعم هذه القرارات داخل المؤسسة من خلال نوعية المعلومات التي يقدمها في شكل قوائم المالية و تقارير رقابية و تخطيطية مختلفة .

3-توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري والتي تبين مدى نجاعة الأداء الإداري داخل المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمساهمين، الموردين، الجهات الحكومية، العملاء، البنوك ...الخ، وخصوصا المسيرين من أجل تقييم مدى فعالية الأداء الإداري داخل المؤسسة.

4- تقديم عدد من المساهمات خاصة عند استحداث نظام محاسبي جديد، حيث ينظم الأعمال آلياً ويقلل الأخطاء ويقدم خدمات جيدة و مبتكرة للزبائن.

5- يوفر نظام المعلومات المحاسبي التكاليف، وبالتالي يساهم في إضافة ميزات تنافسية للمؤسسة التي تطبقه حيث يساعد في رفع قيمة الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء عن طريق تحسين كفاءة العمليات.

ثانيا-عوامل تعيق نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومات صالحة لإتخاذ القرارات

أشار بعض الباحثين إلى مجموعة من العوامل التي تعيق عمل نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومات تكون صالحة لإتخاذ القرار وأهم هذه العوامل[2]:

---

[1]:هشام أحمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]:عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره.ص179.

1-إن إستخدام النماذج الحديثة لبحوث العمليات يتطلب إستخدام المعلومات التفصيلية في عملية اتخاذ القرارات، بينما تقوم المحاسبة على دمج المعلومات من خلال تصنيف وترتيب وتجميع مستمر للبيانات لتصل ا إلى القوائم المالية والتقارير مما يجعل المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير معلومات تاريخية ولا يمكن إدماجها في الحاضر.

2-إن القرارات الإدارية عادة ما تكون موجهة بإتخاذ إجراء معين، فمثلا قرار تعويض آلة إنتاجية معينة يتطلب معلومات متعلقة بالإجراءات المطلوب إتخاذ قرار حولها، لكن المحاسبة تقدم معلومات تعكس وضع المؤسسة بشكل عام موزعة حول أقسام المؤسسة وأنواع الأصول والالتزامات والإيرادات والاستخدامات، وبالتالي يلاحظ عدم وجود توافق بين المعلومات المطلوبة والمعلومات التي تقدمها المؤسسة.

3-إن المحاسبة تسجل وتعالج وتصدر القوائم المالية عن الأحداث الواقعة في الفترات المنتهية وبالتالي فإن المعلومات التي تقدمها المحاسبة هي معلومات متعلقة بالماضي، بينما نحتاج في إتخاذ القرارات إلى معلومات حول المستقبل للتقليل من حالة عدم التأكد .

4-إن المعلومات المحاسبية تقوم في فترات محددة ودورية، بينما تحتاج عملية اتخاذ القرارات إلى معلومات آنية في لحظة نشوء الظروف التي تستدعي اتخاذ القرارات.

5-هناك ظواهر إقتصادية غير قابلة للقياس الكمي أو النقدي، مثلا ارتفاع مهارة العمال نتيجة التكوين، أو كفاءة مجلس الإدارة ، وهذه الظواهر تلعب دورا هاما في إتخاذ بعض أنواع القرارات.

6-صعوبة الفصل بين تأثير الإجراءات الإدارية على الأحداث الاقتصادية أثناء القياس المحاسبي، فمثلا عند قيام المؤسسة بحملة إعلامية لزيادة حصتها في السوق وفي نفس الوقت قررت تحسين نوعية المنتجات، ففي هذه الحالة يصعب الفصل بين زيادة كمية المبيعات الناتجة عن الحملة الإشهارية وزيادة كمية المبيعات الناتجة عن تحسين نوعية الإنتاج من أجل تقويم الإجراءات.

-ما يمكن استنتاجه أن بعض الصعوبات موضوعية لا يمكن التغلب عليها، لكن هناك عوامل يمكن التحكم فيها من خلال أساليب تصميم وعمل نظام المعلومات المحاسبي والنظر إلى هذا الأخير برؤية جديدة تخدم عملية إتخاذ القرارات.

ثالثا-شروط فعالية نظام المعلومات المحاسبي: حتى يحقق نظام المعلومات المحاسبي دوره في إتخاذ القرارات وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة لا بد أن يتوافر على الشروط الآتية[1]:

[1] : p.Gensse, **système comptable et variation monétaire**, économica, paris 1985, p 85.

1-يجب أن يؤمن التنظيم المحاسبي سهولة التأكد من صحة المعطيات المحاسبية وإتباع طرق بسيطة وواضحة في معالجتها.

2-يجب أن تسجل المعطيات الرقمية الأساسية على العمليات المتعلقة بالمؤسسة وأن تعالج بدقة وسرعة، بحيث يمكن الحصول عليها في شكل معلومات محاسبية عند الحاجة إليها.

3-أن يكون نظام المعلومات المحاسبي طموحا، أي يحقق النجاعة.

4-أن يكون له بعدا إستراتيجيا أو ما يعبر عنها بالبنى (بناء هيكل تنظيمي جديد) لأن نظام المعلومات المحاسبي هو جزء من هياكل المؤسسة لابد من تطويره بإدخال مثلا محاسبة التسيير أو مكاتب للتدقيق، كما يكون له بعدا ميدانيا ، فكل وظيفة تتطلب نظام معلوماتي معين.

5-يجب أن يكون لكل البيانات المحاسبية مراجع (référence)، وخاصة تلك التي تستخدم في حساب المؤشرات والنسب المالية.

6-يجب أن يكون شاملا يحتوي جميع المبادئ، وخاصة مبادئ التدقيق المحاسبي (برامج التدقيق التي تدعم التسيير بالموازنات) لأن نظام الموازنات يسهل التسيير من خلال وضع موازنات للسنة المقبلة.

7-يجب أن يواكب التدقيق المحاسبي سيرورة التسيير (processus de gestion) من خلال وضع برامج محددة مسبقا (سداسيا، ثلاثيا، أو شهريا).

8-يجب أن يحتوي إضافة إلى المعلومات المحاسبية التقديرات والإنجازات أي نظام مراقبة التسيير.

9-يجب أن تقدم المعلومات المحاسبية والمالية وصفا موضوعيا، واضحا،دقيقا وكاملا للأحداث والوضعيات المالية للمؤسسة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال توفر الخصائص اللازمة للمعلومات المحاسبية.

خلاصة الفصل الأول

يشكل نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري، حيث يمتد إلى كل أنشطة المؤسسة ويوفر المعلومات المفيدة لمختلف المستويات الإدارية فيها، بل تتجاوز أهميته لتشمل كل الأطراف الخارجية التي تتعامل مع المؤسسة.

من هذا المنطلق تم تقديم في هذا الفصل الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي، حيث تم التطرق في البداية إلى مفاهيم عامة حول النظام، ثم المعلومات وأهم خصائصها، فالمعلومات هي بيانات تمت معالجتها بوسائل محددة تمكن من إستخدامها،وحتى تؤدي دورها يجب أن تتميز بالملاءمة، المصداقية، الدقة، الشمولية، الموضوعية، السهولة، والقبول، ثم استخلصنا مفهوم عام لنظام المعلومات الذي يتولى جمع ومعالجة البيانات، ثم تخزينها وتوزيعها بعد رصد مختلف إحتياجات المستعملين، بعدها تم الإنتقال إلى مفهوم نظام المعلومات الإداري حيث تم تصنيفه وفقا لوظائف المؤسسة حسب الغرض من الدراسة، وعليه تم إستخلاص نظام المعلومات المحاسبي فبعدما استعرضنا أهم تعاريف هذا النظام ثم علاقته بسائر النظم الأخرى وتفاعله معها مما أدى إلى وجود ما يعرف بنظام المعلومات المتكامل، وبعدها تم تناول ميزات ومهام نظام المعلومات المحاسبي، التي تتجسد في تجميع البيانات المحاسبية، مراجعة وإدخال وتخزين هذه البيانات المحاسبية، ومعالجتها وتحويلها إلى مخرجات (معلومات)، وأخيرا تخزين المعلومات المحاسبية، وهذا إنطلاقا من مدخلات هذا النظام (مختلف الوثائق المحاسبية والتجارية).

في آخر الفصل تم تقديم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المتمثلة بالخصوص في المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتميز بخصائص نوعية تتمثل في الملاءمة، الاعتمادية، وخصائص أخرى ثانوية تتمثل في قابلية المقارنة والثبات، وهذا حتى تؤدي دورها في عملية إتخاذ القرارات، كما تناولنا الشروط اللازمة التي تجعل نظام المعلومات المحاسبي فعالا، والتي من بينها سهولة التأكد من صحة المعطيات المحاسبية وأن تكون لها مراجع، أن يكون نظاما طموحا، يحتوي جميع المبادئ، بما فيها التدقيق المحاسبي الذي يجب أن يواكب سيرورة التسيير.

وعليه يمكن القول أن مكانة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي تكمن في توفير المعلومات المحاسبية التي تلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة بشكل دوري والتي تعكس الوضع المالي لها، كما أن فعالية هذا النظام تتجسد من خلال القوائم المالية التي ينتجها، وهذا لما لها من دور في إتخاذ القرارات بصفة عامة وقرارات التمويل بصفة خاصة، وهذا ما نتناوله في الفصل الثاني.

تمهيد:

تعتبر عملية إتخاذ القرار في أية مؤسسة إقتصادية بمثابة الوظيفة المحورية لإدار ا، ذلك لأن مصير المؤسسة ومن ثم نجاحها في تحقيق أهدافها الإقتصادية أصبح مرهونا وإلى حد كبير، بقدرة إدار ا على إتخاذ قرارات رشيدة تضمن توظيف مواردها المتاحة بين إستخداما ا البديلة إستخداما أمثلا يحقق للمؤسسة أكبر عائد ممكن على الأموال المستثمرة في نشاطها، فالمؤسسة تواجه مواقف بصفة متكررة تتطلب إتخاذ قرارات تمكنها من فرص مواتية أو حل مشاكل معينة وبالتالي يجب على متخذ القرار أن يعد نفسه لمعرفة كيفية الوصول إلى أفضل قرار ممكن.

من هذا المنطلق نتعرض في هذا الفصل إلى ماهية القرارات، مراحل وأساليب إتخاذها، ثم كيفية تصنيفها في المبحث الأول،كما نتطرق في المبحث الثاني إلى مفهوم القوائم المالية، أنواعها، أهدافها وأهميتها باعتبارها الدعامة التي يتم من خلالها إتخاذ القرارات المالية، ثم نستعرض دور وأهمية الوظيفة المالية في المؤسسة، ومكانتها في الهيكل التنظيمي، وفي المبحث الثالث نتطرق إلى أهم الأدوات المستخدمة في إتخاذ قرارات التمويل، كالتحليل المالي من خلال تحليل النسب المالية الأساسية وإعداد قائمة الأموال، التنبؤ المالي وبعض الأساليب المستخدمة في ذلك، ثم تحليل التعادل والرفع المالي.

المبحث الأول: مدخل لإتخاذ القرارات

المبحث الثاني:القوائم المالية وعلاقتها بالوظيفة المالية

المبحث الثالث:الأدوات المستخدمة في إتخاذ قرارات التمويل

المبحث الأول:مدخل لإتخاذ القرارات

تتطلب الممارسة الإدارية بالمؤسسات إتخاذ القرارات لحل المشاكل اليومية المختلفة التي تواجهها الإدارة، لذلك يقضي المدير أغلب وقته في التفكير في عملية إتخاذ القرارات المناسبة، لأجل تحقيق الأهداف المرسومة بأقل التكاليف، وهذا لا يتم إلا بإدراك المدير لأسس وأساليب إتخاذ القرارات وأهم المعايير التي يجب أخذها في الحسبان لتصنيف القرارات.

لفهم مدى أهمية عملية إتخاذ القرارات نحاول من خلال هذا المبحث تناول ماهية القرار بصفة عامة، بالإضافة إلى أهم تصنيفات وأنواع القرارات الإدارية داخل المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية القرارات ومراحل إتخاذها

يكتسي موضوع إتخاذ القرار أهمية خاصة في الكتابات الإدارية، لأن نجاح المؤسسة يعتمد كثيرا على نوعية القرار المتخذ، كما أنه لا يوجد تعريف عام موحد للقرار يتفق عليه جميع الكتاب، في هذا الإطار نحاول تقديم تعاريف للقرار، ثم نوضح المراحل المتبعة في إتخاذه.

أولا-تعريف القرار: من بين أهم التعاريف نجد[1]:

1-يعرف هاريسون (Harrison) القرار بأنه"لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، على أساس توقعات معينة لمتخذ القرار".

2- ويعرفه شاويس (Chaouiss) بأنه"عبارة عن اختيار يتم بين بديلين أو أكثر من البدائل المتاحة، أي إختيار البديل الأفضل للوصول إلى الأهداف".

3-يعرف نيقرو(Nigro) القرار[2]: "بأنه الإختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين".

من خلال التعاريف أعلاه يمكن القول أن:

-القرار هو إختيار بديل من البدائل المختلفة بعد القيام بعملية صنع القرار، أي تنفيذ كافة مراحله من جمع المعلومات بخصائص مناسبة للمشكلة والبدائل والبيئة المحيطة به، ثم القيام بمحاولة إستقراء نتائج كل بديل من البدائل وبما يؤدي إلى إختيار البديل الأفضل.

-القرار هو الحسم في بعض الآراء ووجهات النظر والإختيار بين عدة بدائل.

ثانيا-مراحل عملية إتخاذ القرار:إن عملية إتخاذ القرارات تمر عبر مجموعة من المراحل:

1-تشخيص المشكلة:أي التعريف بالمشكلة الحقيقية وتحديدها حتى يكون القرار المتخذ سليما.

---

[1] :علي عبدالله سراج، مرجع سبق ذكره،ص122.

[2] :نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية** بين **النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع-الأردن، 2003،ص83.

تعريف المشكلة:"هي عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة إختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها، أو هي الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون"[1].

كما تعرف على أنها:"إنحراف الأداء الفعلي عن الأداء المخطط".

2-مرحلة تحليل المشكلة:تقتضي هذه المرحلة تصنيف المشكلة وتحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لحلها ومصادر هذه المعلومات.

يعني تصنيف المشكلة تحديد طبيعتها وحجمها ومدى تعقدها ونوعية الحل الأمثل المطلوب لمواجهتها.

3-مرحلة التصميم أو تحديد البدائل الممكنة: يعني التصميم البحث عن بدائل مختلفة أو محتملة، وتعني "البدائل الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الإداري لحل مشكلة قائمة"[2]، فالمعلومات التي تجمع من أجل حل المشكلة المطروحة أمام متخذ القرار تساعد في إيجاد الحلول المختلفة لمشكلة ما.

4-مرحلة الإختيار:وهي إختيار بديل معين من البدائل التي سبق التوصل إليها في مرحلة التصميم بناء على دراسة البدائل أو نتيجة التحليل (تحليل المعلومات الخاصة بالبدائل الأخرى) .

5-مرحلة التنفيذ:وهي أهم مرحلة من مراحل عملية إتخاذ القرار من أجل التأكد من صحته وسلامته، حيث يقوم متخذ القرار بإعطاء أوامر تنفيذ ما توصل إليه الفريق الإداري، علما أن عملية التنفيذ هي مهمة جماعية حيث تسند لكل مصلحة من مصالح المؤسسة تنفيذ جزء من القرار النهائي.

6-مرحلة متابعة النتائج وتقييمها:أي المرحلة الأخيرة من مراحل إتخاذ القرار وهي ضرورية جدا، لأنه ليس بمجرد دراسة البدائل المتاحة وإختيار أفضلها ووضعه موضع التنفيذ، فإن المشكلة قد تم التغلب عليها أو تم إيجاد الحل المناسب لها، فيجب على متخذ القرار متابعة نتائج تنفيذ البديل وتقييمها، ويستحسن أن تكون المتابعة بشكل عملي .

مما سبق يمكن القول أن عملية إتخاذ القرار تتم من خلال مجموعة من المراحل هي :

-تحديد المشكلة، وضع حلول بديلة، تقييم الحلول، إختيار أفضل بديل، متابعة النتائج وتقييمها.

المطلب الثاني:أساليب إتخاذ القرار

أعتمد الكثير من كتاب الإدارة في تصنيف الأساليب التي يتبعها المديرون في إتخاذ القرارات على أسلوبين رئيسين هما[3]: الأسلوب التقليدي والأسلوب العلمي .

---

[1]: جلال إبراهيم العبد، **إدارة الأعمال**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص228.

[2]: نفس المرجع ، ص233.

[3]:نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص177.

أولا-الأسلوب التقليدي في إتخاذ القرارات:

يعتمد هذا الأسلوب على الخبرة والمشاهدة والتقليد، وبالتالي فهو يفتقر للتدقيق والتمحيص العلمي ولا يتبع المنهج العلمي في عملية صنع القرار، وتعود جذور هذه الأساليب إلى الإدارات القديمة التي كانت تستخدم أسلوب التجربة والخطأ والخبرة في حل مشاكلها.

1-الخبرة: ترجع جذور هذا الأسلوب إلى المدرسة التجريبية التي تعتمد على تفهم الإدارة من خلال دراسة وتحليل المواقف والحالات السابقة، أي بعض المواقف التي واجهها المديرون في الماضي والقرارات التي أتخذت لمواجهتها، كما أن الخبرة المعنية في هذا الأسلوب لا تقتصر على خبرة المدير متخذ القرار بل يمكنه التعلم والاستفادة من خبرات المديرين الفرعيين أو المديرين السابقين.

إلا أن من أبرز عيوب هذا الأسلوب أن هناك بعض المخاطر قد تترتب على إعتماد المدير على خبرته السابقة في إتخاذ قراراته ذلك لأن مثل هذه الخبرة قد يشو ا أخطاء أو فشل، بالإضافة إلى ذلك أن المشكلات الماضية قد تكون مختلفة عن المشكلات الجديدة الحاضرة وفي مثل هذه الحالة يصبح من غير المناسب تطبيق الدروس المستفادة من تجارب الماضي على تجارب الحاضر[1].

2- إجراء التجارب: بعدما كان تطبيقه في مجالات البحث العلمي فقط، أنتقل أسلوب إجراء التجارب إلى الإدارة للإستفادة منه في مجالات إتخاذ القرارات، حيث يتولى متخذ القرار نفسه إدخال التغييرات أو التعديلات بناء على الأخطاء التي تكشف عند إجراء التجارب، وقد يتم في بعض الحالات الجمع بين الخبرة والتجربة معا لتحقيق الهدف.

3-أسلوب الحكم الشخصي: يقوم هذا الأسلوب على أسس شخصية نابعة من شخصية متخذ القرار وقدراته العقلية و إتجاهاته وخلفياته النفسية والإجتماعية ومعارفه، وهذه كلها سمات وقدرات تختلف بإختلاف ا تمعات والبيئات كما أ ا مرهونة بالمقومات المختلفة والمتعددة للمجتمع الواحد وقواعد السلوك الذي تحكمه الإتجاهات السائدة فيه والتطورات المختلفة التي يمر ا.

رغم صعوبة ومخاطر هذا الأسلوب إلا أنه قد يكون مجديا في حالة القرارات غير الإستراتيجية التي يكون تأثيرها محدودا وكذلك في المواقف الطارئة التي تتطلب مواجهة سريعة.

4-**دراسة الآراء والإقتراحات و تحليلها:** يعني هذا الأسلوب إعتماد متخذ القرار على البحث ودراسة الآراء والإقتراحات التي تقدم إليه حول المشكلة وتحليلها ليتمكن على ضوئها من إختيار البديل الأفضل.

---

[1]:نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 183.



من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار في تطبيق هذا الأسلوب، إشراك متخذ القرار لكل من يساهم بآرائه و إقتراحاته لإتخاذ القرار وكذلك إشراك المرؤوسين الذين يتولون تنفيذ القرار.

من أهم مزايا هذا الأسلوب أنه أقل تكلفة من الأساليب التقليدية الأخرى، وهذا من حيث الوقت والجهد المبذول والأدوات والأوراق المستعملة.

من خلال هذا الأسلوب يمكن أن نلمس دور نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة، وذلك بناء على مواصفات المعلومات التي يقدمها والتي يبنى على أساسها القرار النهائي.

ما يمكن إستنتاجه من خلال هذه الأساليب التقليدية لإتخاذ القرارات التي تعتمد أساسا على معايير نابعة من شخصية المدير وقدراته ومعارفه، أ ا غير كافية لمواجهة التطورات الجديدة التي شهد ا الإدارة، وبالتالي لا بد من الإستعانة بأساليب ونظريات علمية حديثة من أجل التلائم مع الظروف الحالية.

ثانيا- الأساليب العلمية في إتخاذ القرار:

تتميز الأساليب الحديثة في إتخاذ القرارات أو حل المشكلات عن نظير ا التقليدية في أ ا تقلل أثر التحيز الناجم عن الأحكام الشخصية أو العاطفية إلى حد كبير، وفي هذا الخصوص يمكن تناول بعض الأساليب الحديثة على النحو التالي[1]: بحوث العمليات، أسلوب شجرة القرار، نظرية المباريات، أسلوب التحليل الحدي، أسلوب مصفوفة العائد، أساليب أخرى.

1- **بحوث العمليات:** تعني بحوث العمليات تطبيق الوسائل والطرق والفنون العلمية لحل المشكلات التي تواجه المديرين بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج، كما أن المعلومات المستخلصة من نظام المعلومات المحاسبي الذي يستخدم بحوث العمليات من خلال مداخل منهجية ومنطقية لحل مشاكل العديد من التخصصات الرياضية والإدارية والاقتصادية والمحاسبة...إلخ، دف الوصول إلى الحلول المثلى.

-من أهم مزايا هذا الأسلوب أنه يمكن متخذ القرار من مقارنة البدائل المقترحة للحلول وإختيار أفضلها بسرعة وكفاءة، وبدرجة عالية من الدقة.

-من مساوئ هذا الأسلوب، تبسيط المشكلة من خلال صياغتها في صورة نموذج رياضي، وهذا يتطلب تحديد الأهداف والمتغيرات والقيود والإفتراضات بدقة وإهمال العوامل الأخرى، مع التركيز على العوامل التي يمكن قياسها كميا وعدم إعطاء أهمية لتلك التي يصعب قياسها كميا[2] .

[1]:جمال الدين لعويصات، **الإدارة وعملية إتخاذ القرار**،دار هومه،سنة2003 ،ص45.

[2]:نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، نقلا عن محمد فهمي حسين، بحوث العمليات ودورها في إتخاذ القرارات، مجلة الإدارات العامة، الرياض 1981، ص ص:48-49.

-إن هذا الأسلوب لا يزود متخذ القرار بمعلومات حول القرار النهائي ولكن يساعده في إتخاذ القرارات في ضوء الحلول التي يضعها، والتي يمكن المقارنة بينها على أساس رقمي لأن الحل الراشد يتعدى قدرة النموذج الرياضي على تمثيل المشكل محل القرار.

2- **نظرية المباريات***: تستعمل هذه النظرية في الحالات التي يحدث فيها نزاع بين طرفين أو عدة أطراف بحيث لا يستطيع متخذ القرار السيطرة بشكل كامل على العوامل التي تؤثر في النتائج التي يستطيع الحصول عليها من قراره، ومن المواقف التي تشترك فيها نظرية المباريات عند حدوثها:

-أن يكون تعارض في الأهداف بين المشاركين.

-لكل متباري عدد من البدائل لتحقيق العائدات له أو الخسائر لخصمه.

-تتحدد عائدات المباريات بالقرارات الآنية التي يتخذها كل الأطراف في وقت محدد.

-يعلم كل الأطراف مسبقا عائدات كل فئات الإختيار المحددة التي يقوم ا جميع الأطراف.

3- **مصفوفة العائد**:"تقوم فلسفة مصفوفة العائد على حساب القيمة المتوقعة (Expected Value) لبديلين أو أكثر من البدائل المتاحة لإتخاذ القرار"[1]، وتفيد مصفوفة العائد في حالة قدرة متخذ القرار على تخصيص إحتمالات للمخرجات المختلفة لكل بديل. وتشير القيمة المتوقعة إلى مجموع حاصل ضرب الإحتمالات في المخرجات الخاصة ببديل معين.

4- **شجرة القرار:** تمثل شجرة القرار إمتدادا طبيعيا لمصفوفة العائد، ففي ظل هذا الأسلوب، يتم تمثيل البدائل المختلفة ودراسة مخرجات كل بديل عند مستويات مختلفة من الحالات أو الظروف التي يتعرض لها كل بديل.

يتطلب من المدير -متخذ القرار- أن يحلل نتائج القرار (القيم) وإحتمالاته من اية الشجرة إلى بنيتها حتى يصل إلى الإختيار المناسب على ضوء معايير و إعتبارات أهمها[2]:

-النتائج المتوقعة من كل بديل.

-الإمكانيات و الموارد المتاحة لتنفيذ البديل.

-درجة المخاطرة ودرجة النجاح المتوقعة من البديل.

---

* :يعود أول ظهور لهذه النظرية للرياضي الفرنسي"Emile Barel" سنة 1921، وكان بعده أهم عمل سنة1944، يتعلق بنظرية تصغير أعظم قيمة وذلك في عمل مشترك لنظرية المباريات والسلوك الإقتصادي.

[1] : جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره ، ص264.

[2]:نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 197.

إن تطبيق هذا الأسلوب بفاعلية يتطلب إستعانة -متخذ القرار – وخاصة في المواقف والحالات غير المؤكدة أو في المواقف المعقدة - بالإعلام الآلي لتقدير وتحديد درجة الإحتمالات المتوقعة، وكذلك تحديد إجمالي العوائد المتوقعة خلال فترة محددة من خلال تجميع الإعلام الآلي للبيانات والمعلومات الخاصة بهذه الأمور وتحليلها للإستعانة بها في إختيار البديل الذي يحقق النتائج المطلوبة.

5-أسلوب التحليل الحدي: يهدف أسلوب التحليل الحدي إلى دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار والمفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المحققة من هذه البدائل مستخدما في ذلك القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأساس للمفاضلة بين تلك البدائل، والتي من بينها: معيار التكلفة الحدية ومعيار العائد الحدي.

فالتكلفة الحدية (الهامشية) هي "التكلفة التي تترتب على إنتاج وحدة إضافية، أما العائد الحدي فهو الإيراد الإضافي المترتب على بيع وحدة إضافية"[1]، ومن هنا فإن إتخاذ القرار-بتطبيق أسلوب التحليل الحدي– يفرض على متخذ القرار أن يختار البديل الذي يحقق عائدا أو إيرادا حديا أعلى من غيره.

6-**أسلوب تحليل التعادل:** يقوم على أساس المقارنة بين الإيرادات الكلية و التكاليف الكلية، حيث يمثل حجم التعادل من الوحدات لمشروع معين ذلك الحجم الذي تتعادل عنده الإيرادات والتكاليف، ويعتمد على هذا الأسلوب في الكثير من القرارات والتي من بينها[2]:

-قرارات تحديد الطاقة الإنتاجية أو حجم الإنتاج المطلوب.

-قرارات التسعير.

-قرارات تحديد حجم القوى العاملة المطلوبة.

قرارات توزيع الأرباح.

من خلال هذه الأساليب الحديثة والتي تعتمد على منطلقات علمية وواقعية فإن عملية إتخاذ القرار تتطلب عناية كافية عند إستخدام أي أسلوب من الأساليب السابقة، تتجسد هذه العناية عن طريق الإهتمام بالمعلومات التي تسمح بإختيار أسلوب بدل غيره من الأساليب الأخرى.

المطلب الثالث:تصنيف القرارات

يستعمل علماء الإدارة مجموعة من المعايير لتصنيف القرارات، فهي تصنف وفقا لأهميتها، برمجتها، أساليب إتخاذها، الوظائف الأساسية بالمؤسسة...الخ.

---

[1]:C.Goujet-C.Raulet**, Comptabilité analytique et contrôle de gestion**, Tome1, 3e édition, Dunod, Paris, 1996, p183

[2]:جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص260.

أولا-تصنيف سيمون "Simon"* للقرار:

يرتكز مفهوم "سيمون"Simon للمؤسسة على أ ا مكان للمشاكل وللقرارات، فكل توصيات المؤسسة تعتمد على دراسة الإختيارات لتحقيق الأهداف المرجوة للقرار، ويعتمد هذا التصنيف مجموعتين أساسيتين وهما:

1–قرارات مبرمجة (قابلة للهيكلة): القرار المبرمج يأتي كحل لمشكل مطروح وواضح المعالم، قرار متكرر باستمرار، قرار لا يعتمد كثيرا على الذكاء، بل على التجربة وخاصة الذاكرة الجماعية للمؤسسة، حيث حله يكون عن طريق نموذج متكون من إجراءات مهيكلة على شكل مراحل سهلة الإتباع، كهيكل تنظيمي ويحتاج حجم كبير من المعلومات، وبالتالي متخذ القرار غير مجبر على إعادة دراسة المشكل، فتأتي هذه القرارات لمعالجة الطلبيات و لفوترة المبيعات وتسيير المخزون...الخ.

بعد الدراسة التطبيقية التي قام ا سيمون"Simon" على مجموعة من المؤسسات تمكن من تصميم نموذج "**IMC**" والذي يعتمد على ثلاث مراحل أساسية لإتخاذ القرار[1]:

I: Intelligence **الذكاء**: يتطلب تحديد المشكل مع الأخذ بعين الإعتبار أسبابه الأساسية.

M:Modélisation **نمذجة المشكلة**:تشخيص كل الحلول والخيارات الممكن تحقيقها.

C :Choix **الإختيار**: تحديد المعايير لاختيار حل من بين الحلول الممكنة.

2-قرارات غير مبرمجة (غير قابلة للهيكلة):هذه القرارات بحاجة أكثر لذكاء متخذ القرار، لأن المشكلة لم تواجه من قبل ولا توجد خبرات مسبقة لكيفية حلها، فهي قرارات تتسم دوما بالحداثة والتجدد، كما تتميز بخصائص أخرى يمكن ذكرها فيما يلي:

- درجة عالية من عدم التأكد لأ ا تحل مشاكل جديدة و استثنائية.
- جد معقدة لكثرة المتغيرات التي تشارك في اتخاذ القرار.
- تحتاج إلى معلومات نوعية أكثر من معلومات كمية.
- صعوبة تحديد المعالم الأساسية للمشكل المطروح.

---

* :Herbert Alexande Simon ، باحث اقتصادي أمريكي، من مواليد 1916، متحصل على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1978، يعتبر أن التحليل الإقتصادي علم لسلوكيات و هو نفسه المفهوم الذي طبقه على المؤسسة و على عملية اتخاذ القرار.

[1]:**القرارات المبرمجة وغير المبرمجة**: لهربرت سيمون، من كتابه العلم الجديد في قرارات الإدارة الذي صدر عام 1977، والذي حصل بموجبه على جائزة نوبل ، نقلا عن سراج عبدالله ، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الإستراتيجية التنافسية، مرجع سبق ذكره ،ص125.

ثانيا-التصنيف حسب المستويات الإدارية:

تصنف القرارات حسب المستوى التنظيمي الذي يتخذ فيه القرار، أي حسب أهميتها، حيث نجد:

1–القرارات الإستراتيجية: تتميز هذه القرارات بالثبات النسبي طويل الأجل، وبضخامة الإستثمارات أو الإعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، وبأهمية الآثار والنتائج التي تحدثها في مستقبل التنظيم[1]، وبما يتطلبه إتخاذها من عناية خاصة وتحليلات لأبعاد إقتصادية ومالية وإجتماعية، ونظرا لأهمية آثار ونتائج القرارات الإستراتيجية على حاضر المؤسسة ومستقبلها، فإن إختصاص إتخاذها يكون منوطا بالإدارة العليا، وتتميز هذه القرارات بـ :-عددها محدود .

- تعتمد على معلومات داخلية وخارجية من المؤسسة (كثيرة، معقدة، مكلفة، ونوعية).
- إرتفاع كل من مستوى عدم التأكد و الخطر.
- عند إتخاذ القرار فإن مستقبل المؤسسة يكون مهدد و في موقف حرج.
- قرارات طويلة الأجل، إلا أن نتائجها يمكن أن تظهر على المدى القصير.

2-القرارات التكتيكية:تتخذ هذه القرارات عادة على مستوى الإدارة الوسطى وغالبا ما دف إلى توفير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، أو بناء الهيكل التنظيمي أو تحديد مسار العلاقات بين العاملين أو بيان حدود السلطة أو تقسيم العمل، أو تفويض الصلاحيات وقنوات الإتصال.

يحتاج هذا المستوى من إتخاذ القرارات إلى توجيه من خلال التنبيه بأهم الأخطاء التي تم الوقوع فيها، والأخطار التي من الممكن مواجهتها. تتميز هذه القرارات بـ :

- عددها قليل مقارنة بالقرارات العملية
- إستثنائية و بالتالي يصعب التنبؤ ا
- مستوى عالي من الخطر و عدم التأكد.

3-قرارات تشغيلية:هي قرارات تصنع في المستويات التنظيمية الدنيا، والمتعلقة بالعمليات التشغيلية للمؤسسة، وتتعلق عادة بالتأكد من المهام والأنشطة التي قد تم تنفيذها بكفاءة وبفاعلية، وتتخذ هذه القرارات في ظروف التأكد التام، حيث تكون نتائجها معروفة مسبقا. وتتميز هذه القرارات بأ ا:

- كثيرة العدد، متكررة، وتأثيرها يكون على المدى القصير.
- قرارات عددية (تأخذ صفة الأرقام والأعداد).
- يتخذ القرار على أساس عدد محدود من المتغيرات الثابتة.
- مستوى الخطر محدود و عدم التأكد ضيق.

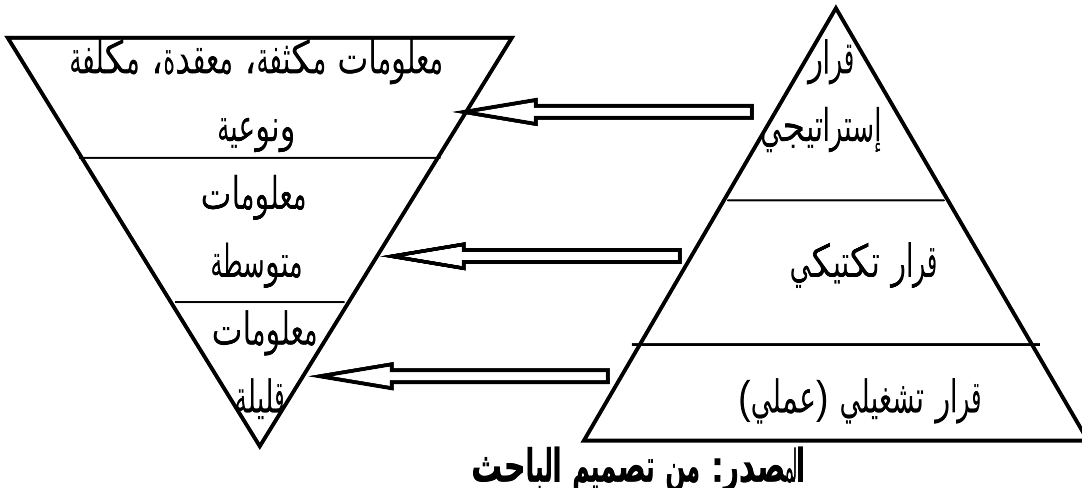
[1] : Darbelet et les autres **, Economie d'entreprise**, Edit Foucher, 1er Edit, Paris, 2001, P : 30.

- قرارات فردية ولا تؤثر على استمرارية المؤسسة على المدى الطويل.

عموما تتميز هذه القرارات بإستقلالية كبيرة، كو ا تتخذ عند أدنى مستوى هرمي في المؤسسة، كما أ ا دف غالبا إلى تعظيم الربح عن طريق تعظيم حجم الإنتاج وتدنية تكلفته وتقليص مدة التسليم.

يمكن توضيح هذا التصنيف وفقا للشكل الآتي:

شكل رقم(2-1): تصنيف القرارات حسب أهميتها



المصدر: من تصميم الباحث

إن تصنيف القرارات بحسب أهميتها إلى إستراتيجية وتكتيكية وتشغيلية وإن كان يبدو سهلا من الناحية النظرية، إلا أن تطبيقه في الواقع العملي يبدو صعبا، لأن ذلك يتطلب وجود وسائل دقيقة تستخدمها الإدارة للفصل بين المشكلات الإستراتيجية والمشكلات الروتينية اليومية، ومن هنا تبدو صعوبة التمييز بين المعلومات التي يحتاجها كل نوع من أنواع القرارات، ومن خلال الشكل نلاحظ أنه كلما انتقلنا إلى مستوى أعلى كانت الحاجة إلى معلومات أكثر تكلفة، كما ونوعا، وهذا يتطلب وجود نظام معلومات محاسبي فعال ومرن يستجيب لكل التطورات التي تحدث على جميع المستويات الإدارية.

ثالثا-تصنيف القرارات وفقا لوظائف المؤسسة: تصنف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:

1- قرارات خاصة بالعنصر البشري: تتضمن القرارات التي تتناول مصادرها الحصول على الموظفين وطرق الإختيار والتعيين، وكيفية تدريب العاملين، أسس تحليل وتوصيف الوظائف وأسس دفع الأجور والحوافز، طرق الترقية، كيفية معالجة الشكاوى والتأخيرات والغيابات ودوران العمل، علاقة المؤسسة بالنقابات والإتحادات العمالية والمؤسسات ذات العلاقة بالعنصر البشري وغير ذلك...إلخ .

2-قرارات خاصة بالوظائف الإدارية ذا ا:تتضمن القرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها، الإجراءات الواجب إتباعها والسياسات وبرامج العمل، قواعد إختيار المديرين وتدريبهم وترقيتهم



وفصلهم، وأساليب التحفيز، أساليب الإتصال، المعايير الرقابية والنمط القيادي الملائم، المركزية واللامركزية وتقارير المتابعة ...إلخ.

3-قرارات خاصة بالإنتاج:تتضمن القرارات الخاصة بإختيار موقع المصنع، أنواع الآلات المستخدمة،كيفية الحصول عليها وتصميم المصنع الداخلي، طريقة الإنتاج، مصادر الحصول على المواد الخام، التخزين وحجمه...الخ.

4-قرارات خاصة بالتسويق:تتضمن القرارات الخاصة بنوعية السلع التي سيتم بيعها ومواصفا ا، الأسواق التي يتم فيها التوزيع، وسائل الدعاية، الأسعار (الإهتمام بالمزيج التسويقي)، بحوث التسويق...إلخ.

5- قرارات تتعلق بالتمويل:تتضمن القرارات الخاصة بحجم رأس المال اللازم والسيولة،وطرق التمويل،الإحتياطات، توزيع الأرباح، القروض ...إلخ.

-يتم التركيز على نظام المعلومات المحاسبي في عملية إتخاذ القرارات بمختلف أصنافها نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربطه بباقي النظم الفرعية لنظام المعلومات الإداري، كالإنتاج والشراء والتسويق والأفراد (المستخدمين) وكذلك الأطراف الخارجية كالأجهزة الحكومية والعملاء والموردين والمستثمرين والبنوك...إلخ.

إن الظروف التي يتم من خلالها إتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة خاصة فيما يتعلق بقرارات التمويل، الإنتاج والتسويق، هي مزيج من المخاطرة وعدم التأكد (تعني المخاطرة توفر معلومات فعلية غير كاملة، بينما تعني حالة عدم التأكد عدم توفر بيانات موضوعية)[1]، ويغلب عليها في معظم الحالات طابع عدم التأكد، وذلك للأسباب الآتية:

-إن تأثير إتخاذ القرارات يمتد إلى المستقبل وبالتالي لا يوجد ما يسمى بالتأكد التام الذي يتعلق بالماضي فقط.

-إن المؤسسات تعمل في بيئة تتميز بديناميكية مستمرة، مما يجعل الظروف البيئية مضطربة، مما يصعب من عملية توفير المعلومات بالشكل المطلوب وبالتالي يجبر المؤسسات بالعمل في ظروف تتميز بعدم التأكد.

-إن نظم المعلومات الخاصة ا تقليدية، لذلك فإن معظم معلوما ا تاريخية

نظرا لأهمية آثار قرارات التمويل في حياة المؤسسة، لا بد من نظام معلومات محاسبي يوفر معلومات بالخصائص المناسبة تساعد المؤسسة في أداء وظيفتها المالية على أحسن مايرام.



[1]:طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، عين الشمس ،مصر2003، ص61 .

المبحث الثاني: دور القوائم المالية وعلاقتها بالوظيفة المالية

إن نظام المعلومات المحاسبي كجزء من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة، يجب أن يؤدي دوره في دعم العمليات الإدارية، وفي هذا ا ال فإن عمله يتركز في الحصول على البيانات المحاسبية وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة للإستخدام في عملية صنع القرارات، وبناء عليه فإن المنتج النهائي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (القوائم المالية) تعتبر أداة دعم للقرارات الإدارية بصفة عامة وقرارات التمويل بصفة خاصة.

المطلب الأول: القوائم المالية

تشكل القوائم المالية عنصرا أساسيا في تقديم وعرض المعلومة المحاسبية، نحاول من خلال هذه المطلب التعريف ا ثم تقديم أهم هذه القوائم.

أولا-تعريف القوائم المالية: يمكن إعطاء عدة تعاريف للقوائم المالية كالآتي:

1-"القوائم المالية هي مجموعة الوثائق والسجلات المالية والمحاسبية التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة في اية الدورة"[1].

2-"هي أدوات محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار إما نتيجة نشاط المشروع أو مركزه المالي عن فترة مالية ماضية أو توقع هذه النتيجة لفترة مالية مقبلة"[2].

-تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل عادة:قائمة المركز المالي (الميزانية الختامية)، قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج)، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة، كما تشمل الملاحظات على القوائم والجداول الملحقة والتي تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية.

ثانيا-أهم القوائم المالية: تتمثل في:

1-قائمة الدخل*:تسمى أيضا بقائمة الربح، وتعرف بأ ا "بيان يلخص إيرادات ومصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، أي أ ا تبين نتائج العمليات التشغيلية التي قامت ا وما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقيق أرباح أو خسائر"[3].

---

[1]: J.F.des Robert F.Méchin H.Puteaux **,Système comptable de convergence entre normes comptables françaises et standard de l'IASB**, DUNOD, PARIS 2004, p12.

[2]:أبو الفتوح علي فضاله، **إستراتيجية القوائم المالية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، لبنان ، سنة1995، ص108

*: تتمثل في جدول حسابات النتائج بالنسبة للجزائر.

[3] : علي عباس، **الإدارة المالية في منظمات الأعمال**، مكتبة الرائد العلمية، ط1، عمان، 2002، ص39.

كما يعرفها كمال الدين الدهراوي على أ ا "تلك القائمة التي ـدف إلى قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة أو ربع سنة) في إستغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح"[1].

تتكون قائمة الدخل من: الإيرادات، النفقات، صافي الدخل.

أ-**الإيرادات**:تشكل البند الرئيسي في قائمة الدخل، ويعبر عنها بإجمالي المبيعات مطروحا منها المردودات على المبيعات والحسومات الممنوحة للعملاء ، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة الآتية:

صافي المبيعات=إجمالي المبيعات-(المردودات+الحسومات) على المبيعات.

ب-النفقات: "هي المصاريف التي تدفعها المؤسسة للحصول في المقابل على الإيرادات، وأهم بند فيها هي تكلفة المبيعات التي تتحملها المؤسسة لشراء مستلزمات العملية الإنتاجية، كالمواد الأولية والطاقة، إضافة إلى مصاريف أخرى كالرواتب، مخصصات الضمان الاجتماعي، الضرائب وفوائد الديون"[2]

ت-صافي الدخل: هو عبارة عن الفرق بين مجموع الإيرادات وبند مجموع النفقات.

أي: **صافي الدخل(الربح)=الإيرادات-النفقات**

في حالة تحقيق ربح، فإنه يظهر في قائمة الدخل كما تظهر طريقة تخصيص هذه الأرباح (توزيعها على المساهمين)، وأيضا الأرباح المحتجزة والإحتياطات، ثم تنقل إلى الميزانية العمومية تحت بند حقوق الملكية، وهذا يعبر عن صلة الوصل بين قائمتي الدخل والميزانية الختامية.

ما يمكن إستنتاجه أن:

- قائمة الدخل تعبر عن أهمية الربح المحاسبي أو ما يسمى بالقوة الكسبية للمشروع "Earning power" في التنبؤ بالأرباح المحاسبية من جهة، والتدفقات النقدية المستقبلية من جهة أخرى.

-تساعد قائمة الدخل المستخدمين على تحديد درجة المخاطرة (عدم التأكد) بالنسبة للتدفقات النقدية المستقبلية، من خلال المعلومات المحصلة عن المكونات المختلفة لصافي الربح، كالإيرادات والمصروفات.

-الربح المحاسبي يتأثر بالطرق المحاسبية المطبقة في المؤسسات (إختلاف في تطبيق طرق الإهتلاك)، لذلك نجد إختلاف جودة العائد المحاسبي من مؤسسة إلى أخرى، وهذا يتطلب إصدار معايير محاسبية موحدة للحد من الإختلافات في تطبيق الطرق المحاسبية، وبالتالي إمكانية المقارنة بين المؤسسات المتماثلة.

---

[1]:كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2]: علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص41.

شكل (2-2): الشكل الآتي يوضح قائمة الدخل

الشركة (س) **قائمة الدخل في N/12/31**		
الإيرادات		
صافي المبيعات	++++++	
إيرادات متنوعة	++++++	
إيرادات الإيجار	++++++	
إجمالي الإيرادات		**+++++++**
المصاريف:		
تكلفة المبيعات	++++++	
المصاريف البيعية	++++++	
المصاريف الإدارية	++++++	
مصاريف الفوائد	++++++	
النتيجة الإجمالية	++++++	**(++++++)**
النتيجة الصافية (بعد طرح قيمة الضريبة)		++++++
الربح لكل سهم		
(++++++/++++سهم عادي)		++

المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص67.

2-قائمة الأرباح المحتجزة: تبين هذه القائمة جزء معين من الأرباح تحتفظ به الشركة بعد تحديد النسبة التي ستوزعها على المساهمين.

-كلما زادت الأرباح المحتجزة قل إحتمال لجوء المؤسسة إلى الإقتراض، وفي نفس الوقت تزيد الأرباح الموزعة على المساهمين.

-كما أن زيادة التوزيعات تؤدي إلى تخفيض رصيد الأرباح المحتجزة، لذلك يعمل المدير المالي ما أمكن للموازنة بين الأرباح المحتجزة والموزعة، والهدف من ذلك هو توفير الإحتياجات المالية لعمليات الشركة، وإرضاء حملة الأسهم بتحقيق عائد مقبول، مما سبق يمكن القول أن:

-قائمة الأرباح المحتجزة توضح الطريقة التي أستخدم ا المدير المالي هذه الأموال، بما في ذلك إجمالي ما تم إحتجازه خلال السنوات السابقة.

-تتأثر هذه القائمة بصافي الربح، التوزيعات، تعديلات السنة السابقة.

فيما يلي شكل لقائمة الأرباح المحتجزة:

الشكل(2-3) : قائمة الأرباح المحتجزة

الشركة (ص) **قائمة الأرباح المحتجزة** في **N/12/31**		
رصيد الأرباح المحتجزة N/1/1		++++++
+ تعديلات الفترة السابقة(تصحيح خطأ في إهتلاك الأصول الثابتة)		++++++
رصيد الأرباح المحتجزة(بعد التعديل)		++++++
+ صافي الربح		
- توزيعات الأسهم ا انية		++++++
توزيعات نقدية	++++++	
رصيد الأرباح المحتجزة:N/12/31	++++++	
		(++++++)
		++++++

المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص87.

3-قائمة الميزانية:

3-1-تعريف الميزانية:تعرف "بأ ا بيان يوضح الوضع المالي للشركة في لحظة زمنية معينة"[1].

كما تعرف أيضا:"بأ ا بيان يظهر عناصر الأصول، الإلتزامات، وحقوق الملكية للمشروع في تاريخ معين، وتسمى أيضا بقائمة المركز المالي"[2].

-ترتب عناصر الأصول وفقا لدرجة سيولتها المتزايدة، أي من العناصر التي تشكل الإستثمارات إلى المخزونات ثم السيولة الجاهزة، أو العكس.

-ترتب عناصر المطالب وفقا لدرجة إستحقاقها، أي من الأموال الخاصة إلى الديون الطويلة الأجل فالمتوسطة، ثم الديون القصيرة الأجل، أو العكس.

3-2-محتويات الميزانية: تتمثل أهم محتويات الميزانية في:

3-2-1-الموجودات (الأصول):هي الممتلكات الحالية لحملة الأسهم والتي يعبر عنها بقيم نقدية معينة وتشكل في نفس الوقت موردا إقتصاديا رئيسيا للمؤسسة، وتنقسم إلى:

أ-الموجودات الثابتة:"تعكس الموجودات الثابتة مقدار الأموال المستثمرة في المباني والأراضي والآلات، أي تلك المبالغ التي دفعتها الشركة في الماضي مقابل حصولها على الموجودات، والتي تعمل على خلق

---

1 :علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص42.

2 :كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص111.

النقد وتوليد الأرباح مع مرور الزمن، وتكون هذه الموجودات مملوكة بالكامل لأصحاب المؤسسة"[1].

-تعتبر الموجودات الثابتة موارد طويلة الأجل التي يتم إستغلالها لفترة تزيد عن السنة، وتحتوي على:

الموجودات الملموسة:تتعلق بجميع العناصر المادية الدائمة في المؤسسة بغرض إستخدامها في العملية الإنتاجية، وتشمل الأراضي، المباني، الإنشاءات التقنية، التجهيزات والمعدات الإنتاجية ...إلخ.

من أهم ميزا ا أ ا قابلة للإهتلاك خلال عمر إنتاجي معين، وهذا حتى تتمكن المؤسسة من تعويضها في اية حيا ا الإنتاجية (التقادم التكنولوجي)*، إلا أن هناك بعض العناصر لا تخضع للإهتلاك كالإستثمارات قيد التنفيذ ، العناصر المستعملة بعقد قرض إيجار **(crédit-bail)** لأن ملكيتها تعود للغير.

-يعتبر قرار الإستثمار في التقادم التكنولوجي من أكثر القرارات المالية تعقيدا، خاصة عند إحتمال عدم كفاية مخصصات الإهتلاك المتراكم في تغطية تكاليف شراء آلات تكنولوجية متقدمة، مما يجبر إدارة المؤسسة على البحث عن مصادر تمويل أخرى طويلة الأجل، مثل التمويل عن طريق المساهمين أو الإقتراض البنكي أو إصدار سندات، أو بيع أسهم عادية جديدة.

الموجودات غير الملموسة(القيم المعنوية): تتمثل في إستخدامات الأموال التي لا تتعلق بالأصول المادية أو الأصول المالية**، فهي تتعلق بالمصاريف الإعدادية، كمصاريف التأسيس، مصاريف البحث والتطوير...، بالإضافة إلى شهرة المحل، العلامة التجارية، براءة الإختراع، الإسم التجاري...إلخ، ومن ميزا ا، صعوبة وضع قيم نقدية ثابتة لها، لأ ا تكون غالبا عرضة للتقلبات المفاجئة.

ب-الموجودات المتداولة: هي الممتلكات التي تتصف بقدر ا على التحويل إلى نقدية خلال فترة وجيزة لا تتعدى السنة الواحدة، ومنها:

- المخزون السلعي، أي البضاعة في المخازن بالنسبة للمؤسسة التجارية، أو المواد الخام والمنتجات بالنسبة للمؤسسة الصناعية.

-الذمم المدينة فهي مبالغ مستحقة للمؤسسة من عملائها الذين يشترون منتجا ا بشروط وتسهيلات آجلة، ويتحدد حجمها وفقا للسياسات البيعية الآجلة المتبعة، ولتجنب المخاطر الخاصة بعدم تحصيل الذمم المدينة في مواعيدها يتم إتخاذ الإجراءات الإحترازية، ومنها تكوين مؤونات للديون المشكوك في تحصيلها، أما إذا لم تتمكن المؤسسة من تحصيلها كليا فيتم نقل هذه الذمم إلى بند الديون المعدومة.

[1]: Pière Conso, Farouk Hemici, **Gestion Financière de l'entreprise**, 9ème édition, Dunod, Paris, 1999,p141

**:إحلال إستثمار محل إستثمار قديم.

-القيم المحققة، وتشمل الصندوق، البنك ، الإعتمادات (الحساب الجاري المدين)...الخ، دون إحتساب المبالغ المحجوزة ضمانا لتسهيلات معينة أو ما يسمى "النقد غير القابل للإستعمال"[1].

-تشكل الموجودات المتداولة سيولة فورية يستعملها المدير المالي للوفاء بإلتزاماته اتجاه الغير، وفي تمويل العمليات الإدارية والتجارية الجارية.

3-2-2-المطالب(الخصوم):"هي مجموعة موارد المؤسسة التي تتوزع بطريقة مبسطة بين الأموال الخاصة والديون"[2]، ويمكن تصنيفها إلى أموال دائمة وأموال متداولة.

أ-الأموال الدائمة: وتتضمن ما يلي:

حقوق الملكية:هي حقوق أصحاب المؤسسة، من أموال مقدمة من أجل الإستثمار، أرباح محققة ومحجوزة بقصد إعادة إستثمارها أو الإحتفاظ ا في شكل إحتياطات، أسهم عادية أو أسهم ممتازة.

الديون المتوسطة والطويلة الأجل:هي إلتزامات مالية على الشركة تستحق الدفع خلال مدة أكثر من سنة، ومنها السندات، الرهانات العقارية والقروض المباشرة.

ب-المطالب المتداولة: هي إلتزامات يتوجب على المؤسسة الوفاء ا خلال فترة زمنية لا تتجاوز السنة المالية الواحدة، كما تستعمل في تغطية المصاريف الجارية، ومن أهمها أوراق الدفع، فوائد الديون...إلخ.

تستعمل الموارد(المطالب) المتداولة لتمويل الموجودات المتداولة، أوكل ما يتعلق بدورة الإستغلال، وهنا تظهر الصلة الوطيدة بين الشقين في الميزانية. فيما يلي شكل مختصر للميزانية:

الشكل(2-4): قائمة الميزانية

المؤسسة (ص) الميزانية العمومية في N/12/31			
الأصول(الموجودات)	المبالغ	الخصوم أو الإلتزامات	المبالغ
الأصول الثابتة	++++++	**حقوق الملكية**:	++++++
الإستثمارات	++++++	أسهم رأس المال	++++++
أصول أخرى	++++++	رأس المال الإضافي	++++++
الأصول المتداولة	++++++	الأرباح المحتجزة	++++++
		الإلتزامات طويلة الأجل	++++++
		الإلتزامات قصيرة الأجل	++++++
ا موع	++++++	ا موع	++++++

المصدر: **كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص116.**

[1] :علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] : Pière Conso, Farouk Hemici, Op-cit, 1999, p :147

ما يمكن إستنتاجه أن للميزانية فوائد كثيرة منها:

-تقدم معلومات عن موارد المشروع وإلتزاماته.

-تظهر أثر نتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية.

-تساعد إلى جانب قائمة الدخل على إستخراج نسب مالية تعكس مدى كفاءة الموارد المتاحة للمشروع ومركز السيولة* واليسر المالي (المرونة المالية)**، من خلال حساب معدلات العائد*** ومؤشرات أخرى سيتم التطرق إليها لاحقا.

-تقييم هيكل الملكية للمشروع من خلال حساب نسبة الديون إلى إجمالي الأصول.

4-قائمة التدفقات النقدية (Cash flows statement)

4-1-تعرف بأ ا:"بيان يظهر التغيرات في القيم النقدية للنشاطات التشغيلية والإستثمارية والمالية للشركة خلال فترة زمنية معينة"[1].

أكد مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (**FASB**) في المفهوم رقم (5) على أن "كمية وتنوع المعلومات التي تقدمها التقارير المالية حول المشروع تتطلب أن تشمل القوائم المالية بجانب قائمة المركز المالي وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة الدخل ، قائمة أخرى عن التدفقات النقدية خلال الفترة"[2] .

إن هذه القائمة حسب ا لس (FASB) تقدم معلومات مفيدة حول أنشطة المشروع في الحصول على نقدية من خلال العمليات لسداد الديون، التوزيعات، أو إعادة إستثمارها في المشروع للمحافظة على التوسع في الطاقة التشغيلية وحول الأنشطة التمويلية في شكل قروض أو حقوق ملكية وكذلك حول الإستثمار وصرف النقدية.

4-2-محتوى قائمة التدفقات النقدية:قد حدد معيار المحاسبة الأمريكي رقم (95) شكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية، والتي يجب أن تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التالية[3]:

أ-الأنشطة التشغيلية:هي تدفقات نقدية ناتجة عن العمليات الرئيسية للمشروع، أي كافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع ، ومنها عملية بيع وشراء السلع.

---

* :أي تحديد رأس المال العامل وتقييم قدرة الشركة على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل.

** :يقصد ا قدرة الشركة على إتخاذ قرارات تمويلية للتوسعات المستقبلية، وبالتالي تلبية الإحتياجات غير المتوقعة للنقدية.

*** : يقصد ا نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول المستخدمة.

[1] : علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] :كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص154.

[3]: J.F.des Robert F.Méchin H.Puteaux, OP-CIT, 2004, p :112.

ب-الأنشطة الإستثمارية:هي تدفقات نقدية ناتجة عن الأنشطة الإستثمارية التي يقوم ا المشروع من شراء وبيع الأصول الثابتة، وكذلك الإستثمارات في الديون والملكية(الأسهم والسندات).

ت-الأنشطة التمويلية:هي تدفقات نقدية ناتجة عن النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم، فيما يلي شكل لقائمة التدفقات النقدية:

الشكل(2-5): قائمة التدفقات النقدية

شركة(ص)		
قائمة التدفقات النقدية عن السنة N/12/31		
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		++
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:		
ثمن شراء آلات ومعدات	(++)	
ثمن بيع آلات ومعدات	++	
ثمن شراء أراضي	(++)	
قرض ممنوح لإحدى الشركات	(++)	
تحصيل قروض ممنوحة للغير	++	
استثمارات في أسهم وسندات	(++)	
بيع الإستثمارات في الأسهم والسندات	++	
صافي التدفقات من الأنشطة الإستثمارية		++
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
إصدار أسهم	++	
سداد قروض طويلة الأجل	(++)	
إصدار سندات	++	
توزيعات نقدية	(++)	
صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية		++
صافي التغير في الرصيد النقدي		++
+رصيد النقدية أول المدة		++
رصيد النقدية آخر المدة		++

المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص158

ما يمكن إستنتاجه هو أن قائمة التدفقات النقدية تفيد في :

-تقديم معلومات هامة حول قدرة المشروع على سداد إلتزاماته وسداد التوزيعات والفوائد، وهو ما ينعكس على أسعار الأسهم وقيمة الشركة السوقية.

- معرفة مدى قدرة المؤسسة في توليد النقد اللازم لشراء موجودات ثابتة إضافية من أجل النمو.

-إظهار النقدية الزائدة التي يمكن إستخدامها لدفع أقساط الدين أو القيام باستثمارات جديدة.

-كما تسمح أيضا هذه القائمة بتحديد كل من:

أ-المصادر:ويقصد ا التدفق النقدي الداخل إلى صندوق المؤسسة أو حسابا ا الجارية أو البنكية، والتي تنتج من:-زيادة حساب الذمم أو الأسهم، مثلا الإقتراض أو بيع جزء من الموجودات الثابتة، وهذا ما يعبر عنه بمصادر الأموال.

-تخفيض في حساب الموجودات، ببيع جزء منها، أو من المخزونات.

ب-الإستخدامات:تعني التدفق النقدي الخارج من صندوق المؤسسة، مثلا سداد القروض، وينتج عن:

-التخفيض في حسابات الذمم أو الأسهم، تسديد القروض...إلخ

-الزيادة في حساب الموجودات، شراء موجودات ثابتة، زيادة المخزون السلعي...الخ.

التدفق النقدي:يقصد به مقدار النقد السائل أو شبه السائل الذي يدخل أو يخرج إلى ومن صندوق المؤسسة أو حسابا ا الجارية في البنوك، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

التدفق النقدي=التدفق النقدي الداخل+التدفق النقدي الخارج

صافي **التدفق النقدي = التدفق النقدي الداخل- التدفق النقدي الخارج** خلال فترة زمنية معينة.

ملاحظة:هناك فرق بين صافي التدفق النقدي وصافي الربح، فهذا الأخير يحسب على أساس الفرق بين المستحقات والمدفوعات، ويدخل ضمن عملية حسابه مبالغ لا تأخذ بعين الإعتبار عند حساب صافي التدفق النقدي، مثلا أقساط الإهتلاك.

-إن القوائم المالية ليست هي الوسيلة الوحيدة لتوصيل كل المعلومات، بل لابد من تقارير مالية تتكفل بإيصال بعض المعلومات التي تطلبها الجهات الرسمية والحكومية بسبب أن إدارة المشروع قد لا ترغب في الإفصاح عنها.

تعريف التقارير المالية: "تبين مصادر الأموال في المشروع وأوجه إستخدامها، وتشمل أشكالا عديدة، منها خطاب رئيس مجلس إدارة الشركة الموجه للمساهمين والمستثمرين المحتملين وغيرهم، وتوقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط الشركة الحالي والمستقبلي، وكذلك أثر نشاط الشركة على البيئة المحيطة ومشاركتها في حل مشاكل ا تمع، كتخفيض البطالة ومكافحة التلوث وغيرها"[1].

[1]:كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص13.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية وأهميتها

تهدف القوائم المالية إلى تزويد المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين بالمعلومات المالية اللازمة والمفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة، يمكن إستعراض أهداف القوائم المالية وأهميتها فيما يلي:

أولا-أهداف القوائم المالية: قد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB , 1978) أهداف التقارير المالية في تزويد المستخدمين بمعلومات مفيدة من أجل[1]:

1-إتخاذ القرارات الإستثمارية والإئتمانية الرشيدة.

2-تقدير توقيت ومبلغ درجة عدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية وتوقعاتها، والتي تتأثر بقدرة الشركة على توفير النقدية لإحتياجاتها الخاصة وكذلك توزيع أرباح الأسهم.

3-معرفة الموارد الإقتصادية(موجودات الشركة) والإلتزامات المختلفة على هذه الموارد (المطالب)، ويتم الحصول على هذه المعلومات من قائمة المركز المالي(الميزانية).

4-تقييم الأداء المالي والتشغيلي للشركة خلال فتراتها المالية، ويتم الحصول على هذه المعلومات من قائمة الدخل.

5-معرفة المصادر المختلفة للنقدية وعن إستخداماتها، ويتم الحصول على هذه المعلومات من قائمة التدفق النقدي.

6-تزويد المستخدمين بالمعلومات التفسيرية والتوضيحية من خلال الإفصاحات والجداول والملاحظات المؤيدة المرفقة مع القوائم المالية، والتي تساعدهم على فهم المعلومات المالية الواردة في هذه القوائم.

ثانيا-أهمية القوائم المالية: تتجلى أهمية القوائم المالية في النقاط التالية:

1-تمثل مصدرا للمعلومات الهامة عن الأداء الحقيقي والوضع المالي للمؤسسة.

2-تمكن المستخدمين من قياس السيولة في المؤسسة ومدى قدرتها على توليد الأرباح من مواردها المختلفة ودفع الديون وتوزيعات الأرباح.

3-إظهار إمكانية بقاء المؤسسة من خلال البحث عن العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق الأرباح.

4-إظهار العلاقة بين الموجودات المتداولة والديون القصيرة الأجل وبين الموجودات الثابتة والأموال الدائمة.

وبصفة عامة يمكن القول أن القوائم المالية تمكن مستخدميها من تقييم الوضع المالي العام للمؤسسة والتخطيط للمستقبل والقدرة على إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية الرشيدة التي تعمل على تعظيم

[1]:خالد محمد رجب الجابري، مرجع سبق ذكره ، ص26.

الأرباح بتخفيض التكاليف، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تم تطبيق منهج علمي يسمح بإختيار البدائل المناسبة التي تساعد على تجنب المخاطرة وتحقيق أقصى عائد ممكن، أي إتباع سياسة مالية مناسبة.

المطلب الثالث:أهمية الوظيفة المالية ضمن وظائف المؤسسة

يتطلب القيام بمختلف وظائف المؤسسة توفر الأموال اللازمة لذلك، أي الحصول على الإحتياجات المالية من مختلف المصادر، نحاول في هذا المطلب التعريف بالوظيفة المالية وإظهار مكانتها في المؤسسة.

أولا-الوظيفة المالية والسياسة المالية: قبل الحديث عن الوظيفة المالية لا بد من تعريف السياسة المالية.

-تعرف السياسة المالية على أ ا:"جزء من السياسة العامة للمؤسسة، وهي تعتمد على الإختيار بين معايير القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال وإستخدامات هذه الأموال، وهذا الإختيار يخضع بدوره من جهة لضغط العوامل المستعملة ومن جهة أخرى لبيئة المؤسسة"[1].

-كما تعرف على أ ا:"جزء من السياسات العامة الأساسية للمؤسسة التي تتعلق بثلاثة جوانب رئيسية متمثلة في الإستثمار والمديونية وتوزيعات الأرباح"[2].

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن السياسة المالية هي الإجراءات اللازمة لإتخاذ مختلف قرارات الوظيفة المالية.

1-تعريف الوظيفة المالية: تعني إتخاذ القرارات والتصرفات التي من شأ ا تحقيق هدف المنشأة، كما يعرفها سيد الهواري بأ ا:" إتخاذ القرارات المتعلقة بحجم ونوع الأصول الواجب شراؤها، وحجم ونوع التمويل المناسب لكل نوع من أنواع تلك الأصول من أجل تحقيق أهداف المنشأة"[3].

" تم الوظيفة المالية بتوفير وتأمين الموارد المالية اللازمة للعمليات الجارية والاستثمارية إلى جانب إدارة النقدية، إستثمارها وخلق مصادر منها تكفي لسداد الالتزامات المطلوبة من قبل الغير"[4].

تعتبر الوظيفة المالية وظيفة غير مستقلة عن بقية الوظائف الأخرى للمنظمة، فهي تؤدى في أعلى مستويات التنظيم (الإدارة المالية)*، كما أ ا تساهم في تحقيق هدف من أهداف المنظمة، كتعظيم قيمة المنظمة، تعظيم الربح، أو تعظيم العائد الاجتماعي عن طريق القرارات المالية المختلفة.

---

[1]:Pière Conso, Farouk Hemici, Op-cit, 1999, p :66.

[2]:محمد علي شهيب، **الأصول العلمية والتطبيقية لصنع القرارات المالية**، شركة مطابع الطناني، القاهرة1987، ص34.

[3]: الدكتور سيد الهواري، **مدخل إلى الإدارة المالية**، مكتبة عين الشمس،ط14، القاهرة،مصر، 1996، ص6.

[4]: Pière Conso, Farouk Hemici, Op-cit, 1999, p : 69.

*:يقصد ا الوظيفة المالية"The finance function" وذلك باعتبارها تمارس من طرف الإدارة العليا(مجلس الإدارة والمدير العام).

2-علاقة الوظيفة المالية بالمحاسبة: تعتبر المحاسبة وظيفة فرعية من وظائف التمويل، فهي تندرج تحت نطاق رئيس المصلحة المالية، وعلى الرغم من ذلك يوجد إختلافان أساسيان بين الوظيفتين[1]:

أ-أسلوب معالجة تدفق الأموال: المحاسب يستخدم بعض المعايير المقبولة في إعداد القوائم المالية (مبدأ الحيطة والحذر)[*]، أما المدير المالي فيهتم بالمحافظة على قدرة المشروع في أداء إلتزامه، وبالتالي العمل على توفير التدفق النقدي الضروري لأداء هذه الإلتزامات، والحصول على الأصول المتداولة والثابتة التي تساعد على تحقيق الأهداف.

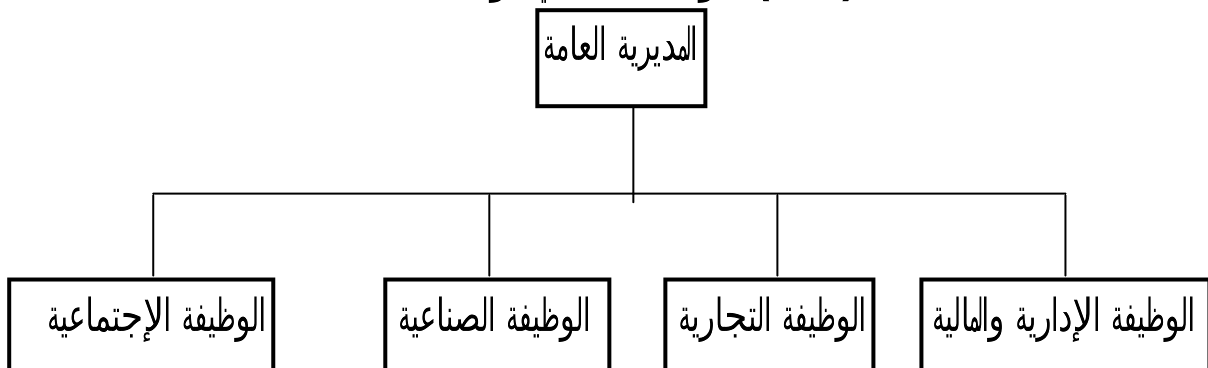
يهتم المحاسب بتسجيل الإيرادات والنفقات لحظة وقوع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ويمكنه ذلك من التعرف على وقت حدوث العجز في النقدية نتيجة زيادة المخزون السلعي وأوراق القبض نتيجة التوسع في المبيعات، وبالتالي يمكنه التخطيط المسبق للحصول على الأموال.

ب-إتخاذ القرار: المحاسب يخصص معظم وقته لتجميع وعرض البيانات المالية، بينما المدير المالي يقوم بتحليل القوائم والتقارير المالية التي أعدها المحاسب والبحث عن المعلومات الإضافية التي تساعده في أداء وظائفه، وبالتالي يتمكن من إتخاذ القرار على ضوء ما تم تحليله وإستخلاصه.

فالمدير المالي يستخدم المعلومات المحاسبية كقاعدة أساسية لإتخاذ القرارات المالية.

3-مكانة الوظيفة المالية في المؤسسة:تشكل الوظيفة المالية جزءا من الإدارة بالمفهوم الواسع إضافة إلى الوظيفة الصناعية، التجارية، والإجتماعية. ويشكل مجموع هذه الوظائف الأربعة بالتنسيق فيما بينها ما يسمى بالمديرية العامة، ويمكن توضيح مكانة الوظيفة المالية في التنظيم الهيكلي للمؤسسة بالشكل الآتي:

الشكل (2-6): الوظيفة المالية في المؤسسة



Source : Pière Conso, Farouk Hemici, Op-cit, p69 .

[1]: عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص219.

[*]:يقضي هذا المبدأ بتسجيل الأعباء أو الخسائر بمجرد توقع حدوثها، بينما لا تسجل الأرباح أو الإيرادات إلا إذا تمت فعلا.

ثانيا-دور الوظيفة المالية:إن الوظيفة المالية في المؤسسة تسمح بتحديد:

- أنواع الأصول (الثابتة والمتداولة) الواجب إقتناؤها، وحجم كل منها.
- الطريقة المثلى لتمويل كل أصل أو كل مجموعة من الأصول، وبالتالي تحديد هيكل التمويل الأمثل.
- تكلفة الحصول على مختلف أنواع الأموال.

لتحديد هذا الدور يجب الإعتماد على القرارات المالية في المؤسسة.

ثالثا-القرارات المالية:تتضمن:"جميع القرارات الإدارية التي يقوم باتخاذها المدير المالي، ومن أبرزها: قرارات الإستثمار في الأصول الثابتة وإدار ا، قرارات الإستثمار في الأصول المتداولة، قرارات توزيعات الأرباح، وقرارات التمويل"[1].

من خلال التعريف نستخلص أن قرارات التمويل هي من بين أهم القرارات التي تشكل القرارات المالية.

1-تعريف قرارات التمويل:"تعرف قرارات التمويل على أ ا إختيار بين حيازة مختلف أشكال الأموال"[2].

ويمكن أن تصنف هذه القرارات في المؤسسة بدلالة زمن إنجاز العمليات كالآتي[3]:

أ-قرارات تمويل طويلة الأجل:هي قرارات خاصة بالإستثمار، أي إنفاق مبالغ مالية من أجل تحقيق أرباح خلال مراحل متتالية، سواء كانت أموالا خاصة أو إقتراضات.

تصنف هذه القرارات ضمن القرارات الإستراتيجية لأ ا تم بتمويل الإستثمارات، منها قرارات التخطيط الإستثماري، قرارات الإستثمار في الأصول المتداولة.

ب-قرارات تمويل قصيرة الأجل: هي قرارات تتعلق أساسا بإستخدامات الأموال لأجل قصير، أي لتشغيل دورة الإستغلال، وتصنف ضمن القرارات التشغيلية لأ ا تم بتمويل الأصول المتداولة.

تشكل قرارات التمويل في المؤسسة أهم القرارات لما لها من أثر في تحقيق المنافسة أو على الأقل تحقيق التوازن خلال فترة زمنية معتبرة، فما هي أهم الأدوات المستخدمة في إتخاذ هذا النوع من القرارات؟

---

[1] : محمد علي شهيب،مرجع سبق ذكره،ص31.

[2]: Pière Conso, Farouk Hemici, , Op-cit,1999, p :66.

[3] : http://www.kenanaonline.com/ws/asham/blogs/page=1, 13-10-2007.

المبحث الثالث: الأدوات الأساسية لإتخاذ قرارات التمويل

تتطلب وظائف المدير المالي إستخدام مجموعة من أدوات التحليل والتخطيط والرقابة المالية، ومن بين أهم هذه الأدوات، نجد التخطيط المالي، الذي لا يختلف عن مفهوم التخطيط بصفة عامة، إذ يقوم على تحديد الهدف والتنبؤ، ويستعمل مجموعة من الأساليب، منها التحليل المالي(تحليل النسب المالية،حساب مؤشرات التوازن المالي وإعداد قائمة الأموال)،التنبؤ المالي،تحليل التعادل،الرفع المالي،...إلخ.

المطلب الأول:التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أداة لقياس فعالية المؤسسة، إنطلاقا من القوائم المحاسبية ومعالجتها، بغرض الحصول على أرقام تعبر بدقة على النشاط المالي والإقتصادي للمؤسسة، وترتيب المعلومات وتلخيصها، يمكن إستنتاج عدد من المؤشرات الأساسية التي من خلالها يقوم المحلل المالي بتطبيق مختلف الأساليب التي تساعده على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وإتخاذ القرارات المناسبة، ومن أهم هذه المؤشرات:

أولا-تحليل النسب المالية

1- **تعريف النسبة المالية:**"هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى تسمى النسبة المرجعية، ويتم تقييم الموقف على ضوء عملية المقارنة"[1].

إن تحليل النسب يعتمد لإظهار العلاقة بين الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية (الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج)، فالنسب أو المعدلات المحصلة تكون ذات معنى أو دلالة تستخدم في عمليات المقارنة سواء بالنسبة لنتائج نفس المؤسسة على مدار السنوات، أو مع المؤسسات المنافسة الأخرى، كما أن إستخدام النسب في التحليل المالي يعطي فرصة ثمينة لتفسير العلاقة بين بنود كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج.

2-**أهم النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية:** تصنف هذه النسب إلى أربعة أقسام أساسية وهي[2]: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب تغطية الديون.

2-1-**نسب السيولة Liquidity Ratios**:وهي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاما ا القصيرة الأجل عند إستحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر. ومن أهمها:

---

[1] :عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره ،ص280.

[2] : وليد نبيه، شركة أجيال لنظم المعلومات، **تحليل القوائم المالية باستخدام النسب**، القاهرة : 15-03-2006.

http://www.ajyal.com/ar/articles/ratio Consulté le19/03/2007

أ-نسبة التداول:تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديو ا القصيرة الأجل، وكلما إرتفعت دل ذلك على قدر ا على مواجهة أخطار سداد الإلتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على إقتراض جديد.

تعطى بالعلاقة: **نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة.**

ب-نسبة السيولة المختصرة:توضح هذه النسبة مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية الالتزامات القصيرة الأجل دون الإعتماد على بند المخزون لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

وتعطى بالعلاقة: **نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة – المخزون) ÷ الخصوم المتداولة.**

ت-نسبة النقدية: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديو ا القصيرة الأجل بالإعتماد على أموالها الجاهزة، ويستحسن أن لا تكون كبيرة حتى لا تحمل المؤسسة تكلفة الفرصة البديلة، وتعطى بالعلاقة: **نسبة النقدية=القيم الجاهزة÷ الخصوم المتداولة.**

2-2-نسب الربحية (Profitability Ratios): هي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في إستغلال الموارد إستغلالاً أمثلا لتحقيق الأرباح.

أ-معدل العائد على المبيعات (هامش صافي الربح): تقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق على كل وحدة نقدية من المبيعات، وهي تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وخلافه.

وتعطى بالعلاقة: **هامش صافي الربح = صافي الربح ÷ صافي المبيعات.**

ب-معدل العائد على حقوق الملكية: تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على إستثمار أموالهم بالشركة، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

وتعطى بالعلاقة: **معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ حقوق الملكية.**

ويعتبر العائد المناسب من وجهة نظر الملاك ما يساوي معدل **العائد الخالي من الخطر*** مضافاً إليه ما يطلق عليه **بدل المخاطرة**** وهو يختلف من نشاط لآخر ومن بيئة إستثمار لأخرى.

ت-معدل العائد على الإستثمار: يتكون إجمالي الاستثمار من (رأس المال العامل + إجمالي الأصول طويلة الأجل)، أو من (مجموع حقوق الملكية + القروض طويلة الأجل).

---

* :يقصد به ذلك العائد المؤكد الحصول عليه بنسبة 100% حيث لا يتعرض المستثمر لأي نوع من المخاطرة أو التعرض للتقلبات في ذلك العائد ، ويستخدم غالبا معدل العائد على سندات الخزينة في ظل معدل تضخم يساوي صفر .

** : هو الجزء من العائد الذي يطلبه المستثمر نظير تحمله مخاطر إضافية عند الاستثمار في مجالات قد تتعرض للتقلبات.

وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة الشركة في إستخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال، حيث ينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يساوي تكلفة الأموال على أقل تقدير. ويعطى بالعلاقة:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح ÷ إجمالي الاستثمار.

ويتم تقدير تكلفة الاستثمار باستخدام التكلفة المرجحة لبنود التمويل، حيث يتم مقارنتها بالعائد على الاستثمار لتحديد كفاءة الشركة في إدارة الأموال المستثمرة.

ث-معدل العائد على إجمالي الأصول: تعبر هذه النسبة عن قدرة الشركة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما إرتفت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة الشركة في استغلال أصولها، ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في الشركات المماثلة.

وتعطى بالعلاقة: **معدل العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح ÷ متوسط الأصول***.

2-3-نسب النشاط(Activity Ratios):هي النسب التي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها، ومنها:

أ-معدل دوران الأصول الثابتة: توضح هذه النسبة مدى قدرة الشركة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق الأرباح. وتعطى بالعلاقة:

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات ÷ الأصول الثابتة.

ب-معدل دوران المخزون: تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة حيث تستطيع أن تحقق أرباحاً كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من الشركات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها. تعطى بالعلاقة: **معدل دوران المخزون = صافي المبيعات ÷ متوسط المخزون.**

ت-معدل دوران إجمالي الأصول: توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول و مقدر ا على توليد المبيعات من خلال إستخدام إجمالي أصول المؤسسة. وتعطى بالعلاقة:

معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات ÷ متوسط إجمالي الأصول.

ث- معدل دوران المدينين: توضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المؤسسة وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالحها.

وتعطى بالعلاقة: **معدل دوران المدينين = المبيعات الآجلة ÷ متوسط حسابات المدينين.**

---

* :متوسط إجمالي الأصول يعطى بالعلاقة: (أصول أول المدة + أصول آخر المدة)\2 .

ج-**معدل دوران الدائنين:**يجب أن يكون قريباً من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان إختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين.

ويحسب كالآتي:**معدل دوران الدائنين = المشتريات الآجلة ÷ متوسط حسابات الدائنين.**

ح-**متوسط فترة التحصيل:**هي الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين، وطول هذه الفترة يضيع على الشركة فرص الاستفادة من إستثمار هذه الأموال ا لمدة لدى العملاء كما قد يؤدي إلى تحمل المؤسسة لأعباء أخرى مثل الإقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية. وتحسب كالآتي:

متوسط فترة التحصيل=إجمالي حسابات المدينين÷متوسط المبيعات اليومية*.

خ-**متوسط فترة السداد:** هي الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين التي تعتبر من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للشركة وطول هذه المدة يكون في مصلحتها طالما يتم بالاتفاق مع الموردين أنفسهم ولا يظهرها في صورة المتعثرة في السداد. وتحسب كالآتي:

متوسط فترة السداد = إجمالي حسابات الدائنين ÷ متوسط المشتريات اليومية.

2-4-نسب تغطية الديون (Debts Coverage Ratios):هي النسب التي تقيس مدى إعتماد المنشأة في التمويل على مصادر خارجية.

أ-**إجمالي الديون إلى الأصول:**توضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الديون بإستخدام إجمالي الأصول وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين.

وتحسب كالآتي: **إجمالي الديون إلى الأصول = إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول**

ب-**معدل تغطية الفوائد:** وتوضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض والسندات باستخدام صافي الربح وكلما إرتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للشركة.

وتحسب بالعلاقة الآتية: **معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ الفوائد.**

ثانيا-مؤشرات التوازن المالي:

لتحديد التوازن المالي للمؤسسة لا بد من توفر الوثائق والبيانات المحاسبية وفي مقدمتها الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى معطيات محاسبية ومالية أخرى يستند عليها المسير المالي في حساب بعض المؤشرات لتحليل دورة الإستغلال، والمحافظة على قدر كافي من السيولة لضمان تلبية الإحتياجات المالية الدورية المتجددة المرتبطة بالتسيير اليومي لنشاط المؤسسة. يمكن تلخيص هذه المؤشرات في الجدول التالي:

* : صافي المبيعات السنوية/360.

الجدول رقم (2-1): مؤشرات التوازن المالي

مؤشر التوازن المالي	طريقة الحساب	مفهومــــه
رأس المال العامل الدائم	**الأموال الدائمة- الأصول الثابتة** **أو** **الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل**	يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين ا المؤسسة في إبراز تواز ا المالي في الأجل الطويل، ويمثل ذلك الفائض الناتج عن تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، كما يعبر عن هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية، دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى خزينتها. ويعكس رأس المال العامل مدى كفاءة الأصول في تحقيق الأمان المالي للمؤسسة ومدى نجاعة السياسات المتبعة من طرف الإدارة وتحقيقها لأهدافها المسطرة .
احتياجات رأس المال العامل	**احتياجات التمويل الدورية – موارد التمويل الدورية.** **أو** **(قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) - (د.ق.أ-تسبيقات مصرفية)**	إحتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هي رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديو ا المستحقة في هذا التاريــــخ. تنتج دورة الاستغلال إحتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل باستثناء السلفات المصرفية، أي جميع الديون القصيرة الأجل عند وقت إستحقاقها ماعدا السلفات المصرفية، لكي تستطيع المؤسسة تخفيض إحتياجات التمويل عليها أن تخفض في فترة تحصيل الديون على الزبائن وتزيد في مدة تسديد ديون الموردين.
الخزينة	**القيم الجاهزة - سلفات مصرفية** **أو** **رأس المال العامل الدائم-إحتياجات رأس المال العامل**	تعتبر الخزينة مؤشر مهم يعكس مدى كفاء الإدارة في تسيير السيولة، وتعكس مدى قدرة المؤسسة على إدارة المشكل الذي تولده السيولة والمتمثل في الاحتفاظ بالسيولة المناسبة والتي تستطيع ا مواجهة الإختلالات والالتزامات التي قد تواجه المؤسسة بحيث أن المبلغ المحتفظ به لا يحمل المؤسسة تكلفة الفرصة البديلة.

المصدر:تم **إعداد الجدول بالإعتماد على وليد نبيه،** تحليل **القوائم المالية باستخدام النسب،**القاهرة :2006-03-15، http://www.ajyal.com/ar/articles/ratio، **موقع إلكتروني سبق ذكره.**



ثالثا-قائمة الأموال:"هي عبارة عن قائمة مبدئية لمصادر وإستخدامات الأموال، وتسمى أيضا بقائمة التغيرات في القيم، ويتطلب إعدادها إستخدام قائمتين متتابعتين للمركز المالي لنفس الشركة"[1].

يتم بعد ذلك رصد التغيرات بالزيادة أو النقص في كل بند من بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة، ثم تصنف هذه التغيرات إلى مصادر أو إستخدامات طبقا للقاعدة الآتية:

أ-مصادر الأموال تتكون من:-الزيادة في أي بند من بنود الخصوم، وحقوق الملكية.

-النقص في أي بند من بنود الأصول

ب-إستخدامات الأموال تتكون من : -الزيادة في أي بند من بنود الأصول.

- النقص في أي بند من بنود الخصوم، وحقوق الملكية.

-إن التغير في إستخدامات ومصادر الأموال يمثل تدفق للأموال، وإنطلاقا من أن مجموع الإستخدامات يساوي مجموع المصادر نحصل على مجموع التدفقات المالية، وبالتالي يمكن تحليل السياسة المالية التي أتبعتها الشركة خلال الفترة المعنية.

-تعتبر قائمة الأموال من بين أساليب التحليل المالي الشائعة الاستخدام، فهذه الوثيقة تسمح بالإجابة عن تساؤلات من الشكل الآتي: -كيف إستخدمت المؤسسة الأموال التي كانت لديها؟

-كيف ستستخدم الأموال الجديدة؟ وكيف ستسدد القروض؟

وبالتالي فإن هذه القائمة ستلقي الضوء على المركز المالي للمؤسسة،كما تظهر التقدم الذي تحرزه أو المشكلات التي تواجهها.

المطلب الثاني: التنبؤ المالي

يعتبر التنبؤ الدعامة الأساسية الثانية للتخطيط، أي بعد تحديد الهدف، فهو يتيح الفرصة للتعرف على الإحتياجات المالية المستقبلية والإستعداد لها مسبقا، واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر.

إن عملية التنبؤ توفر عدد من مصادر التمويل البديلة للإختيار بينها، كما أ ا تكشف عن الإنخفاض المحتمل في نسب السيولة أو نسب الربحية، وبالتالي يكون هناك وقت كافي لإدخال تعديلات على السياسات المالية القائمة لتدارك الموقف، ويستعمل التنبؤ المالي عدة أساليب من بينها:

أولا-أسلوب النسبة المئوية للمبيعات:

يقوم هذا الأسلوب على إفتراض وجود علاقة مباشرة وثابتة بين المبيعات وبين بعض بنود الميزانية، وبالتالي يمكن التنبؤ بما ستكون عليه هذه البنود في حالة توفر بيانات عن المبيعات المتوقعة.



[1] :عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ،ص337.

-تقتضي عملية التنبؤ بالإحتياجات المالية بإستخدام هذا الأسلوب إتباع الخطوات الآتية:
1-تصنيف بنود ميزانية الفترة السابقة إلى مجموعتين؛ مجموعة أولى تضم البنود التي لها علاقة مباشرة مع المبيعات، وتضم المجموعة الثانية البنود التي ليس لها علاقة مباشرة مع المبيعات.
2-تحسب النسب المئوية لكل بند من بنود الميزانية التي لها علاقة مباشرة مع المبيعات إلى رقم المبيعات لنفس الفترة.
3-يتم التنبؤ بما سيكون عليه كل بند من بنود الميزانية العمومية عن الفترة المقبلة على النحو الآتي:
أ- يتم تقدير بنود الميزانية التي لها علاقة مباشرة مع المبيعات بضرب النسبة المئوية لكل بند في قيمة المبيعات المتوقعة في الفترة المقبلة.
ب-تظهر البنود التي لا توجد علاقة بينها وبين المبيعات في ميزانية الفترة المقبلة بنفس القيمة التي كانت عليها في ميزانية الفترة الماضية.
4-حساب مجموع الأصول ومجموع الخصوم في الميزانية العمومية المتوقعة، وبالتالي تظهر الحالات الآتية:
الأصول>الخصوم ⇐المبيعات المتوقعة تزيد عن مبيعات السنة الماضية، ويمثل الفرق الإحتياجات المالية المطلوبة.
الخصوم>الأصول ⇐المبيعات المتوقعة أقل من مبيعات السنة الماضية، ويمثل الفرق أصولا زائدة عن الحاجة، ينبغي على المؤسسة التخطيط لإستخدامه.
الأصول=الخصوم ⇐المبيعات المتوقعة =مبيعات السنة الماضية، أي ليس هناك إحتياجات مالية.
للتوضيح أكثر نسرد **المثال الآتي**:
نفترض أن مبيعات شركة إستثمار"ص" قد بلغت في سنة "N" ما قيمته 5000.00دج، وتتوقع الإدارة أن يصل رقم المبيعات سنة "N+1" ما قيمته 7000.00دج، بينما بلغت نسبة الربح 10% لسنة "N" ويتوقع أن تبقى نفس النسبة لسنة "N+1" ، وأن يتم توزيع 60% من الأرباح المتوقعة على المساهمين .
فيما يلي الميزانية التي تمثل المركز المالي للشركة في N/12/31.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة المخزونات الذمم النقدية	2000.00 1000.00 750.00 250.00	أسهم عادية أرباح محتجزة دائنون قروض قصيرة الأجل	2750.00 250.00 750.00 250.00
مجموع الأصول	4000.00	مجموع الخصوم	4000.00

يتم تحديد الإحتياجات المالية لسنة "N+1"، وفقا للخطوات السابقة.

1-يفترض أن بنود الأصول لها علاقة مباشرة مع المبيعات، إضافة إلى بند واحد من الخصوم هو الدائنين.

2-حساب نسبة مئوية لكل بند بالقسمة على رقم المبيعات لسنة "N"، ثم ضرب الناتج في 100،

كما يظهر في الجدول الآتي:

الأصول	النسب	الخصوم	النسب
الأصول الثابتة	%40	أسهم عادية	-
المخزونات	%20	أرباح محتجزة	-
الذمم	%15	دائنون	%15
النقدية	%5	قروض قصيرة الأجل	-
ا موع	%80	ا موع	%15

3-إعداد الميزانية المتوقعة في N+1/12/31:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	2800.00=7000.00*0.4	أسهم عادية	2750.00
المخزونات	1400.00=7000.00*0.2	أرباح محتجزة*	530.00
الذمم	1050.00=7000.00*0.15	دائنون	1050.00=7000.00*15.
النقدية	350.00= 7000.00*0.5	قروض.ق. الأجل	250.00
مجموع الأصول	5600.00	مجموع الخصوم	4580.00

* :الأرباح المحتجزة لسنة "N+1" = الربح المتوقع-قيمة الأرباح الموزعة+الأرباح المحتجزة للسنة الماضية.

الأرباح المحتجزة لسنة "N+1" =(7000.00*0.1)-(7000.00*0.6)+25.000=530.00دج.

نلاحظ أن: الأصول>الخصوم

يشكل الفرق: (5600.00-4580.00)=1020.00دج الإحتياجات المالية الإضافية لسنة"N+1".

إن إفتراض المبيعات المتوقعة لسنة "N+1" بقيمة 7000.00دج، قد أظهر الحاجة إلى تمويل خارجي إضافي قيمته 1020.00دج.

-يسمى حجم المبيعات الذي لا تحتاج عنده المؤسسة إلى أي أموال إضافية من مصادر خارجية، ولا يتوافر في ظله أي فائض بحجم التعادل.

إن التنبؤ بالإحتياجات المالية وفق أسلوب النسبة المئوية للمبيعات يتيح وقتا كافيا للبحث عن مصادر التمويل والتفاوض معها، كما أنه يكشف عن صعوبة الحصول على موارد مالية من مصادر خارجية، الأمر الذي يضطر المؤسسة لتحقيق رقم مبيعات لا يتجاوز حجم التعادل.

ثانيا- تحليل الإنحدار:

يعاب على التنبؤ وفق أسلوب النسبة المئوية للمبيعات، إفتراض وجود علاقة ثابتة بين حجم المبيعات وبين بعض بنود الميزانية، كما أنه لا يصلح للتنبؤ بالإحتياجات المالية لفترة تزيد عن سنة، لذلك يفضل إستخدام أسلوب آخر هو تحليل الإنحدار.

يستعمل أسلوب تحليل الإنحدار للتنبؤ بالإحتياجات المالية على المدى القصير والمدى الطويل، كما يستخدم في المؤسسات الصغيرة التي تعاني من تذبذب في مبيعا ا.

الخطوات المتبعة:

1-توفير بيانات إحصائية عن رقم المبيعات لعدة سنوات سابقة، مع تحديد بنود الميزانية التي لها علاقة مع المبيعات في تلك السنوات.

2-إيجاد العلاقة بين المبيعات وكل بند من بنود الميزانية المشار إليها (معامل الإنحدار)، وعلى أساس هذه العلاقة يتم تقدير قيمة كل بند من هذه البنود.

يعطى معامل الإنحدار بالعلاقة الآتية: $R = \frac{N\sum xy - \sum x \sum y}{N\sum x^2 - (\sum x)^2}$

حيث: R هو معامل الإنحدار.

X قيمة المبيعات ، N هي عدد السنوات

y تمثل بند من بنود الميزانية الذي نريد تقدير قيمته.

3-تصوير الميزانية العمومية المتوقعة، ثم حساب الإحتياجات المالية أو الفائض المتوقع خلال الفترة المقبلة.

لتوضيح فكرة إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار نفترض المثال الآتي:

شركة مختصة في صناعة الأغذية المحفوظة بصدد التنبؤ بإحتياجا ا المالية لسنة 2005، ويتطلب ذلك تقدير القيمة المتوقعة لكل بند من بنود الميزانية التي لها علاقة مع المبيعات، وليكن في هذا المثال؛ المخزون السلعي.

الجدول الآتي يظهر حجم المبيعات والمخزون السلعي للشركة المذكورة خلال خمس سنوات(2000-2004)، علما أن حجم المبيعات لسنة 2005 يقدر بـ 1000دج.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
قيمة المبيعات(x)	500	800	700	600	400
المخزون السلعي(y)	100	400	300	300	100

حساب معامل الإنحدار:

N	X	Y	XY	X^2	Y^2
1	500	100	50000	250000	10000
2	800	400	320000	640000	160000
3	700	300	210000	490000	90000
4	600	300	180000	360000	90000
5	400	100	40000	160000	10000
	3000	1200	800000	1900000	360000

معامل الإنحدار "R" هو عبارة عن ميل المعادلة: Y=ax+b

$$R=\frac{5*800000-(3000*1200)}{5*1900000-(3000)^2}=0.8$$

a=0.8 $b=\bar{y}-a\bar{x}$ $\bar{x}=\frac{\sum x}{N}=\frac{3000}{5}=600$

$$\bar{y}=\frac{\sum y}{N}=\frac{1200}{5}=240$$

b=240-0.8*600=-240

تسمح المعادلة "y=0.8x-240" بتقدير حجم الإستثمار المتوقع في المخزون لسنة 2005 بالشكل التالي:

y=0.8(1000)-240=560

-يمكن التنبؤ بقيمة بقية بنود الميزانية التي لها علاقة مع المبيعات على نفس النحو، ثم إعداد الميزانية العمومية المتوقعة، وبالتالي الوصول إلى تحديد مقدار الفائض أو الإحتياجات المالية المتوقعة لسنة **2005.**

-يفترض أسلوب تحليل الإنحدار أن حجم المخزون يتوقف على التغير في حجم المبيعات، وفي حالة إدخال متغيرات أخرى (تغير الأسعار، توقع إضرابات من طرف الموردين، توقع حرب...الخ)، أي عوامل يصعب معها على المؤسسة إستيراد إحتياجا ا، وبالتالي يجب اللجوء إلى أسلوب الإنحدار المتعدد.

ثالثا-الميزانية التقديرية النقدية:

توضح الميزانية التقديرية النقدية النمط الذي ستكون عليه التدفقات المستقبلية، فهي تزود المدير المالي بمعلومات مفيدة عن حجم الفائض أو العجز النقدي المتوقع وتوقيت حدوثه.

-إذا أظهرت الميزانية عجزا، فعلى المؤسسة البحث مسبقا عن المصادر المحتملة لتمويل هذا العجز حتى لا تتعرض لمخاطر العسر المالي.

-أما إذا أظهرت الميزانية فائضا نقديا، فإن الأمر يقتضي ضرورة التخطيط مقدما لإستثماره.

في الحالتين ينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر البديلة لتمويل العجز أو الفرص البديلة لإستثمار الفائض بناء على الهدف الأساسي الذي تسعى الإدارة المالية لتحقيقه وهو تعظيم ثروة الملاك.

-تعد الميزانية التقديرية النقدية لفترة قصيرة نسبيا حتى يكون التنبؤ أكثر دقة، ومن المعتاد أن تغطي فترة

سنة كاملة، وغالبا ما يتم تجزئتها إلى فترات قد تكون نصف سنوية أو ثلاثية وحتى شهرية.

1-إعداد الميزانية التقديرية النقدية: يعتمد إعداد هذه الميزانية على ثلاث قواعد أساسية تتمثل في:

أ-تقدير التدفقات النقدية الداخلة: "يقصد بالتدفقات النقدية الداخلة "cash-in-flow" حجم وتوقيت المتحصلات النقدية خلال الفترة"[1].

تعتبر المبيعات من أهم مصادر التدفقات النقدية الداخلة التي تظهر في الميزانية التقديرية النقدية، والتي ينبغي تصنيفها إلى مبيعات نقدية ومبيعات آجلة، كما يجب تحديد توقيت تحويل تلك المبيعات إلى نقدية، خاصة توقيت المبيعات الآجلة الذي يتحدد على أساس فترة التحصيل المتوقعة للحسابات المدينة.

إضافة إلى المبيعات هناك مصادر أخرى للتدفقات النقدية الداخلة، منها:

-متحصلات بيع بعض الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة التي لم تعد تستخدمها المؤسسة.

-قيمة الإيجارات للأصول المؤجرة للغير.

-الفوائد أو الأرباح المتعلقة بالإستثمارات في الأوراق المالية.

ب-تقدير التدفقات النقدية الخارجة: "يقصد بالتدفقات النقدية الخارجة "cash-out-flow" حجم وتوقيت المدفوعات النقدية خلال الفترة"[2].

تعتبر كمية الإنتاج المتوقعة من أهم العوامل المحددة للتدفقات النقدية الخارجة، كما تعتبر سياسة الإنتاج المتبعة من أهم العوامل المؤثرة على توقيت تلك التدفقات.

إضافة إلى كمية الإنتاج المتوقعة، هناك قرارات أخرى تؤثر على حجم هذه التدفقات، منها:

-قرارات شراء الأصول الثابتة والأوراق المالية.

-قرارات خاصة بالتوزيعات على المساهمين.

-قرارات سداد القروض.

ت-تقدير صافي التدفقات النقدية: "يمثل صافي التدفقات النقدية net cash-flow الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، مع إضافة رصيد النقدية في الخزينة لأول الفترة إلى التدفقات النقدية الداخلة خلال نفس الفترة حتى يمكن تحديد ما إذا كان هناك عجز أم فائض في النقدية"[3].

-تتطلب المؤسسات التي تعاني من تذبذب في تدفقا ا النقدية الداخلة وضع حد أدنى لرصيد النقدية ينبغي الإحتفاظ به على الدوام لمواجهة ذلك التذبذب.

---

[1]: هندي إبراهيم منير، **الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، 1996، ص140.

[2]: نفس المرجع ، ص141.

[3]: علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص51.

كلما إنخفض الرصيد الفعلي للنقدية عن الحد الأدنى المقرر، فإنه يصبح من الضروري الحصول على ما يكفي من الأموال من مصادر خارجية بما يضمن توفير الحد الأدنى المقرر للرصيد النقدي.

-تعتبر الميزانية التقديرية النقدية ضرورية جدا، ففي حالة عدم إعداد هذه الميزانية لن تتمكن المؤسسة من إكتشاف حاجتها للأموال إلا عند حدوث العجز بالفعل في شهر ما، وبالتالي ينكمش عدد البدائل المتاحة، ويصعب التفاوض حول مصادر التمويل القليلة، كما أن فشل المؤسسة في التنبؤ بإحتياجا ا المالية سوف يثير شكوك المقرضين، وبالتالي الإمتناع عن إقراضها.

من ناحية أخرى فإن التنبؤ بالفائض النقدي لشهر ما، يتيح للإدارة متسعا من الوقت للمفاضلة بين الإستخدامات الممكنة لهذا الفائض.،

بصفة عامة تساهم الميزانية التقديرية النقدية في :

-التخطيط للإقتراض، وسداد القروض التي تحصل عليها.

-إستثمار الفائض في مشاريع لتحصيل عائد إضافي.

-التخطيط لإجراء توزيعات على المساهمين.

-توجيه الإدارة إلى قرارات تمويلية بديلة لتجنب العسر المالي المتوقع، وذلك بإعادة النظر في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

2-الميزانية التقديرية النقدية المرنة: هناك نوعان من الميزانيات النقدية التقديرية:

أ-الميزانية الثابتة أو الجامدة: وهي التي تعتمد على تقدير رقم واحد للمبيعات المتوقعة، ورقم واحد لكل بند من البنود التي تتضمنها الميزانية، وعلى أساس تلك الأرقام يتم تحديد صافي التدفقات النقدية.

ب-الميزانية المرنة:تتطلب إعداد أكثر من ميزانية، تبنى كل واحدة منها على فروض مختلفة، فمثلا إعداد ثلاث ميزانيات نقدية تقديرية بناء على الظروف الإقتصادية (رواج، كساد، معدل نمو طبيعي)، وهناك تكون بنود الميزانية متباينة حسب الحالة الإقتصادية المتوقعة، وبالتالي تعطي كل ميزانية نقدية تقديرية معلومات مختلفة بشأن صافي التدفق النقدي، ثم يتم التعامل مع هذه الميزانيات على أساس مدى ملاءمتها للظروف الإقتصادية خلال الفترة التي أعدت عنها الميزانية.

فمثلا يتم إختيار الميزانية التي تعكس حالة الرواج للفترة التي تتسم بالرواج، وهكذا...

المطلب الثالث:تحليل التعادل والرفع المالي

لهذه الطريقة أهمية بالغة في مراقبة التسيير الداخلي للمؤسسة، حيث تمكن من متابعة تطورات التكاليف المتغيرة التي لها علاقة مباشرة بسياسة المؤسسة على المدى القصير، وبالتالي تشكل قاعدة معلومات لإتخاذ القرارات المستقبلية.

أولا-تحليل التعادل:

1-تعريفه: يعرف تحليل التعادل على أنه تحليل التكاليف وحجم المبيعات والربح، ويهدف إلى تحديد حجم المبيعات الذي يتولد عنه ربح إجمالي* كافي لتغطية الأعباء الثابتة.

أو "هو حجم المبيعات الذي تكفي متحصلاته فقط لتغطية كافة التكاليف"[1].

أو هو حجم المبيعات الذي لا تحقق عنده المؤسسة ربحا ولا خسارة.

يتطلب تحليل التعادل تصنيف التكاليف إلى ثابتة ومتغيرة.

أ-التكاليف المتغيرة: "هي تلك التكاليف التي تتغير بنفس نسبة التغير في حجم المبيعات"[2]، منها الأعباء المباشرة للعمالة (ساعات اليد العاملة)، المواد الأولية المستهلكة...إلخ.

ب-التكاليف الثابتة:"تشمل مجموعة التكاليف التي تبقى ثابتة بصرف النظر عن حجم المبيعات خلال فترة زمنية معينة"، كما تعرف على أ ا:"الفرق بين مجموع التكاليف للمؤسسة والتكاليف المتغيرة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا"[3].

-فهي مرتبطة بالزمن وليس بحجم المبيعات، منها: أجور أعضاء الإدارة، أقساط الإهتلاك، فوائد القروض...إلخ.

2-تحديد نقطة التعادل: أي تحديد حجم المبيعات الذي ينبغي تحقيقه حتى تتمكن المؤسسة من تغطية مجموع التكاليف (المتغيرة والثابتة) ، تحسب نقطة التعادل وفقا لعدة طرق منها :

رقم الأعمال=التكاليف المتغيرة+التكاليف الثابتة

ليكن:CA=رقم الأعمال الممثل لعتبة المردودية ، CV=التكاليف المتغيرة

CF=التكاليف الثابتة خارج التكاليف المالية

MCV=الهامش على التكلفة المتغيرة

يتم حساب عتبة المردودية على النحو التالي:

بما أن:

$$CA = CV + CF = \frac{CV}{CA}CA + CF$$

$$CA - \frac{CV}{CA}CA = CF \quad \Leftrightarrow \quad CA(1 - \frac{CV}{CA}) = CF$$

*:هو عبارة عن الفرق بين صافي المبيعات والتكلفة المتغيرة.

[1]:منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية،ط2، 2003،ص110

[2]:عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص160.

[3] : P.Mykita, J.Tuszynski, **Comptabilité analytique1, contrôle de gestion**, Edition Foucher, Paris 1995, p157.

$$CA = \frac{CF}{1 - \frac{CV}{CA}} \Leftrightarrow CA = \frac{CF}{\frac{CA - CV}{CA}}$$

وأخيرا نجد: $CA = \frac{CF}{\frac{MCV}{CA}}$ أو $CA = \frac{CF}{\%MCV}$

يمكن التعبير عن عتبة المردودية بالكمية:

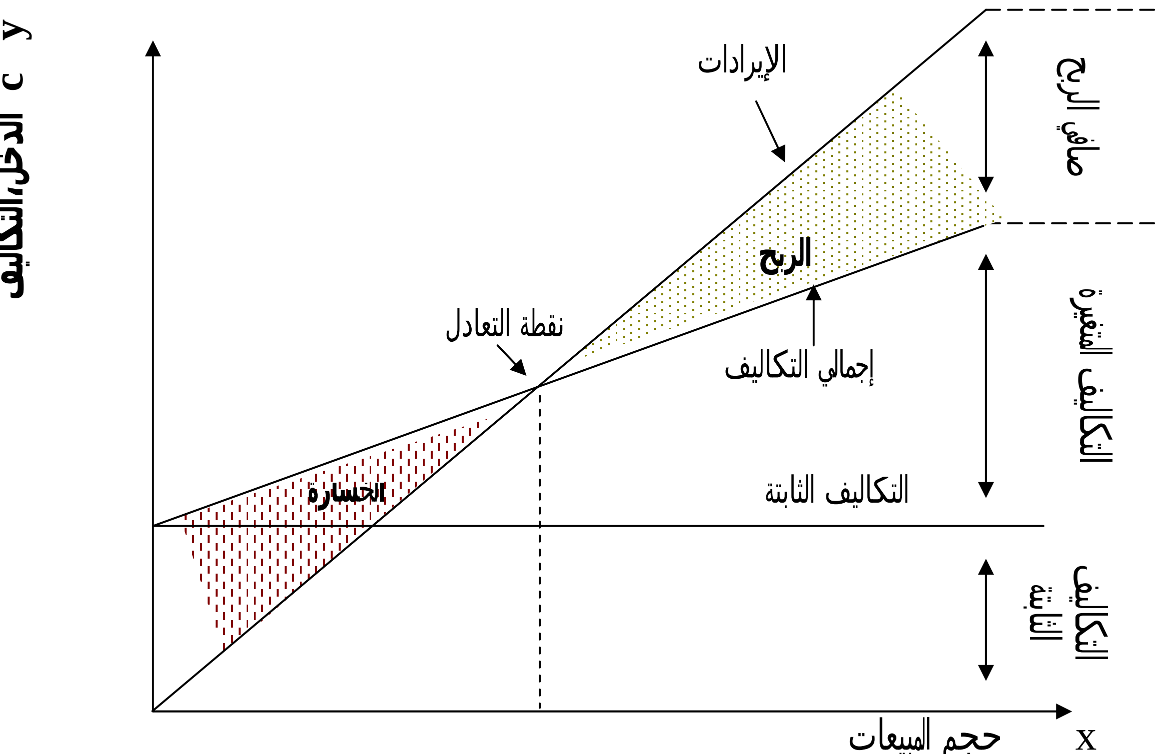
Q: تعبر عن حجم المبيعات بالوحدات ، P_x: هو سعر بيع الوحدة

CV_u: التكلفة المتغيرة للوحدة ، CF: هي التكلفة الثابتة الإجمالية

$$Q = \frac{CF}{P_X - CVu}$$

3-التمثيل البياني: يمكن تمثيل عتبة المردودية من خلال العلاقات الناشئة بين العناصر التالية و المتمثلة في (رقم الأعمال، الأعباء). ويتم تمثيل عتبة المردودية بيانياً كالتالي:

الشكل رقم (2-7): التمثيل البياني لنقطة التعادل



المصدر: ال فريد مصطفى، **مبادئ و أساسيات** في **الإدارة المالية،** الدار الجامعة، الإسكندرية، سنة 2003،ص126.

من خلال الشكل تتحدد نقطة التعادل عند إسقاط نقطة تقاطع منحنى الإيرادات مع منحنى إجمالي التكاليف على محور الفواصل.

4-إستخدامات تحليل التعادل: يمكن تحليل التعادل من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين التكاليف والإيرادات وخاصة التكاليف المتغيرة، ويعتبر من بين أهم الطرق المستعملة في عمليات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات، ومن بين هذه الاستعمالات نجد[1]:

أ-المساعدة في تحديد أدنى مستوى للنشاط: إن إستخدام تحليل التعادل يساعد على معرفة أقل مستوى إنتاجي أو مستويات المبيعات التي تسمح بتغطية التكاليف الإجمالية للمؤسسة، وبالتالي القدرة على التحكم في التكاليف حتى يتسنى لها إتخاذ القرارات اللازمة والإجراءات الضرورية في الوقت المناسب لتفادي الخسائر.

ب-**التخطيط المستقبلي للنشاط:** تستخدم نقطة التعادل في عملية التخطيط المستقبلي للنشاط، والذي يعتبر في علم التسيير أولى خطوات الرقابة، من خلال معرفة ما يلي:

-التعرف على المشاكل المحتمل حدوثها خلال فترة النشاط، مما يسمح بدراستها وتحليلها ووضع البدائل لمواجهتها في وقت مبكر.

-تحديد توقعات المبيعات للوصول إلى النتائج المرغوب في تحقيقها.

-تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي، مع تحقيق الكفاية القصوى في جميع مجالات العمل و أنشطته.

-توضيح الفرص للإدارة وبالتالي دراسة الخطط البديلة وإختيار الأنسب منها بالنسبة إلى المؤسسة، وهكذا يتيح التخطيط إختيار أفضل البدائل المتاحة في ضوء البيانات المتوفرة خلال فترة التخطيط.

ت-المقارنة وتحديد المسؤوليات: تسمح طريقة تحليل التعادل بالمقارنة بين المؤسسات على أساس الهامش على التكلفة المتغيرة، كما تسمح بتحديد المسؤوليات، لأن التكاليف الثابتة ليس للمسؤولين أي دخل في تحديدها، بل المسير أو المدير العام هو الذي يحددها حسب طبيعة نشاط المؤسسة[2].

ثانيا-الرفع وعلاقته بالمخاطر:

1-الرفع: تنشأ ظاهرة الرفع من وجود التكاليف الثابتة، ويقصد به أن تغييرا معينا في حجم المبيعات يترتب عليه تغييرا أكبر في صافي ربح العمليات أو ربحية السهم العادي.

"الرافعة هي ذلك الجزء من الأعباء الثابتة التي يترتب عليها مخاطر بالنسبة للشركة"[3].

[1]:ناصر دادي عدون وآخرون، **مراقبة التسيير في المؤسسة الإقتصادية**، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص ص:37-39.

[2] :ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير- تحليل مالي**، مطبعة دار البعث، الجزائر، 1990، ص:151.

[3] :عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص159.

"يعكس الرفع بصفة عامة مدى إعتماد المؤسسة على أدوات الإنتاج ومصادر التمويل ذات التكاليف الثابتة"[1]، وينقسم الرفع إلى ثلاثة أنواع:

أ-الرفع التشغيلي:"يمثل مدى التغيير في ربح العمليات أو الربح قبل الفائدة والضريبة، نتيجة التغيير في حجم المبيعات وهو يرتبط بالتكاليف الثابتة للعمليات"[2].

تحدد العلاقة بين المردودية المالية وهيكلة تكاليف المؤسسة في المدى القصير، ومدى تأثير التكاليف الثابتة على نتيجة الإستغلال، ويعتبر أثر الرافعة التشغيلية مؤشرا لقياس مخاطر الإستغلال أو النشاط.

فالرفع التشغيلي مصدره التكاليف الثابتة للعمليات، فهو يخرج عن نطاق سيطرة المدير المالي، إذ يرتبط في الأساس بالتركيبات التكنولوجية لعمليات المؤسسة.

ب-الرفع المالي: يقيس الرفع المالي أثر اللجوء إلى الإستدانة على مردودية الأموال الخاصة، فهو يمثل العلاقة بين التغير النسبي للنتيجة الصافية أي بعد طرح المصاريف المالية والضرائب والتغير النسبي لنتيجة الإستغلال قبل الضرائب والمصاريف المالية.

فالرفع المالي مصدره التكاليف الثابتة للتمويل، فهو ينشأ عن مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة، وهي بالتحديد الأموال المقترضة والأسهم الممتازة.

ت-الرفع ا مع (الكلي):يعبر عن مجموع الرفعين المالي والتشغيلي وتأخذ بعين الإعتبار التكاليف الثابتة المالية، بحيث تمثل الرافعة الكلية العلاقة بين النتيجة الصافية والتغير المئوي لحجم النشاط.

فالرفع الكلي هو إستخدام التكاليف الثابتة التشغيلية والمالية لتعظيم تأثير التغيير في المبيعات على ربحية السهم.

2-**تحليل علاقة المردودية بالخطر:**إن تحليل علاقة المردودية بالخطر يتطلب الوقوف على نوعية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، والتي يمكن تقسيمها إلى:

أ-المخاطر المالية:يقصد ا التغيرات والتذبذبات في أرباح الإستغلال الصافية، أي تذبذب العائد المتبقي للملاك، بسبب إستخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة مثل الديون والأسهم الممتازة، ونتيجة ذلك يرتفع معدل العائد الذي يطلبه المساهمون نظرا لإرتفاع درجة المخاطر المالية.

فقرار التمويل يرتبط بالمخاطر المالية، أي هيكل الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي للمؤسسة وحجم المديونية في هذا الهيكل، فوجود الديون في الهيكل المالي يؤدي إلى تحقيق وفورات ضريبية،

---

[1]:منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2]:رفاع توفيق، مرجع سبق ذكره، ص120.

وبالتالي فهي تعمل على تدنية تكلفة الأموال من جهة، ومن جهة ثانية تؤدي إلى تعريض المؤسسة إلى مخاطر مالية بعد تجاوز المديونية حدا معينا.

ومنه فإن مؤشر الرافعة المالية يبين درجة المخاطر المالية وحدود إستخدام الديون وأثرها على مردودية الأموال الخاصة.

-أثر الرافعة المالية (l'effet de levier financière):"يمثل أثر الرافعة المالية الفرق ما بين معدل مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية) ومعدل المردودية الإقتصادية في حالة لجوء المؤسسة إلى الموارد المالية الخارجية (الديون المالية) لتمويل أصولها الإقتصادية"[1].

إنطلاقا من تعريف أثر الرافعة المالية فإ ا ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية في تحليل علاقة المردودية بالخطر وهي: الهيكلة المالية، المردودية المالية، المردودية الإقتصادية.

-الهيكلة المالية: تتطلب معرفة مختلف مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة في هيكلها المالي، أهمية ونسبة كل مصدر ، ومقارنة المردودية التي يحققها والمخاطر التي ينطوي عليها كل مصدر تمويلي.

-المردودية الإقتصادية: تعبر عن معدل العائد الإقتصادي الذي يعكس النمو وتطور المؤسسة.

تحسب بالعلاقة الآتية: **المردودية الإقتصادية=النتيجة الإقتصادية/الأصول الإقتصادية.**

حيث: النتيجة الإقتصادية، هي عبارة عن نتيجة الإستغلال قبل دفع الفوائد.

الأصول الإقتصادية: يقصد ا الأصول الثابتة مضافا إليها إحتياجات رأس المال العامل.

يعطى معدل المردودية الإقتصادية (Te) بالعلاقة: $Te=\frac{Re}{FP+D}$

حيث: Re :النتيجة الإقتصادية الصافية.

FP:الأموال الخاصة، D: الديون المالية الكلية.

وعليه فإن: Re=Te(FP+D).......(1)

كما يمكن التعبير عن معدل المردودية الإقتصادية كتركيبة ما بين معدل الهامش الإقتصادي ومعدل دوران رقم الأعمال خارج الرسم بالعلاقة الآتية: $Te=\frac{Re}{CAHT} \times \frac{CAHT}{FP+D}$

حيث يمثل CAHT: رقم الأعمال خارج الرسم

نلاحظ من العلاقة أعلاه أن معدل المردودية الإقتصادية يتناسب طرديا مع كل من معدل الهامش الإقتصادي ومعدل دوران رقم الأعمال خارج الرسم بالنسبة للأموال المستثمرة.

---

[1] : بن معزوز كمال، مرجع سبق ذكره، ص68.

-**المردودية المالية:** تمثل المردودية المالية نسبة النتيجة الجارية الصافية على الأموال الخاصة، أي أ ا تعبر عن المردودية التي تعود للمساهمين مقابل ما استثمروه من أموال.

يعطى معدل المردودية المالية (T_f) بالعلاقة الآتية: $T_f = \frac{Rc}{Fp}$

حيث تمثل R_c: النتيجة الجارية الصافية.

ليكن: T_i: معدل فائدة الديون، و S_i مجموع الفوائد

وعليه يكون: $T_i = \frac{S_I}{D}$ أي $S_i = T_i.D$

ومنه يمكن كتابة: $Rc=Re-S_i$

$Rc=Re-T_i.D$.............(2)

من المعادلتين (1) و(2) نستنتج ما يلي:

$$Rc = Te(FP+D)-T_iD$$

$$T_f = \frac{Rc}{Fp} = \frac{Te(Fp+D)-T_iD}{Fp}$$

$$T_f = \frac{TeFp}{Fp} + \frac{TeD}{Fp} - \frac{T_iD}{Fp}$$

وعليه تكون المعادلة النهائية بالشكل الآتي:

$$T_f = Te + (Te-T_i)\frac{D}{Fp} \quad ....(3)$$

من المعادلة (3) نستنتج ما يلي:

1-يكون أثر الرافعة إيجابيا إذا كان معدل المردودية الإقتصادية أكبر من معدل فائدة الديون.

أي: $Te-T_i>0$ هذا ما يجعل معدل المردودية المالية أعلى من معدل المردودية الإقتصادية، أي:$T_f>Te$ في هذه الحالة كلما ارتفعت نسبة الديون على الأموال الخاصة كلما زاد معدل المردودية المالية، وهذا ما يساهم في إثراء الملاك (المساهمين).

2-يكون أثر الرافعة سلبيا إذا كان معدل فائدة الديون أكبر من معدل المردودية الإقتصادية.

أي: $Te-T_i<0$ ، مما يؤدي إلى إنخفاض معدل المردودية المالية بالنسبة إلى معدل المردودية الإقتصادية، أي: $T_f<Te$ ، وبالتالي فإن أي إرتفاع في نسبة الديون على الأموال الخاصة يؤدي إلى إنخفاض أكثر في معدل المردودية المالية.

3-يكون أثر الرافعة حياديا إذا كان معدل فائدة الديون يساوي معدل المردودية الإقتصادية.

أي $Te-T_i=0$ ، في هذه الحالة فإن حجم الديون في الهيكل المالي لا يكون له تأثير على المردودية المالية للمؤسسة.

*-مما سبق يمكن القول أن أي إنخفاض في معدل المردودية الإقتصادية أو إرتفاع في معدل فائدة الديون يؤدي إلى التدهور في معدل المردودية، كما تزداد حدة هذا التدهور في المؤسسات التي تلجأ بكثرة إلى التمويل عن طريق الديون، وهذا ما يسمى بالخطر المالي.

ب-مخاطر النشاط: يقصد بمخاطر النشاط تذبذب الربح الصافي لأسباب تتعلق بطبيعة أو ظروف النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وتتفاوت مخاطر النشاط من صناعة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى في نفس الصناعة أو القطاع، ويرجع ذلك لأحد الأسباب الآتية[1]:

- التغير في الطلب على منتجات المؤسسة.
- التغير في أسعار البيع.
- التغير في أسعار المدخلات التي تعتمد عليها المؤسسة.
- إرتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية.

يعتبر الرفع سلاح ذو حدين، إذ يترتب عليه زيادة أكبر في العائد، كما قد يترتب عليه إنخفاض أكبر في العائد، وبما أن العائد يرتبط بقدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاما ا تجاه مصادر التمويل، فإن زيادة درجة الرفع تحمل في طيا ا زيادة في المخاطر التي تتعرض لها تلك المصادر.

[1]: إبراهيم منير هندي، **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص ص:579-580.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر عملية إتخاذ القرارات في المؤسسة من أهم العمليات، وهذا لما ينطوي عليها من آثار سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، وتأتي قرارات التمويل في مقدمة هذه القرارات بالنسبة للمؤسسة، من هذا الباب جاء الفصل الثاني لهذه الدراسة تحت عنوان إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسة، حيث قدمنا في البداية مدخل لإتخاذ القرارات، تناولنا فيه مختلف التعاريف المتعلقة بالقرار، أساليب إتخاذه، والتصنيفات الخاصة بالقرارات، حيث توصلنا إلى أن القرار هو إختيار بديل من البدائل المختلفة بعد تنفيذ كافة مراحله، من جمع المعلومات بخصائص مناسبة للمشكلة والقيام بمحاولة إستقراء نتائج كل بديل من البدائل بما يؤدي إلى إختيار البديل الأفضل، كما بينا أن إتخاذ القرار يتم وفق معيارين، يعتمد الأول على أساليب تقليدية تقوم على التخمين والحدس والخبرة، بينما يعتمد الثاني على أساليب علمية تقوم على إتباع الخطوات المنطقية للتفكير وإتباع المنهج العلمي في تحديد المشكلة وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وإخضاع النتائج للمقارنة والتجربة والإستنتاج.

كما تم تقديم تصنيف القرارات وفق عدة معايير، أهمها التصنيف حسب وظائف المؤسسة، الذي ينتج عنه قرارات التمويل، التي تتضمن قرارات الخاصة بحجم رأس المال اللازم والسيولة، طرق التمويل، الإحتياطات، توزيع الأرباح، والقروض.

بعد ذلك استعرضنا القوائم المالية وعلاقتها بالوظيفة المالية، حيث بينا أن القوائم المالية تشكل عنصرا أساسيا في تقديم وعرض المعلومات المحاسبية، فهي تؤدي الوظيفة الثانية للمحاسبة المتمثلة في الإستجابة لمطلب قانوني من حيث إلزامية إعداد القوائم المالية، ومطلب إقتصادي من حيث إعتبارها أداة تسيير داخلية ونظام معلومات خارجي، أما دور الوظيفة المالية فيكمن في ضمان التوازن المالي للمؤسسة، وذلك بإختيار أحسن مصادر التمويل وبأحسن الشروط .

وفي آخر هذا الفصل تم تقديم أهم الأدوات المستخدمة في إتخاذ قرارات التمويل، والمتمثلة في أدوات التحليل والتخطيط والرقابة المالية، ومنها التحليل المالي (تحليل النسب المالية وإعداد قائمة الأموال)، التنبؤ المالي، تحليل التعادل والرفع المالي، والتي تسمح بتقدير قيمة الإحتياجات المالية على المديين القصير والطويل وبالتالي تحقيق هيكل التمويل المناسب للمؤسسة، وهذا ما يتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

تمهيد:

تلعب المحاسبة دورا كبيرا في تمكين المؤسسة من معرفة العمليات التي تمت والآثار المالية المرتبطة بتلك العمليات، وذلك من خلال إمداد الإدارة بالبيانات والمعلومات المالية اللازمة لصنع القرارات التي تترجم الإستراتيجية التمويلية من خلال تشكيل الهيكل التمويلي للمؤسسة، والاهتمام بتدنية تكلفة مختلف مصادر التمويل، وبالتالي تدنية التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال، وهذا ما يقودنا إلى تحقيق ما يسمى بالهيكل التمويلي الأمثل، الذي يمكن المؤسسة من تحقيق الهدف النهائي وهو تعظيم قيمة المؤسسة السوقية، ويتطلب ذلك دراسة أهم القرارات المحددة لهيكل رأس المال العامل من جهة (قرار الإستثمار في الأصول المتداولة)، ومن جهة ثانية دراسة الهيكل المالي للمؤسسة (قرار التمويل).

نتعرض في هذا الفصل إلى أنواع التمويل القصير، المتوسط والطويل الأجل من خلال المبحث الأول، وفي المبحث الثاني نستعرض تكلفة أهم المصادر التمويلية بإعتبارها الأساس الذي يتخذ من خلاله قرارات التمويل موضحا بذلك العلاقة بين قرار الإستثمار وقرار التمويل، ثم نتطرق في المبحث الثالث إلى هيكل التمويل ومحدداته.

المبحث الأول: التمويل القصير، المتوسط والطويل الأجل.

المبحث الثاني: تكلفة مصادر التمويل والقرارات المحددة لهيكل رأس المال.

المبحث الثالث: هيكل التمويل ومحدداته.

المبحث الأول:التمويل القصير، المتوسط والطويل الأجل

تلجأ المؤسسة عادة لتمويل نشاطها إلى مصادر مختلفة حيث تتضمن تلك المصادر كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم في الميزانية، سواء كانت تلك العناصر طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل. وهو ما يسمى اصطلاحا بالهيكل المالي، تمييزا له عن هيكل رأس المال الذي يشتمل على مصادر التمويل طويلة الأجل فقط. نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مصادر التمويل القصيرة، المتوسطة، ثم الطويلة الأجل.

المطلب الأول:التمويل القصير الأجل

إن الإحتياجات الدورية للمؤسسة تتطلب إيجاد مصادر تمويل قصيرة الأجل تستطيع من خلالها تلبية ومواجهة العمليات التشغيلية الجارية وضمان السير الحسن لدورة الإستغلال، فهذا النوع من التمويل لا تزيد مدته عن سنة واحدة، كما يمكن إدراجه ضمن مفاهيم رأس المال العامل.

ومن أهم المصادر التي يمكن أن تلجأ إليها المؤسسة، الإئتمان التجاري، الإئتمان المصرفي.

أولا-الإئتمان التجاري:

"الإئتمان التجاري هو إئتمان قصير الأجل يمنحه المورد لزبونه عندما يقوم هذا الأخير بشراء السلع والمواد الضرورية لنشاطه، ويتجسد من خلال مهلة للتسديد قد تصل أحيانا إلى تسعين (90) يوما أو تتجاوز، وذلك حسب سمعة المؤسسة في السوق، وطبيعة العلاقة ودرجة الثقة بين المورد والزبون"[1].

تستعمل المؤسسة هذا النوع من الإئتمان القصير الأجل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل* في تمويل الإحتياجات الدورية.

كما تعتمد المؤسسة على هذا النوع من التمويل عندما تكون غير قادرة على الحصول على مصادر التمويل الأخرى كالقروض المصرفية القصيرة الأجل، بل قد يكون مصدر التمويل الوحيد المتاح لبعض المؤسسات، خاصة المؤسسات الناشئة والصغيرة الحجم.

ويتخذ الإئتمان التجاري عدة أشكال منها: الكمبيالة، السند الإذني، أو الحساب الجاري الذي يعتبر أكثر الأشكال إنتشارا.

ومن أهم مزايا هذا النوع من التمويل أنه قد يكون متاحا بالقدر الملائم وفي الوقت المناسب، ويتم دون تعهدات رسمية، فهو يتوقف فقط على الإتفاق بين المورد وزبونه.

---

[1] : Vizavona Patrice, **Gestion financière**, Berti, ENAP 9éme édition Algérie, 1993, p392.

*:يقصد به ذلك الهامش الناتج عن تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

ثانيا-الإئتمان المصرفي:

الإئتمان المصرفي القصير الأجل هو بمثابة القرض أو التسهيلات المالية التي يمنحها البنك التجاري إلى المؤسسات في فترة زمنية قصيرة لا تتعدى السنة في معظم الحالات.

يستخدم الإئتمان المصرفي القصير الأجل عادة في تمويل الأغراض التشغيلية المرتبطة باستغلال المؤسسة، ويعتبر أكثر مرونة من الإئتمان التجاري، إذ أنه يأخذ صورة نقدية وليس صورة بضائع .

يمنح هذا النوع من التمويل وفق شروط تضعها البنوك (طلب رهانات، توقيع طرف ثالث كضامن، تسديد الفائدة مسبقا...)، مما يجعله صعب المنال بالنسبة للمؤسسات الناشئة، وذات الحجم الصغير[1].

ويتخذ الائتمان المصرفي القصير الأجل الأشكال الآتية[2]:

1-السحب على المكشوف (Le découvert Bancaire):تحتاج المؤسسة أحيانا إلى مبالغ مالية لتمويل إحتياجا ا الدورية ويكون رصيد حسا ا الجاري لدى البنك غير كافي لسد هذا الإحتياج، فيمنحها البنك قرضا قصير الأجل، يتم من خلاله السماح لها بالسحب على المكشوف مبلغا محددا ولفترة معينة- أحيانا لا تتجاوز شهرين-وفق شروط محددة يمليها البنك.

2-تسهيلات الصندوق (Facilité de Caisse**) :**"يوجه هذا النوع من الإئتمان القصير الأجل أساسا لتمويل الإحتياجات الآنية التي تتعدى الشهر أحيانا"[3]، كتغطية مختلف الفوارق التي يمكن أن تحدث بين المدخلات والمخرجات خلال مدة قصيرة من فترات النشاط، أي الإختلالات التي تعرفها خزينة المؤسسة والنقص في السيولة اللازمة، كما تستخدم المؤسسة هذه التسهيلات لتسديد أجور المستخدمين وبعض المستحقات الآنية التي لا تتطلب التأخير.

3-خط الإعتماد (Ligne de Crédit):يفتحه البنك للمؤسسة لسحب مبالغ مالية ولفترة محددة، قصد شراء المواد الأولية وتلبية إحتياجا ا الدورية الضرورية لضمان السير الحسن لدورة الإستغلال.

ويتضمن منح خط الإعتماد شروطا يفرضها البنك، كأن يحجز قيمة معينة من مبلغ خط الإعتماد في حساب المؤسسة لدى البنك، أو تقديم بعض الضمانات من رهن، أو غيره من أوجه الضمان.

4-القرض الموسمي:هو قرض قصير الأجل لا يتعدى السنة، يمنح لتمويل إحتياجات المؤسسة خاصة في فترات تتطلب أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، كتمويل حملات الحرث ومواسم الحصاد بالنسبة للقطاع الفلاحي، تمويل تحضير بعض المناسبات كالدخول المدرسي، موسم الإصطياف، الأعياد...الخ.

---

[1]: منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر**، مرجع سبق ذكره، ص496.

[2]: بريش عبد القادر،**دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر، 1999،ص ص5-6

[3]: Charreton François et autres, **Financement des entreprises,** 8éme édition, paris 1991, p335.

5- **خصم وتعبئة الأوراق المالية**:قد تمتلك المؤسسة في أصولها أوراقا تجارية لم يحن ميعاد إستحقاقها، فإذا كانت بحاجة آنية للتمويل تقدمها للبنك لخصمها مقابل التنازل عن جزء من قيمتها (قيمة الخصم) كما تتحمل مصاريف وعمولات إضافية، وتتخذ عملية الخصم عدة أشكال خاصة في الإقتصاديات المتطورة، منها شكل عقد تحويل الفاتورة، حيث يسمح للمؤسسة بأن تبيع مجموعة من الفواتير المتمثلة في الحقوق على الزبائن لبنك متخصص، يتكفل بعملية إسترجاع هذه الحقوق مقابل عمولات مع تحمل مخاطر عدم التسديد.

المطلب الثاني:التمويل المتوسط الأجل

قد تنشأ الحاجة إلى هذا النوع من التمويل عندما تضع المؤسسة في خطتها القيام بعمل توسعات أو تحسينات على موجودا ا الثابتة لتطوير المنتجات وتخفيض تكلفة إنتاجها خلال مدة تتراوح عادة بين سنة إلى خمس سنوات، فهذا النوع من التمويل يستعمل غالبا في الحصول على معدات وتجهيزات الإنتاج، ويصنف إلى:

أولا-التمويل بالقروض المتوسطة الأجل المباشرة: تمنح عادة من البنوك التجارية أو بنوك متخصصة في الإستثمار، والتي تشترط عدم تجاوز مدة تمويلها لفترة صلاحية إستعمال الإستثمار .

عادة يتم تسديد القروض متوسطة الأجل على شكل أقساط متساوية أو متغيرة دوريا، وفق إتفاق بين البنك والمؤسسة، وتمنح هذه القروض وفقا لشروط معينة يحددها البنك، كما يمكن لهذا الأخير طلب تقديم ضمانات أو رهانات.

ثانيا-التمويل بواسطة قرض الإيجار*

1- **تعريفه**: يعرف القرض الإيجاري على أنه:"تقنية حديثة لتمويل الأصول الثابتة، تقوم وفقها المؤسسة المالية بإقتناء أصل منقول أو غير منقول لتأجيره لمؤسسة معينة، مع خيار إعادة شراء هذا الأصل المؤجر بقيمة متبقية عند إنتهاء هذا العقد"[1].

كما يعرفه القانون الجزائري على أنه:"يعتبر عملية تجارية ومالية، يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركات تأجير مؤهلة قانونيا والمعتمدة من طرف المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين، تابعين للقانون العام أو الخاص، ويتعلق الأمر فقط بالأصول المنقولة أو غير المنقولة ذات الإستعمال المهني، أو المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية"[2].

---

*:يقصد به التمويل التأجيري أو التمويل بالإستئجار، "Leasing" بالإنجليزية، و"Crédit Bail" بالفرنسية.

[1] : Pière Conso, Farouk Hemici, opcit, p457.

[2]:نص المادة الأولى من الأمر رقم 09/96 المؤرخ في 1996/01/10 ، المتعلق بالقرض الإيجاري.

إن هذا النوع من التمويل المتوسط الأجل يمكن المؤسسة من حق الإنتفاع بإستخدام الأصل وذلك بإستئجاره من مالكه الأصلي مقابل دفع قيمة حق الإيجار.

2-خصائص القرض الإيجاري:مما سبق يمكن إستنتاج أهم خصائص القرض الإيجاري[1]:

-يربط عقد القرض الإيجاري بين ثلاثة أطراف هي: المؤسسة التي ترغب في الإستثمار (المستأجر)، المؤسسة المالية المتخصصة في قرض الإيجار، حيث تشتري الأصل وتؤجره(المؤجر)، ثم المورد الذي يستلم طلب التوريد من مؤسسة القرض الإيجاري، حيث يسلم الأصل للمستأجر ويرسل الفاتورة للمؤجر .

-ترتبط مدة عقد قرض الإيجار بمدة حياة الأصل، وذلك وفق ما تم الإتفاق عليه بين المؤجر والمؤسسة المستأجرة.

-يتم تسديد القرض في شكل أقساط منتظمة، تشمل قيمة إهتلاك الأصل أو تكلفة إستعماله، قيمة الفوائد، إضافة إلى هامش الربح المخصص للمؤسسة المستأجرة، على النحو الذي تم الإتفاق عليه.

- عند انقضاء مدة العقد، يتم تحديد خيار الشراء على النحو الذي يسمح للمؤسسة المستأجرة بإقتناء الأصل، وهذا بالقيمة المتبقية التي تحدد مسبقا في العقد، وللمؤسسة أن تختار هذا الإجراء أو إرجاع الأصل إلى المؤجر أو طلب تمديد العقد وذلك بإعادة التأجير بسعر منخفض.

-تسند مهمة تأمين الأصل وصيانته إلى المستأجر طيلة مدة العقد، بينما تبقى ملكية الأصل لمؤسسة القرض الإيجاري، وهذا على سبيل الضمان للقرض.

3-أشكال قرض الإيجار: صنفت أشكال القرض الإيجاري حسب عدة معايير، من بينها:

معيار الإقامة: قرض الإيجار المحلي وقرض الإيجار الدولي.

معيار موضوع العقد: قرض إيجار المنقولات وقرض إيجار العقارات.

معيار طبيعة العقد:قرض إيجار تشغيلي وآخر تمويلي، ونظرا لطبيعة الدراسة سنركز على المعيار الأخير.

أ-قرض الإيجار التشغيلي: تكون الشركة المؤجرة هي نفسها منتج الأصل محل الإهتمام، لذلك فهي تتحمل مسؤولية الصيانة والتأمين، توريد قطع الغيار للمستأجر، وتحمل مخاطر الإهتلاك والتقادم، ومن أهم سماته المميزة أن ملكية الأصل لا يمكن أن تنتقل إلى المستأجر في ﻧﻬاية العقد.

يعتبر المحاسبون والماليون عقد الإيجار التشغيلي تمويلا خارج الميزانية (تمويل خارجي غير مباشر)، كما تعالج أقساط الإيجار كمصروفات في حساب الأرباح والخسائر في الدفاتر المحاسبية للمستأجر، وبالمقابل تعالج هذه الأقساط باعتبارها كإيرادات لحساب المؤجر.

---

[1] : Pière Conso, Farouk Hemici, opcit,1999, p :458.

ب-قرض الإيجار التمويلي: يتميز قرض الإيجار المالي عن قرض الإيجار التشغيلي في كونه لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه، كما أن ملكية الأصل تنتقل إلى المستأجر في اية العقد، وهذا يتطلب ضرورة تسديد قيمة الأصل كاملة، ويمكن أن يأخذ الصور الآتية[1] :

الإيجار المباشر:ويتم فيه إعادة الأصل المؤجر على حاله بعد إنتهاء فترة التأجير إلى مالكه الأصلي.

الإيجار مع ملكية الأصل بعد اية العقد إلى المستأجر: وطبقا لذلك يكون من حق المستأجر شراء الأصل بعد اية فترة التأجير حسب السعر المحدد مسبقا (أثناء إبرام العقد)، أو حسب القيمة الباقية من الأصل مع مراعاة إهتلاكه .

بناء على ما سبق يمكن إستخلاص ما يلي:

-رغم صعوبة تطبيقه (تحفظ وتردد المستأجر على توقيع العقد) إلا أن قرض الإيجار يعتبر من أكثر مصادر التمويل إستخداما، وذلك نظرا لمزاياه والتي يمكن ذكر البعض منها:

-التمويل الكامل لقيمة الأصل من آلات ومعدات، وهذا غير متوفر في طرق التمويل الأخرى.

-لا يتطلب التمويل بقرض الإيجار تجميد رأس المال العامل أو خطوط الإئتمان، و ذا يوفر السيولة اللازمة لإستخدامات أخرى ذات فائدة، وهذه أهم ميزة خاصة في المراحل الأولى من بداية المشروع.

-تحسين صورة ميزانية المؤسسة، حيث لا تظهر المعدات المؤجرة في جانب الأصول رغم وجودها في حالة تشغيل، بينما تظهر بالمقابل قيمة الإلتزامات في جانب الخصوم، كما تأخذ بعين الإعتبار أقساط الإيجار المدفوعة للمؤجر كأعباء مقابل ما يتحقق من عائد على تلك الأصول .

-يحقق التمويل بالإيجار مزايا ضريبية عندما تقل فترة الإيجار عن العمر الإفتراضي الذي يحسب على أساسه قيمة قسط الإهتلاك، وبذلك تحقق المؤسسة قيمة تفوق القيمة التي تحققها عند إقتناء الأصل دون إستئجاره، وهذا ما يعبر عنه بالوفر الضريبي* .

وللقرض الإيجاري بعض العيوب التي يمكن ذكرها فيما يلي:

-إرتفاع تكلفته من حيث معدلات الفائدة المطبقة عليه مقارنة بتلك المطبقة على القروض الأخرى.

-عدم إلتزام المؤسسة المستأجرة بالدفع عند حلول الآجال المحددة، وهذا يؤدي إلى إرتفاع التكاليف وزيادة المخاطر.

-قد يؤدي فقدان أو تلف الأصل المستأجر إلى تحمل تكاليف مالية جديدة قد لا تأخذ في الحسبان من قبل المؤجر.

---

[1] :بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص8.

*: يحسب بالعلاقة: الوفر الضريبي= معدل الضريبةx(قسط الإيجار السنوي/قسط الإهتلاك).

المطلب الثالث:التمويل الطويل الأجل

تلجأ المؤسسة إلى التمويل الطويل الأجل لتمويل مختلف عمليات الإستثمار التي تقوم ا، كاقتناء التجهيزات والآلات...الخ، وتعتبر مصادر التمويل الطويلة الأجل الجزء المكمل للهيكل المالي فهي تمثل مكونات ما يعرف يكل رأس المال، وتصنف إلى قسمين أساسيين هما: الأموال الخاصة (الأموال المملوكة)، والأموال المقترضة طويلة الأجل.

أولا-الأموال الخاصة: تتكون الأموال الخاصة من مصادر تمويل طويلة الأجل وتتمثل في:

1-الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية مستند ملكية لحاملها،حيث يصبح صاحب السهم مساهما أو شريكا في رأس مال المؤسسة.

ويعرف السهم العادي على أنه:"مستند ملكية، له ثلاث قيم، قيمة إسمية مدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في العقد التأسيسي للمؤسسة، وقيمة دفترية تعادل مجموع حقوق الملكية-التي لا تتضمن الأسهم الممتازة- مقسوما إلى عدد الأسهم العادية، وأخيرا القيمة السوقية التي تعبر عن التقييم الحقيقي للسهم العادي، وتتوقف هذه القيمة على نسبة العائد المتوقع من الأرباح والتوزيعات التي يحصل عليها المستثمر"[1].

إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر تمويل طويلة الأجل فبإمكا ا إصدار أسهم جديدة عادية بقيمة إسمية محددة، ويمكن بيعها للمساهمين القدماء أو لمساهمين جدد.

تحقق الأسهم العادية كمصدر تمويلي طويل الأجل مزايا من وجهة نظر المؤسسة نذكر، منها[2]:

-المؤسسة غير ملزمة بتوزيع الأرباح على حملة الأسهم.

-تمثل الأسهم العادية مصدر تمويل دائم ومستقر.

-إصدار المزيد من الأسهم العادية قد يؤدي إلى إنخفاض نسبة المديونية في هيكل تمويل المؤسسة وهو أمر تترتب عليه زيادة الطاقة الإقتراضية للمؤسسة مستقبلا.

وبالمقابل هناك عيوب تترتب عن إستخدام الأسهم العادية كمصدر تمويل طويل الأجل، منها[3]:

-إرتفاع التكلفة التي تتحملها المؤسسة، نتيجة إرتفاع العائد الذي يطلبه المساهمون نظرا للمخاطر المالية التي يتعرضون لها .

---

[1]: محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،1995، ص307.

[2]: منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر**، مرجع سبق ذكره، ص501.

[3]: محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص308.

-لا تستفيد المؤسسة في التمويل بالأسهم من الوفورات الضريبية، لأن أرباح الأسهم على عكس فوائد القروض لا تعتبر من التكاليف التي تخصم قبل الضريبة.

-إصدار أسهم جديدة يمكن أن يترتب عليه دخول مساهمين جدد، وهذا بدوره قد يقلل من التجانس داخل الجمعية العامة للمساهمين .

2-الأنواع الحديثة للأسهم العادية: ظهرت في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات، أنواع جديدة من الأسهم العادية من أهم هذه الأسهم[1]:

أ-**الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية:**لجأت بعض المؤسسات الأمريكية* إلى إصدار هذا النوع من الأسهم التي يرتبط كل منها بحجم الأرباح التي يحققها قسم معين من الأقسام الإنتاجية للمؤسسة.

بالرغم من المزايا التي يحققها هذا النوع الجديد من هذه الأسهم، إلا أنه يخلق نوعا من تضارب المصالح بين المستثمرين في المؤسسة الواحدة.

ب-الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصومة قبل حساب الضريبة:ظهر هذا النوع من الأسهم في الولايات المتحدة عندما أصدرت تشريعا ضريبيا يسمح للمؤسسات التي تبيع حصة من أسهمها العادية لمستخدميها بغرض مشاركتهم في ملكية المؤسسة، حيث تخصم التوزيعات على تلك الأسهم قبل إحتساب الضريبة.

كما نص هذا التشريع على إعفاء المؤسسات المالية التي تمنح قروضا للمستخدمين، بهدف تمويل شراء الأسهم من دفع الضريبة بـ 50% من الفوائد التي تحصل عليها، وبالتالي يسمح هذا الخصم الضريبي للمقرض من تخفيض معدل الفائدة على القرض، وهذا ما يعني تخفيض تكلفة شراء الأسهم.

يقوم المقرض بتسديد أصل القرض وفائدته سواء من نصيبه في التوزيعات التي تتولد عن الأسهم المشتراة أو من مساهمات مالية إضافية تقدمها له المؤسسة المصدرة للأسهم، على أن تخصم قيمتها من الإيرادات قبل حساب الضريبة.

ت-الأسهم العادية المضمونة:هي أسهم تعطي لحاملها الحق في مطالبة المؤسسة بالتعويض في حالة إنخفاض قيمتها السوقية إلى حد معين، وخلال فترة معينة بعد إصدارها، وهي بذلك تختلف عن الأسهم العادية، ومن ميزاتها[2]:

---

[1]: منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص:504 -505.

*:شركة "جنرال موتورز" أصدرت مجموعة من الأسهم من فئة "E" ربطت فيها التوزيعات بالأرباح التي يحققها قسم إنتاج أنظمة المعلومات الإلكترونية ، ومجموعة أخرى من فئة "H" خاصة بقسم إنتاج أجزاء الطائرات، وهذا في سنة 1988.

[2]: نفس المرجع، ص507.

-تمكن المستثمر من تحقيق أرباح رأسمالية، عند كل إرتفاع في القيمة السوقية للأسهم.
-لا يمكن أن تتجاوز الخسائر قيمة الفرق بين سعر الشراء والسعر الأدنى للقيمة السوقية للسند.
-تدفع قيمة التعويض عن الخسائر نقدا، أو في صورة أسهم ممتازة، ويعتبر الأسلوب الأخير أحسن من حيث عدم تعرض المؤسسة لمخاطر التصفية التي يمكن أن يؤدي إليها التعويض النقدي.

3-الأسهم الممتازة: تمثل الأسهم الممتازة مستند ملكية لحاملها، شأ ا شأن الأسهم العادية، لها قيمة إسمية محددة عند إصدارها، وتجمع الأسهم الممتازة بين سمات الأسهم العادية والسندات، فالسهم الممتاز يشبه العادي من حيث أن صاحبه ليس له الحق في المطالبة بتوزيع الأرباح عند إقرار المؤسسة عدم توزيعها، وكذلك لحملة الأسهم الممتازة الحق في شراء الأسهم الممتازة المصدرة (الجديدة).

ومن جهة أخرى تشبه الأسهم الممتازة السندات في سمات منها:
-نصيب السهم الممتاز من الأرباح محدد بنسبة مئوية معلومة مسبقا من القيمة الإسمية للسهم.
-لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في الحصول على الأرباح وفي الحصول على نصيبهم في حالة التصفية.

وتسمح الأسهم الممتازة كمصدر تمويل طويل الأجل بالنسبة للمؤسسة بتحقيق مزايا أهمها[1] :
-إصدار المزيد منها يؤدي إلى تخفيض نسبة المديونية وبالتالي إرتفاع درجة الإستقلالية المالية.
-المؤسسة غير ملزمة بتوزيع الأرباح، وهذا يؤدي إلى زيادة قدرة التمويل الذاتي وذلك بضم الأرباح المحتجزة إلى مختلف مصادر التمويل الذاتي الأخرى.

أما العيوب التي يمكن تسجيلها على هذا النوع من التمويل فيمكن ذكر أهمها:
-إرتفاع تكلفتها نظرا للمخاطر المالية التي يتعرض لها حملة الأسهم الممتازة.
-لا تحقق وفورات ضريبية لأن أرباح الأسهم الممتازة ليست من التكاليف التي تخفض من الضريبة.

4-**الأنواع الحديثة للأسهم الممتازة:**ظهرت في بداية الثمانينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، منها[2]:

أ-الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة:تختلف عن الأسهم الممتازة التقليدية من حيث نسبة التوزيعات التي تكون ثابتة ومحددة بنسبة معينة من القيمة الإسمية للسهم، بينما تتغير نسب التوزيعات في الأسهم الجديدة وفقا لمعدل العائد على أنواع السندات الحكومية(سندات الخزينة)، على أن يتم تعديل نصيب السهم من الأرباح مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، وهذا تبعا لتغير معدل عائد تلك السندات.

ب-الأسهم الممتازة التي لها حق التصويت: تمنح هذه الأسهم لحملة الأسهم العادية، كتعويض عن إنخفاض القيمة السوقية للسهم العادي، كما تطرقنا لها في الأسهم العادية المضمونة.

---

[1]:محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره ، ص311.
[2]:منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر**، مرجع سبق ذكره، ص509.

5-التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي أحد المصادر الخاصة التي تستعين ا المؤسسة في تمويل نشاطها وإحتياجا ا دون اللجوء إلى الغير.

ويعرف التمويل الذاتي على أنه:"الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح، ويعني الجزء المتاح للقدرة على التمويل الذاتي"[1].

أهميته:يمثل التمويل الذاتي رأس المال الضمني للمؤسسة الممكن إعادة إستثماره في النشاط إنطلاقا من الفوائض الناتجة عن الإستغلال، فهو مكمل أساسي وضروري لكل عمليات الإقتراض، فقد يجنب المؤسسة الإستدانة من خلال إستخدام كلي لمواردها الداخلية، كما قد يستعمل في تحقيق الأغراض الآتية[2]:

-إمكانية تمويل الإستثمارات بحيث يؤخذ بعين الإعتبار في برنامج الإستثمار.

-تحقيق شرط التوازن المالي* الدائم عن طريق زيادة الأموال الخاصة بقيمة التمويل الذاتي.

-إمكانية تغطية إحتياجات دورة الإستغلال.

-يشكل التمويل الذاتي متغيرا إستراتيجيا في نمو المؤسسة وتوسعها، فمن خلال وجود حجم التمويل الذاتي بقدر كافي تستطيع المؤسسة رفع درجة الإستقلال المالي وحرية إتخاذ القرارات.

-قد يعتبر التمويل الذاتي مؤشرا يدل على مردودية المؤسسة وسلامة إختيارا ا المالية.

5-2-مكوناته:بإعتباره موردا ماليا سنويا متجددا، فإنه يتكون من العناصر الآتية: الإهتلاكات، المؤونات والأرباح المحتجزة، فالتمويل الذاتي يحسب بالعلاقة الآتية :

التمويل الذاتي = الإهتلاكات + المؤونات ذات الطابع الإحتياطي + الأرباح المحتجزة

أ-الإهتلاكات: تعرف الإهتلاكات على أ ا:"عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول، ناتج عن إستعماله بمرور الزمن أو عن تطور التكنولوجيا أو آثار أخرى"[3].

كما تعرف أيضا "الإهتلاكات بصفة عامة هي الملاحظة المحاسبية للخسارة الواقعة على قيمة الأصول الثابتة والتي تتدنى قيمتها حتميا مع مرور الزمن بفعل الإستعمال أو التقادم، بحيث تسمح هذه العملية من إعادة تكوين الأموال المستثمرة"[4].

---

[1] : Pière Conso, Farouk Hemici, Op.cit, p248.

[2]: Denis Babusiaux, **Décision d’investissement et calcul économique dans l’entreprise**, éditions Economica-paris 1990 ,pp :389-390.

* :يتحقق عندما تغطي مصادر التمويل الطويلة الأجل الإستخدامات الثابتة من جهة ومن جهة ثانية تغطي مصادر التمويل القصيرة الأجل الأصول المتداولة .

[3] :ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير- تحليل مالي**، مرجع سبق ذكره، ص27.

[4] :عاشور كتوش، **المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط الوطني للمحاسبة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص15.



بصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاثة مفاهيم أساسية للإهتلاكات، وهي على النحو التالي:

المفهوم الإقتصادي: يعبر الإهتلاك عن توزيع تكلفة الإستثمار على مدة إستعمال هذا الإستثمار.

المفهوم المحاسبي:هو طريقة محاسبية لتصحيح تقييم الأصول، وهو يؤكد تناقص قيمة الأصول القابلة للإهتلاك بمرور الزمن، بالإستعمال أو نتيجة للتطورات التقنية أو أي سبب آخر.

المفهوم المالي:يهدف الإهتلاك إلى خلق موارد أساسية لتجديد الأصول، وهو يشكل رأس مال مهتلك موجه لتمويل الأصول الجديدة.

تجدر الإشارة إلى أن تسجيل الإهتلاكات يكون سنويا، وبصورة إجبارية، حتى وإن لم تحقق المؤسسة نتيجة إيجابية خلال الدورة المالية، وبذلك تضاف إلى مجموع الأعباء التي تتحملها المؤسسة، وتخصم من النتيجة الإجمالية له للحصول على النتيجة الصافية للدورة[1].

ب- المؤونات:تعرف المؤونات حسب المخطط الوطني للمحاسبة على أ ا: "مبالغ مالية مرصودة لمواجهة حوادث محتملة لها تأثير مباشر على نشاطات المؤسسة"[2].

كما تعرف أيضا على أ ا :"مبالغ مالية ترصد لمقابلة إنخفاض غير قيمة الأصول الثابتة"[3].

يتم تخصيص المؤونات للعناصر التي تتناقص قيمتها بشكل إستثنائي (غير الإستثمارات)، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات هي:

- مؤونات تدهور قيم عناصر المخزونات .
- مؤونات تدهور قيم الحقوق من زبائن ، أوراق مالية وتجارية...إلخ.
- مؤونات الأعباء والخسائر من أخطار وضمانات...وغيرها .

يتم تكوين المؤونات إستنادا إلى مبدأ الحيطة والحذر، ويتم تسجيلها بالدفاتر المحاسبية، بغض النظر عن نتيجة الدورة إيجابية كانت أو سلبية، من أجل المحافظة على صدق الوضعية المالية للمؤسسة، ممثلة في قائمة الميزانية، وهذا يساهم في بناء نظام معلومات محاسبي يتصف بالفعالية.

-إن المؤونات التي يمكن إعتبارها كعنصر من مكونات التمويل الذاتي هي المؤونات ذات الطابع الإحتياطي فقط، أي تلك المتعلقة بالأعباء والخسائر المحتملة التي تواجهها المؤسسة عند حدوثها خلال

---

[1] :أنظر المادة 718 من القانون التجاري الجزائري، الصادر في: 1975/09/26 ، المعدل والمتمم بناء على المرسوم التشريعي رقم:08/93 المؤرخ في:1993/04/12.

[2]:محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،1992، ص185.

[3] :ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير- تحليل مالي**، مرجع سبق ذكره، ص28.

الدورة المالية، أما إذا لم تحدث فإ ا تبقى على الدوام تحت تصرف المؤسسة، حيث تفرض عليها ضرائب في اية السنة المالية، ويحول الجزء الباقي إلى إحتياطات التي تشكل عنصرا من عناصر التمويل الذاتي.

ت-الأرباح الصافية غير الموزعة: تعرف على أ ا:"تلك الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الإجمالية بعد إقتطاع الضريبة والتوزيعات على الأرباح، بمعنى الجزء المتبقي بعد إقتطاع الضرائب المطبقة من النتيجة الإجمالية للدورة "*، وهي بذلك تعبر عن ما حققته المؤسسة فعلا من نشاط خلال الدورة المالية (النتيجة الصافية للدورة) .

يمكن أن تتحدد النتيجة وفق إحدى الطريقتين:

-من الميزانية: وذلك من خلال الفرق بين الأصول والخصوم.

-من قائمة التدفقات النقدية: وذلك بحساب الفرق بين مجموع النواتج ومجموع التكاليف.

- يمكن أن تأخذ النتيجة حسب قرار مجلس إدارة المؤسسة أحد الإتجاهين عند توزيعها:

-توزيع جزء منها على المساهمين والمستخدمين، حيث يحدد مقداره وفقا للسياسة المالية المنتهجة من قبل مسيري المؤسسة.

-يتم تحويل الجزء الباقي غير الموزع من النتيجة الصافية إلى نتائج قيد التخصيص، وهذا ما يشكل جزء من التمويل الذاتي للمؤسسة.

5-3-مزايا التمويل الذاتي: يمكن ذكر أهمها فيما يلي[1]:

-يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأول والأساسي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يتعذر عليها الحصول على حاجتها من الأموال من مصادر أجنبية، وخاصة عند إنعدام الضمانات أو ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على القروض.

-يعتبر التمويل الذاتي أهم مصدر لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة، حيث لا يحمل المؤسسة أية أعباء عند قرار الرفع من رأس مالها، أين يتم تمويل إستثمارات المؤسسة بواسطة مدخرا ا، مما يقلل من مخاطر الإستثمارات الجديدة.

-يحافظ على الإستقلالية المالية للمؤسسة، إذ لا تقع عليه رقابة من قبل الدائنين، كما يتيح للمؤسسة حرية التصرف فيه من حيث تخصيصه للإستثمار، تسديد الديون، توزيعه على الشركاء أو تمويل دورة الإستغلال .

---

* :تخضع النتيجة الإجمالية للدورة للضريبة على أرباح الشركات (IBIC) حسب قانون الضرائب المباشرة الجزائري.

1 :عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص129.

-إستفادة المؤسسة من التخفيضات الجبائية، بإعتبار أن الإهتلاكات تمثل الجانب الأوفر من التمويل الذاتي، وبما أ ا معفاة من الضريبة، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض الوعاء الضريبي للمؤسسة، بما يساوي قيمة الإهتلاكات المسموح خصمها ضريبيا، وبالتالي يمكن إعتبار القيمة المخصومة ضريبيا بمثابة قرض مقدم للمؤسسة من طرف المصالح الضريبية .

-يتيح للمؤسسة فرصة إعادة إستثمار الأرباح المحتجزة، في حالة عدم أخذ المساهمين لنصيبهم منها، مما يدعم القدرة الإقتراضية للمؤسسة بواسطة حقوق الملكية .

5-4-عيوب التمويل الذاتي: للتمويل الذاتي بعض السلبيات التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي[1] :

-إن الإعتماد الكلي على التمويل الذاتي يسمح بزيادة رأس المال بشكل بطيء، وهذا قد يؤدي إلى عدم الإستفادة من الفرص الإستثمارية المتاحة والمربحة.

-قد يؤدي عدم توزيع الأرباح على المساهمين والمستخدمين إلى قلة الإهتمام بالمؤسسة .

-قد يؤدي التمويل الذاتي إلى إضعاف العائد بسبب تقصير الإدارة في دراسة أهم مجالات إستخدام هذه الأموال، وذلك بخلاف الأموال الأجنبية، وقد يكون من الأمثل توزيعها على الشركاء لإستثمارها في مشاريع أكثر مردودية .

ثانيا-الأموال المقترضة: قد لا تكفي الأموال الخاصة لتلبية إحتياجات المؤسسة التمويلية على المدى الطويل، فيكون اللجوء إلى الأموال المقترضة الطويلة الأجل أمرا لامناص منه قصد ضمان تمويل الإستثمارات وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة على المدى الطويل، ويأخذ الإقتراض الطويل الأجل صورتين أساسيتين هما : القروض الطويلة الأجل، والسندات .

1-القروض الطويلة الأجل:تتحصل عليها المؤسسة من البنوك والهيئات المالية المتخصصة، وقد يصل تاريخ إستحقاقها إلى ثلاثين سنة، ومن أهم الخصائص المميزة لهذا القرض أنه يتم وفقا لشروط محددة يتم التفاوض حولها بين المؤسسة والهيئة المعنية بالإقراض، وتتمثل أهم هذه الشروط عادة في مبلغ القرض، معدل الفائدة، مدة القرض، طريقة التسديد (قد يتم التسديد مرة واحدة في تاريخ إستحقاق متفق عليه، أو قد يتم على أقساط متساوية* في تواريخ معلومة)، طبيعة الضمانات في حالة طلبها من المقرض...إلخ.

2- السندات:"يمثل السند مستند مديونية طويل الأجل تصدره المؤسسة ويعطي لحامله الحق في الحصول على عائد سنوي ثابت والحق في إسترجاع قيمته بعد مرور مدة محددة"[2].

---

1 : عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص130.

* :تتضمن قيمة القسط جزء من القرض إضافة إلى الفوائد السنوية .

2 :سيد الهواري، **مدخل إلى الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص43.

تختلف السندات عن الأسهم في عدة نقاط منها :

-يعتبر حامل السند دائنا للمؤسسة، بينما يعتبر المساهم شريكا لها.

-لحامل السند الحق في الحصول على عائد سنوي ثابت حتى وإن لم تحقق المؤسسة ربحا.

-في حالة تصفية المؤسسة، لحامل السند الأولوية في إسترداد حقوقه قبل حملة الأسهم .

2-1-مميزات القرض السندي: تتميز السندات بمجموعة من الخصائص منها[1]:

أ-القيمة الإسمية للسند: تشير إلى قيمة الأموال المقترضة الممثلة في السند، وهي أيضا القيمة المعتمدة لحساب الفوائد، تسمى عادة بالسعر التعادلي أو النظامي (Prix Statutaire).

ب-قيمة الإصدار:قيمة الإصدار هي المبلغ الحقيقي المدفوع من طرف المكتتب، يمكن أن تكون هذه القيمة مساوية أو أقل من القيمة الإسمية للسند .

ت-علاوة الإصدار: بهدف توظيف مالي أحسن للمدخرين، يكون سعر إصدار السندات أقل من قيمتها الإسمية، في هذه الحالة يسمى الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الإسمية بعلاوة الإصدار.

ث-مدة القرض السندي:تبدأ من تاريخ بداية حساب الفوائد المرتقبة إلى تاريخ تسديد آخر سند، وهي تختلف عن مدة إصدار القرض التي تتعلق بفترة معينة ومحددة.

2-2-أشكال أخرى للسندات: في بداية الثمانينات تم إستحداث أشكالا جديدة للسندات تختلف عن السندات التقليدية، يمكن ذكر البعض منها[2]:

أ-السندات ذات القسيمة الصفرية: هذا النوع من السندات لا يحمل معدلات فائدة، فهي تباع بخصم على القيمة الإسمية، بشرط أن يسترجع المستثمر هذه القيمة عند تاريخ الإستحقاق، كما يمكن بيعها بالسعر السائد في السوق في حالة الرغبة في التخلص منها قبل تاريخ الإستحقاق، ويمثل الفرق بين القيمة المدفوعة لشراء السند وبين القيمة الإسمية أو سعر البيع مقدار الفائدة الذي يحققه المستثمر.

ب-السندات ذات معدل الفائدة المتحرك: أستحدثت لمعالجة موجة التضخم التي أدت إلى رفع معدلات الفائدة، مما ترتب عليه إنخفاض القيمة السوقية للسندات.

تعالج السندات ذات معدل الفائدة المتحرك هذه المشكلة من خلال تحديد سعر فائدة أولي يعمل به لمدة ستة أشهر، ويعاد النظر فيه كل نصف سنة بهدف تعديله وجعله يتماشى مع معدلات الفائدة الجارية في السوق.

---

[1] : Pière Conso, Farouk Hemici, Op-cit, 1999, p421.

[2] :منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص:519-520.

ت-السندات ذات الدخل: هي سندات لا يمكن لحاملها أن يطالب بالفوائد في السنوات التي لم تحقق فيها المؤسسة أرباحا، لكن قد يوجد في بعض عقود الإصدار ما يلي:

-يحصل حامل السند على فوائد عن سنة لم تحقق فيها المؤسسة أرباحا، وذلك من أرباح سنة لاحقة.

-ضرورة قيام المؤسسة بحجز جزء من الأرباح لسداد قيمة السندات عندما يحل تاريخ إستحقاقها.

-يكون لحاملها الحق بأن يصبح مساهما في المؤسسة بعد تحويل سنداته إلى أسهم .

ث-السندات الرديئة (Junk Bonds): قد أستحدثت لتمويل إمتلاك أعضاء مجلس الإدارة لحصة كبيرة في رأس مال المؤسسة التي يديرو ا، وذلك بإصدار قروض تستخدم حصيلتها لشراء أكبر عدد ممكن من أسهمها المتداولة في السوق، حيث يترتب عن ذلك زيادة كبيرة في نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة، بشكل يجعل الإستثمار في تلك السندات محفوفا بقدر كبير من المخاطر، وهذا ما يقتضي أن يكون معدل الكوبون الذي يحصل عليه المستثمر مرتفعا ليعوض تلك المخاطر.

2-4-مزايا وعيوب التمويل بالإقتراض: يترتب عن التمويل بالإقتراض مزايا وعيوب كما يلي:

أ-المزايا: -يعتبر التمويل بالإقتراض أقل تكلفة مقارنة بمصادر التمويل الطويلة الأجل الأخرى، وهذا بسبب الوفورات الضريبية الناتجة عنه، وبسبب تعرض المقرضين لمخاطر أقل من تلك التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية والممتازة .

-ليس للمقرضين الحق في التصويت في الجمعية العامة .

-تعتبر تكلفة التعاقد على القروض وتكلفة إصدار السندات منخفضة بالمقارنة مع تكلفة إصدار الأسهم

-إن تكلفة الإقتراض المتمثلة في معدل الفائدة لا تتغير بمستوى الأرباح .

ب-العيوب: أما عيوب التمويل بالإقتراض فيمكن ذكر البعض منها :

-قد يؤدي الفشل في سداد الفوائد أو أصل الدين في المواعيد المحددة إلى تعريض المؤسسة للإفلاس

-للقروض تاريخ إستحقاق عكس الأسهم، لذلك ينبغي توفير قدر كاف من السيولة للوفاء بالدين في التاريخ المناسب.

-قد لا يكون الإقتراض طويل الأجل متاحا لكل المؤسسات .

-قد يفرض المقرض على المؤسسة في عقد الإقتراض بعض القيود، كحظر بيع وشراء الأصول الثابتة، حظر الحصول على قروض جديدة.

تشكل تكلفة التمويل أهم العوامل التي يجب أن تأخذ بعين الإعتبار عند إتخاذ قرارات التمويل، فمصدر التمويل الأقل تكلفة عادة هو أول ما يتم اللجوء إليه، وهذا ما نتناوله في المبحث الثاني.



المبحث الثاني:تكلفة مصادر التمويل والقرارات المحددة لهيكل رأس المال العامل

إن معرفة تكلفة الأموال تعتبر عنصرا مهماً وأساسياً في عملية اتخاذ قرارات التمويل أي المفاضلة بين البدائل المتاحة للوصول إلى القرار المالي السليم والملائم.

ونظراً لعدم وجود قواعد متفق عليها ثابتة ومحددة من الناحية الحسابية في تحديد تكلفة الأموال فإن جميع المداخل المختصة بدراسة تكلفة الأموال تعتمد في تقدير تلك التكلفة على مقدار العائد المتوقع ومحاولة أن يكون التمويل باتجاه المصدر الأقل تكلفة والذي يحقق أكبر عائد، أما بالنسبة لمصادر التمويل (حجم الأموال المتاحة) فإن حجمها يختلف بإختلاف التكلفة فيزداد حجم الأموال المتاحة عندما ترتفع تكلفتها و يقل حجمها بإنخفاض تكلفتها. سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم عرض مختصر حول تكلفة التمويل القصير الأجل والمتوسط الأجل، ثم نستعرض تكلفة مصادر التمويل الطويلة الأجل، وبعدها نتناول أهم القرارات المحددة لرأس المال العامل موضحا التأثير المتبادل بين قرار التمويل وقرار الإستثمار.

المطلب الأول:تكلفة مصادر التمويل القصيرة الأجل

إن إستعمال مختلف مصادر الأموال من طرف المؤسسة يترتب عليه تحمل تكلفة، يطلق عليها مصطلح تكلفة التمويل، التي يجب أن تتميز عن تكلفة رأس المال، فماذا نعني بتكلفة التمويل؟

تكلفة التمويل: تعني تكلفة خليط الأموال التي تتكون منها مصادر التمويل في المؤسسة والذي يعتبر رأس المال أحد عناصرها.

يتطلب حساب تكلفة مختلف مصادر التمويل القصير الأجل الوقوف على تكلفة الإئتمان المصرفي وتكلفة الإئتمان التجاري، ويمكن توضيح ذلك:

أولا-تكلفة الإئتمان المصرفي:تنحصر تكلفة الإئتمان المصرفي أساسا في معدل الفائدة المطبق على القروض التي تمنحها البنوك للمؤسسة، وكذلك في تكلفة الخصم والعمولات المرتبطة بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ إستحقاقها.

عند حساب تكلفة الاقتراض يجب التمييز بين التكلفة الظاهرة للقروض والتكلفة الحقيقية أي:

أ-التكلفة الظاهرة :وهي عبارة عن المعدل الذي يحقق المساواة بين المبلغ المقترض من جهة وبين القيمة الحالية للفوائد السنوية مضافا إليها القيمة الحالية للمبلغ الأساسي للقروض والمسدد في اية المدة.

المبلغ المقترض=القيمة الحالية للفوائد+القيمة الحالية للقرض الواجب تسديده في اية المدة.

ب–التكلفة الحقيقية: تعرف بأ ا التكلفة الحقيقية التي تتحملها المؤسسة فعلاً بعد الاستفادة من الوفر المحقق من تطبيق الضريبة على الأرباح، وذلك على اعتبار أن القانون الضريبي يعتبر الفوائد التي تدفعها المؤسسة لقاء الأموال المقترضة تكلفة معفاة من الضرائب.

إذا رمزنا: K =التكلفة الظاهرة Ke = التكلفة الحقيقية r = معدل الفائدة

T = معدل الضريبة E = مبلغ القرض

فإنه يمكن حساب التكلفة الحقيقية للقرض حسب القانون التالي: **Ke=r (1-T)**

ثانيا-تكلفة الإئتمان التجاري: "تشير تكلفة الإئتمان التجاري إلى مقدار الخصم المسموح به للمشتري للإستفادة منه لو أنه قام بالدفع نقداً، ولم يؤجل التسديد إلى ما بعد الفترة الزمنية التي ينبغي الدفع خلالها من أجل أن يستفيد بالخصم، ولذلك فإن مقدار هذا الخصم يعتبر تكلفة للتمويل بالائتمان التجاري خلال الفترة المحددة"[1]. ولحساب تكلفة هذا المصدر لابد من معرفة عدة نقاط :

أ-صافي فترة الإئتمان:حيث غالبا ما ينص على هذه الفترة فقد يذكر صافي 30 أو 40يوم أو أكثر، فعند ما تبدأ فترة الائتمان يتطلب الأمر سداد المبلغ بالكامل خلال الفترة الصافية المذكورة.

ب-الخصم النقدي: قد تتضمن شروط الإئتمان الممنوحة للمنشأة الصيغة التالية:

(3 /10،ن/ 30) وهذا يعني إذا تم دفع الكمبيالة خلال (10) أيام من تاريخ تحرير الفاتورة يحصل المشتري على خصم نقدي(3%) من قيمتها، وإذا لم يتم الدفع خلال فترة التمتع بالخصم النقدي يدفع المبلغ كاملا خلال (30) يوم.

المطلب الثاني:تكلفة مصادر التمويل الطويلة الأجل

إن إستعمال الأموال الطويلة الأجل يحمل المؤسسة تكلفة يطلق عليها مصطلح تكلفة رأس المال، وباعتبار أن الأموال الطويلة الأجل جزء مكمل للهيكل التمويلي المحتمل لا بد من حساب تكلفة كل مصدر من هذه المصادر.

أولا-تعريف تكلفة رأس المال:

"تكلفة رأس المال هي معدل المردودية، أي ذلك المعدل الذي يحافظ على قيمة الأموال المستخدمة من قبل المستثمر، أو هي معدل المردودية الأدنى المطلوب تحقيقه من المشاريع الإستثمارية بالطريقة التي تضمن لصاحب رأس المال مردودية قابلة للمقارنة مع مردودية أخرى يمكن الحصول عليها من السوق

1:- www.intfotechaccountants.com/forums/showthread.php?t=103.

في نفس مرتبة المخاطرة أو تبعا لمعدل مردودية يحدد مسبقا(تكلفة رأس المال المرجعية)"[1].

إن تكلفة رأس المال هي الحد الأدنى لمعدل العائد الذي تعتبر المؤسسة على أساسه كل إستثمار جديد له مردودية .

1-تكلفة القروض الطويلة الأجل: "تتمثل في معدل العائد الواجب كسبه على الإستثمارات الممولة بالقروض من أجل أن لا تتأثر المكاسب المرتبطة بحملة الأسهم العادية"[2]. وعليه فإن تكلفة التمويل بالإقتراض هي مبلغ الفائدة السنوية المدفوعة عن أصل القرض .

تكلفة الإقتراض=الفائدة/أصل القرض أي : Ke=F/E

حيث: Ke: تكلفة القرض (دون إدخال الضريبة)

F: نفقات الفوائد المترتبة عن القرض.

E: المبلغ المقترض (أصل القرض)

بإدراج تأثير عامل الزمن على القيمة النقدية، فإن تكلفة الديون تصبح عبارة عن معدل الإستحداث الذي يجعل القيمة الحالية مجموع الإيرادات المترتبة عن القرض مساوية مجموع النفقات التي تتمثل في تسديدات القرض والفوائد

ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الآتية:

$$E = \frac{f1}{(1+r)} + \frac{f2}{(1+r)} .... + \frac{fn}{(1+r)^n}$$

ويمكن كتابة العلاقة بالشكل التالي :

$$E = \sum_{t=1}^{n} \frac{fi}{(1+r)^i}$$

حيث: E: مبلغ القرض. r:معدل الفائدة.

F_t: نفقات الفوائد المترتبة عن أصل القرض خلال الفترة حيث (t=1....n).

وبما أن طريقة تسديد القرض الأكثر شيوعا هي طريقة الأقساط الثابتة، يمكن كتابة العلاقة السابقة بالشكل الآتي:

$$E = \sum_{t=1}^{n} \frac{A}{(1+r)^t}$$

حيث : E: هو مبلغ القرض

A: مبلغ القسط الثابت (الفائدة السنوية+القيمة المسددة من القرض)

r:معدل الفائدة

---

[1] :بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص16.

[2] : سيد الهواري، مرجع سبق ذكره ، ص102.

2-تكلفة الديون بإدخال التأثير الضريبي: تعتبر الفوائد السنوية المدفوعة لتسديد القرض من التكاليف الخاضعة للضريبة وهذا يؤدي إلى تخفيض وعاء الإيرادات الخاضع للضريبة، وعليه فإن الديون تستفيد من إمتياز جبائي، وهذا ما يجعل تكلفتها أقل من تكلفة الأموال الخاصة[1]، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية: تكلفة الديون بعد الضريبة=معدل الفائدة على القرض[1-معدل الضريبة].

أي : KE=Ke(1-T) لدينا: Ke=F/E

إذن : KE=F/E(1-T)

حيث : KE: تكلفة الديون بعد الضريبة.

Ke: معل الفائدة

T: معدل الضريبة

إذن من خلال إدخال التأثير الضريبي على تكلفة الديون فإن هذه التكلفة تنخفض وبالتالي تحقق المؤسسة وفورات ضريبية، وهذا ما يجعل المؤسسات تفضل التمويل بالديون.

تعتبر السندات من أهم مصادر التمويل الطويلة الأجل.

ثانيا-تكلفة السندات: يمكن إجمال تكلفة السندات في الآتي:

- الفائدة السنوية على السندات وتكون بمعدل ثابت على قيمة السندات الإسمية .
- مصاريف وعمولة إصدار السندات.
- عمولة توزيع السندات.
- خصم إصدار السندات أي إصدار السندات بقيمة أقل من قيمتها الإسمية .

ويمكن إحتساب تكلفة التمويل للسند الواحد كما يلي :

تكلفة التمويل للسند الواحد = إجمالي التكلفة السنوية للسند/ متوسط الإستثمار للسند

حيث أن:

إجمالي التكلفة للسند الواحد= الفائدة السنوية على السند + نصيب السند من عمولة الإصدار بعد توزيعها على سنوات السند.

متوسط الإستثمار للسند= (القيمة الإسمية للسند+القيمة التي يصدرها)/2

ثالثا-تكلفة الأموال الخاصة: تعتبر الأموال الخاصة من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل إستثمارا ا، وإستعمال هذه الموارد لا يكون با ان بل يترتب عليه دفع اية كل سنة حصص من الأرباح المحققة لحملة الأسهم والشركاء في المؤسسة.

---

[1]: Denis Babusiaux, OP-CIT**, éditions Economica-paris** , 1990 ,p:380.

وتعبر تكلفة الأموال الخاصة عن معدل المردودية الأدنى الواجب تحقيقه حتى يمكن المحافظة على الإيرادات المتوفرة لحملة الأسهم بدون تغيير، أو بتعبير آخر الحفاظ على القيمة الإسمية للسهم[1].

يمكن الحصول على تكلفة الأموال الخاصة بعدة طرق منها:

أ- تكلفة الأموال الخاصة بالتقييم المحاسبي:تعتبر هذه الطريقة من أبسط طرق حساب تكلفة الأموال الخاصة، إذ يكفي معرفة قيمة الأموال الخاصة وقيمة الأرباح الصافية لحساب هذه التكلفة:

فإذا وضعنا: B: الأرباح الصافية S :الأموال الخاصة K_s: تكلفة الأموال الخاصة.

$$Ks=B/S$$

هذه الطريقة لا تأخذ بعين الإعتبار عامل الزمن وتوقيت الحصول على الأرباح من جهة، ومن جهة ثانية التغيرات الخارجية المتوقعة في السوق التي غالبا ما تكون بعيدة عن التقدير الحقيقي.

ب- تكلفة الأموال الخاصة بالتقييم السوقي: تعتمد هذه الطريقة لحساب تكلفة الأموال الخاصة على تقييم كل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

1- تكلفة الأسهم العادية: تتمثل تكلفة الأسهم العادية في حصص الأرباح التي تدفعها المؤسسة سنويا لحملة الأسهم العادية بالإضافة إلى مصاريف إصدار وإكتتاب الأسهم، ويمكن حسا ا من خلال إستخدام العلاقة الآتية :

$$P_0 = \sum_{t=1}^{n} \frac{dt}{(1+r)^t} + \frac{p_n}{(1+r)^n}$$

حيث : P_0 : هي القيمة النظرية للسهم عند بداية إصداره.

r: معدل الإستحداث ، أي معدل المردودية الذي يقبل به المساهم .

dt: هي حصص الأرباح المستقبلية التي تدفعها المؤسسة لحملة الأسهم خلال الفترة t .

P_n: سعر السهم المتوقع في السوق خلال الفترة (t=1…..n).

إذا افترضنا أن قسيمة الأرباح ثابتة وغير متناهية، فإن العلاقة السابقة تصبح على الشكل الآتي:

$$r=d/p$$

حيث: r :تكلفة السهم، d:قسيمة الأرباح السنوية للسهم، p : قيمة السهم السوقية .

حسب نموذج "قوردن-شابيرو" (Gordon-Chapiro)[2] الذي يفترض أن قسيمات الأرباح تنمو بمعدل ثابت (g) فإن تكلفة الأسهم العادية تعطى بالعلاقة الآتية :

$$r=d/p+g$$

حيث: d:حصة الأرباح في السنة الأولى للسهم، p :سعر السهم، g: معدل ثابت لنمو الأرباح.

---

[1]:Denis Babusiaux, OP-CIT, **éditions Economica-paris** , 1990, p:381

[2] : Idem, p:383.

2- تكلفة الأسهم الممتازة: تمثل تكلفة الأسهم الممتازة قيمة العائد الواجب تحقيقه على الإستثمارات الممولة عن طريق هذا النوع من الأسهم.

يعبر عن معدل هذا العائد بنسبة توزيعات السهم الواحد الممتاز إلى صافي قسيمة السهم، أي سعر بيع السهم مخصوما منه تكاليف الإصدار، وبذلك يمكن صياغة المعادلة الآتية:

$$k_s = dt/p(1-F)$$

حيث: K_s: تكلفة السهم الممتاز p : سعر السهم الممتاز.

dt : التوزيعات السنوية من حصص الأرباح التي يحصل عليها حملة الأسهم الممتازة.

F : نسبة تكاليف الإصدار إلى سعر السهم.

تمثل p(1-F) القيمة السوقية للسهم عند بيعه، أو ما يسمى بصافي سعر السهم.

إن التوزيعات من حصص الأرباح على حملة الأسهم- العادية والممتازة- لا تعتبر من المصاريف التي تخصم من الإيرادات الخاضعة للضريبة، وعلى هذا الأساس فإن التمويل عن طريق الأسهم لا يتولد عنه وفورات ضريبية، بمعنى أن تكلفة كل من الأسهم العادية والممتازة هي تكلفة حقيقية تتحملها المؤسسة.

3- تكلفة التمويل الذاتي: للتمويل الذاتي تكلفة كغيره من مصادر التمويل الأخرى بالرغم من صعوبة قياسها أحيانا، فتكلفة التمويل الذاتي تعبر عن معدل المردودية الأدنى الواجب تحقيقه من طرف المؤسسة عند إستخدامها هذه الأموال في تمويل إستثمارا ا، أو "هو معدل الإستحداث الذي يقبل به المساهم عند إستثماره لأمواله في المؤسسة"[1].

يتميز التمويل الذاتي عن غيره من مصادر التمويل الخاصة من جانبين[2] :

أ-**من الجانب الضريبي:** يعفى الجزء الأكبر من التمويل الذاتي (الإهتلاكات) من الضريبة، حيث تخصم قيمة مخصصات الإهتلاكات من وعاء الإيرادات الخاضع للضريبة، وبالتالي يترتب على التمويل الذاتي تحقيق وفورات ضريبية مما يجعله أقل تكلفة من وجهة النظر الضريبية.

ب- الجانب الإقتصادي: يتجسد في التكلفة المترتبة عن تخصيص أموال التمويل الذاتي، والتي ينظر إليها على أ ا تعادل ضمنيا تكلفة الفرصة البديلة، لأن عملية تخصيص الموارد تتطلب إختيار بديل أو أكثر من المشاريع الإستثمارية ومصادر تمويلها.

يمكن حساب تكلفة التمويل الذاتي وفق العلاقة الآتية :

---

[1]: Denis Babusiaux, OP-CIT, **éditions Economica-paris** , 1990 ,p:389.

[2]: عبد الغفاري حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث،الإسكندرية، مصر 1993، ص ص:417-418.

$$AF = \sum_{t=1}^{n} \frac{CF_t}{(1+r)^t} + \frac{VR}{(1+r)^n}$$

حيث تمثل AF: التمويل الذاتي.

CF_t : التدفقات النقدية المتوقعة في حالة إستثمار التمويل الذاتي خلال الفترة (t=1...n).

VR : القيمة الباقية للإستثمار في ا اية حياته الإنتاجية.

*- إن تكلفة التمويل الذاتي هي عبارة عن تكلفة الأرباح المحتجزة وتكلفة مخصصات الإهتلاك.

تكلفة الأرباح المحتجزة: تعتبر الأرباح المحتجزة من أسهل مصادر التمويل وتكلفتها تماثل تكلفة الفرصة البديلة لهذه الأموال، أي أن تكلفتها تكون مساوية للإيراد المفقود والذي كان من الممكن أن يحصل عليه حامل السهم لو قام بإستثمار هذه الأرباح فيما إذا وزعت ومن المعروف أن الفرص المتاحة أمام حامل السهم كلها ستكون مقاربة لتكلفة السهم لأنه لو أتيحت له فرصة أفضل من الأسهم لو قام على الفور ببيع هذه الأسهم لذلك تحسب تكلفة الأرباح المحجوزة بنفس طريقة الأسهم العادية.

تكلفة مخصصات الإهتلاك[1]:تضاربت الآراء فيما يتعلق بتكلفة مخصصات الإهتلاك فهناك من يرى:

-أن هذه المخصصات هي عبارة عن إعادة التكوين التدريجي للأصول الثابتة وبالتالي لا تكلفة لها لأ ا لا تدخل في تكلفة حقوق الملكية.

-ويرى البعض الآخر أن مخصصات الإهتلاك هي من الأموال التي تحتجزها الشركة لها تكلفة تناظر تكلفة الفرصة البديلة .

ما يمكن إستنتاجه محاسبيا أنه وفي ظل ثبات أسعار الأصول فإن الإهتلاك المتراكم هو عبارة عن أموال لا يمكن أن تبقى عاطلة وإنما يعاد إستثمارها في مشاريع أخرى مما يؤدي إلى نمو الأصول، أي أن هذه الأموال تخصص من الناحية النظرية لإعادة التكوين التدريجي للأصول والمحافظة على الطاقة الإيرادية للمؤسسة، كما تستخدم من الناحية العملية لتمويل الإستثمارات التوسعية بجانب الاستثمارات الإحلالية وهذا ما يعرف بالأثر التراكمي للإهتلاك، وعلى هذا الأساس يمكن إعتبار أن مخصصات الإهتلاك مصدر تمويلي لا تكلفة له.

المطلب الثالث:القرارات المحددة لهيكل رأس المال العامل

تعني هذه القرارات دراسة الأسس التي تقوم عليها المفاضلة بين إستخدام مصادر التمويل قصيرة الأجل وبين إستخدام مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول المتداولة، وبما أن كل من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة يحددان معا مستوى السيولة، فإنه بالإمكان دراسة محددات هيكل رأس المال

---

[1]:عبد الغفاري حنفي، مرجع سبق ذكره، ص429.

العامل (هيكل الأصول المتداولة) والهيكل المالي المناسب لتمويلها، قبل التطرق إلى هذه القرارات لا بد من تعريف صافي رأس المال العامل.

تعريف صافي رأس المال العامل:يعبر صافي رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، ويعتبر مقياسا مقبولا للسيولة، فكلما زادت الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة فإن ذلك يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الجارية عندما يحل موعد إستحقاقها.

-كما يعرف صافي رأس المال العامل بأنه:"ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي يتم تمويله من مصادر طويلة الأجل"[1].

أولا-إستخدام الخصوم المتداولة: تمول الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة، لكنها ليست هي المصدر الوحيد للتمويل، إذ يمكن إستعمال القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية، ويمكن التمييز بين إستخدام الخصوم المتداولة(تمويل قصير الأجل) وبين إستخدام الخصوم غير المتداولة(نوع من التمويل الطويل الأجل) في تمويل الأصول المتداولة كمايلي:

-تتميز الخصوم المتداولة بمرونة كبيرة مقارنة مع الخصوم غير المتداولة، حيث يمكن للمؤسسة تحصيل قرض قصير الأجل خلال فترة وجيزة عند حاجتها إلى أموال إضافية خلال نفس الفترة.

-بينما الخصوم غير المتداولة لا توفر للمؤسسة المرونة اللازمة، وبذلك فهي قد تمثل عبئا عليها، لأنه من الصعوبة أن تجد المؤسسة قرضا ينتهي تاريخ إستحقاقه مع تاريخ إنتهاء حاجة المؤسسة إلى أموال إضافية طويلة الأجل، كما يرفض أيضا سداد قيمة القرض قبل موعد الإستحقاق.

-قرار التمويل القصير الأجل يكون أقل تكلفة من قرار التمويل بالقروض الطويلة الأجل، لأن أسعار الفائدة على القروض القصيرة الأجل عادة ما تكون منخفضة مقارنة مع أسعار الفائدة على القروض الطويلة الأجل، وذلك بسبب إنخفاض حجم المخاطر التي يتعرض لها النوع الأول من التمويل، ومنها مخاطر التضخم، تغيير أسعار الفائدة في السوق...إلخ.

-إن التمويل قصير الأجل قد يعرض المؤسسة لدرجة أكبر لمخاطر العسر المالي، لأن ضيق الوقت قد لا يتيح لها فرصة تدبير الأموال اللازمة من مصادر أخرى لسداد قيمته، بينما يمكن ذلك في حالة التمويل الطويل الأجل.

-بصفة عامة يعتمد قرار الإدارة في مدى إعتمادها على التمويل القصير الأجل على الموازنة بين حجم العائد وحجم المخاطر التي تبدي الإدارة إستعدادها لتحملها.

---

[1] : منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر ، مرجع سبق ذكره ، ص171.

ثانيا- قرار هيكل رأس المال العامل: عادة ما تقسم الأصول المتداولة إلى أصول دائمة وأصول مؤقتة، ويقصد بالأولى ذلك القدر من الأصول المتداولة التي تتوقع المؤسسة الإحتفاظ به من عام لآخر، أي "الحد الأدنى من الأصول المتداولة الذي ينبغي الإحتفاظ به لمواجهة الإحتياجات غير الموسمية، وعندما يتحول جزء من هذه الأصول إلى نقدية فإن المؤسسة تقوم بإحلاله بغيره في نفس السنة"[1].

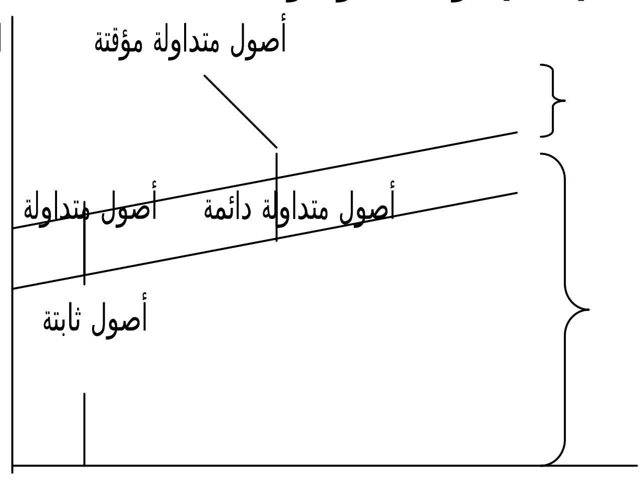
أما الأصول المتداولة المؤقتة فهي ذلك القدر من الأصول المتداولة الذي تحتاجه المؤسسة لفترة معينة من السنة (الإحتياجات الموسمية مثلا).

وعليه فإن هيكل الأصول المتداولة يتكون من أصول متداولة دائمة وأصول متداولة مؤقتة، لكن كيف يمكن أن يؤثر هيكل الأصول المتداولة على قرار المؤسسة الخاص بإختيار مصدر التمويل الدائم؟

إن قرار المفاضلة بين مصادر التمويل القصيرة الأجل(خصوم متداولة) وبين مصادر التمويل طويلة الأجل(خصوم غير متداولة)، يتطلب إستعمال ما يسمى بمبدأ التغطية.

مبدأ التغطية: "يقضي هذا المبدأ بضرورة مواءمة توقيت إستحقاق الأموال المستخدمة في تمويل الأصل مع توقيت التدفقات النقدية المتولدة عنه"[2]، أي ينبغي تمويل الأصول الدائمة (الأصول الثابتة إضافة إلى جزء من الأصول المتداولة) التي عادة ما تتطلب فترة زمنية طويلة لتتحول إلى نقدية من مصادر تمويل طويلة الأجل، كالقروض الطويلة وحقوق الملكية، وتمويل الأصول المتداولة المؤقتة التي تتحول إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة من مصادر تمويل قصيرة الأجل، وهذا ما يسمى بسياسة التمويل المثالية.

الشكل (3-1): تمويل الأصول وفقا للسياسة المثالية



المصدر: منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر ، مرجع سبق ذكره ، ص187.

---

[1]: منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر**، مرجع سبق ذكره ، ص185.

[2]: نفس المرجع، ص186.

-إن مبدأ التغطية يشير إلى أن قرارات التمويل لا تتوقف على مدى ميل إدارة المؤسسة إلى المخاطرة فقط، بل تتوقف كذلك على هيكل الأصول المتداولة، وتطبيقا لهذا المبدأ يمكن القول أنه:

-كلما زادت الأصول المتداولة المؤقتة، زاد الإعتماد على مصادر التمويل القصيرة الأجل.

-يكون أفضل حل هو المزج بين مبدأ التغطية ومبدأ ميل إدارة المؤسسة لتحمل المخاطر، وعليه يمكن التمييز بين سياستين في التمويل:

1-سياسة التمويل المحافظة: تعني هذه السياسة لجوء إدارة المؤسسة إلى الإعتماد على مصادر التمويل الطويلة الأجل إلى حد إستخدامها في تمويل جزء من الأصول المؤقتة، في محاولة لتخفيض مخاطر العسر المالي رغم الأثر العكسي على العائد.

تؤدي هذه السياسة إلى تحسين مركز المؤسسة من حيث السيولة، لكنها تؤدي إلى تخفيض العائد نظرا لإرتفاع تكلفة التمويل الطويل الأجل.

2-سياسة التمويل الجريئة: تعني هذه السياسة لجوء إدارة المؤسسة إلى الإعتماد على مصادر التمويل القصيرة الأجل إلى حد إستخدامها في تمويل جزء من الأصول الدائمة، وذلك لزيادة العائد على الإستثمار رغم ما يترتب عنها من زيادة في المخاطر.

تؤدي هذه السياسة إلى إضعاف مركز المؤسسة من حيث السيولة، لكنها تؤدي إلى زيادة العائد نظرا لإنخفاض تكلفة التمويل القصير الأجل.

ثالثا-العلاقة بين **قرار التمويل وقرار الإستثمار:** يتطلب إتخاذ القرارات الإستثمارية مهما كان نوعها إتباع المراحل الآتية[1]:

-تحديد الإقتراحات الإستثمارية من طرف كل إدارة التي تعتقد أ ا بحاجة إليها (مجموعة من البدائل).

-تقوم كل إدارة بإختيار أفضل الإقتراحات، حيث يتم عرضه على الإدارة العليا.

-تكون البدائل المختارة التي تقدم إلى الإدارة العليا متعارضة في غالب الأحيان، لذا ينبغي أن تقوم الإدارة العليا بالمفاضلة بين تلك البدائل.

-بعد إجراء عملية المفاضلة على مستوى الإدارة العليا، يبقى عدد من الإقتراحات المستقلة فنيا* فيما بينها، إلا أ ا تتنافس فيما بينها من حيث الموارد المالية المتاحة.

بناء على الخطوة الأخيرة تصبح عملية المفاضلة بين الإقتراحات ضرورة مالية، ومنه يظهر الإرتباط بين القرارات الإستثمارية والقرارات التمويلية.

[1]:منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص691.

*:أي تفضيل إقتراح لا يؤثر على إقتراح آخر.

1-تأثير قرار التمويل على قرار الإستثمار: يتوقف قرار قبول الإقتراح الإستثماري أو رفضه على صافي القيمة الحالية لتدفقاته النقدية، أي على حجم التدفقات النقدية المتولدة عنه، وعلى تكلفة الأموال التي تستخدم في تمويله، ومن هنا يظهر أثر قرار التمويل على قرار الإستثمار، فيما أن مصادر التمويل تتفاوت من حيث التدفقات النقدية الإضافية المترتبة على إستخدامها، بحيث أن:

-التمويل بالأرباح المحتجزة لا يصاحبه أي تدفقات نقدية.

- التمويل بالأسهم العادية يترتب عليه تدفقات نقدية خارجة تتمثل في تكلفة الإصدار والخصومات التي يحصل عليها مشتروا تلك الأسهم.

وعليه فإن المؤسسة تقبل المشروع في حالة تمويله بالأرباح المحتجزة، لأنه يحقق قيمة حالية صافية موجبة في جميع الحالات، بينما ترفض المشروع في حالة تمويله بالأسهم العادية لأنه قد يترتب عنه قيمة حالية صافية سالبة.

2-تأثير قرار الإستثمار على قرار التمويل: يترتب عن تنفيذ إقتراح قرار إستثماري الذي يؤدي إلى تغيير تشكيلة الأموال التي يتكون منها الهيكل المالي بسبب زيادة نسبة حقوق الملكية زيادة في الطاقة الإقتراضية للمؤسسة، وبالتالي يكون للمؤسسة إمكانية التخطيط للحصول على قرض إضافي.

فمثلا:إذا كان لمؤسسة هيكل مالي مستهدف يتكون من 40% قروض و60% حقوق ملكية، فينبغي تمويل أي إقتراح إستثماري بنفس هذه التشكيلة من الأموال.

فإذا افترضنا أن قيمة القروض هي 4000.00دج وحقوق الملكية هي 6000.00دج، وأن المؤسسة اعتمدت إصدار أسهم عادية جديدة لتمويل إستثمار تكلفته الأولية 2500.00دج.

كنتيجة لتنفيذ هذا الإقتراح تتغير التشكيلة التي يتكون منها الهيكل المالي، إذ تصبح: 4000.00دج قروض و8500.00دج حقوق ملكية، وبالتالي ستنخفض نسبة الإقتراض إلى 32% أي [(12500.00/4000.00)*100]، بينما ترتفع نسبة حقوق الملكية إلى 68% أي [(1250.000/8500.00)*100] .

حتى تحافظ المؤسسة على الخليط المستهدف للهيكل المالي، بإمكا ا إقتراض مبلغ إضافي قدره:(0.6/0.4*2500.00) أي حوالي 1670.00دج، وعليه تكون جملة المبالغ المقترضة 5670.00دج، ومنه تكون نسبة الإقتراض الجديدة هي 40% [(5670.00/(8500.00+5670.00)*100].

رابعا- أهداف تكلفة التمويل: إن حساب تكلفة التمويل يحقق مجموعة من الفوائد والأهداف تتمثل فيما يلي:

1-يفيد حساب تكلفة التمويل في إتخاذ قرارات التسعير في الأسواق المالية.

2-تكلفة التمويل تمثل الخط الفاصل بين المشروعات الاستثمارية أي المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية،كما تعتبر مؤشر هام يتم على أساسه المقارنة لقبول ورفض المشاريع.

3-إن تعظيم قيمة المؤسسة الذي يعتبر هدف استراتيجي للإدارة المالية، يتطلب حساب تكلفة التمويل ومحاولة التخفيض منها.

إن حساب تكلفة التمويل لكل عنصر من عناصر التمويل يساعد الإدارة المالية على إختيار الهيكل التمويلي الأنسب لتمويل المشاريع الاستثمارية بأقل تكلفة وأعلى معدل عائد على الاستثمار، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث:هيكل التمويل ومحدداته

إن الحديث عن التمويل يقودنا إلى تسليط الضوء عن الهيكل المالي الذي يعتبر تناول مواضيعه ليس بالأمر الهين، فالأداء المالي الإيجابي يتوقف على قدرة المؤسسة في تشكيل التوليفة المثلى للهيكل المالي ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة، والرفع من معدل النمو، وبالتالي قيمة المؤسسة بشكل عام .

فمن هذا المنطلق يتبين أن الهيكل المالي هو العنصر الأساسي و الركن الرئيسي حول تقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسة، لأنه يصعب الحديث عن مؤسسة اقتصادية من دون هيكل مالي.

المطلب الأول: هيكل التمويل الأمثل

تتحدد سياسة التمويل في المؤسسة من خلال تشكيل هيكلها التمويلي وذلك بالإهتمام بتدنية تكلفة مختلف مصادر التمويل وبالتالي تدنية التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال، الذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق ما يسمى يكل التمويل الأمثل.

أولا- تعريف هيكل التمويل الأمثل:

قبل التطرق إلى مفهوم هيكل التمويل الأمثل لا بد من التمييز بين مصطلحين أساسيين:

1-الهيكل المالي:هو عبارة عن كافة مصادر التمويل التي تستعملها المؤسسة في تمويل إستثمارا ا وعمليا ا المختلفة.

2-هيكل رأس المال:هو عبارة عن مصادر التمويل الطويلة الأجل فقط (أسهم عادية وممتازة وقروض طويلة الأجل بما في ذلك السندات)[1].

أما هيكل التمويل الأمثل فيعرف على أنه:"هيكل التمويل الذي يحقق أكبر ربح لملاك المؤسسة، وبالتالي

[1]: محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص298.

فهو الهيكل الذي يحقق أقصى قيمة سوقية للسهم"[1].

يرى فان هورن"**van Horn**":"أن الهيكل الأمثل لرأس المال هو ذلك الهيكل الذي تكون عنده التكلفة الحدية الحقيقية لكل مصدر من مصادر التمويل متساوية"[2]. وهذا يعني أن المؤسسة تحدد هيكل رأسمالها بحساب التغير في التكلفة المتوسطة المرجحة بالنسبة لكافة مصادر التمويل المستعملة، وذلك قبل وبعد إتمام عمليات التمويل، الشيء الذي يجعلها تختار الهيكل الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية الحقيقية لكافة تلك المصادر.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هيكل التمويل الأمثل هو عبارة عن ذلك المزيج من كافة مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة الذي يحقق أكبر عائد على الأصول بأدنى تكلفة ومستوى أقل من الخطر المالي مساهما بذلك برفع القيمة السوقية للمؤسسة.

إن وجود هيكل تمويل أمثل بالنسبة للمؤسسة سيترك آثارا ايجابية يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتعظيم ثرو ا.
-تنمية الثروة والاستخدام الأمثل للموارد، ورفع معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي.
-تدنية التكلفة المرجحة للأموال وإمكانية الحصول عليها والاستفادة من الفرص الاستثمارية.

ثانيا- تفسير هيكل التمويل الأمثل:

إن لسياسة التمويل الأثر في تشكيل الهيكل التمويلي وتكلفته، حيث تؤثر هذه المكونات (الديون وحق الملكية) على التكلفة الشاملة للأموال مما يدعوا إلى التعرف على منهج تدنية هذه التكلفة، بتحديد المزيج التمويلي الأمثل، وذلك من خلال التعرف على مختلف وجهات النظر الخاصة يكل التمويل الأمثل بالوصول إلى تحديد المعايير الواجب أخذها بعين الإعتبار في بناء هذا الهيكل .

1- المدخل التقليدي (غوردون شابيرو ودافيد دوران Gordon-Chapiro Et David Durand)

يعترف المدخل التقليدي بوجود هيكل تمويلي أمثل، أي وجود نسبة إقتراض مثلى تنخفض عندها التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى، وبالتالي تصل قيمة المؤسسة إلى حدها الأقصى، ويترتب عنها ارتفاع القيمة السوقية للأسهم .

يقوم هذا المدخل على عدة إفتراضات منها[3]:

-تقوم المؤسسة بتوزيع كل الأرباح على الشركاء .

---

[1]:محمد زيدان، محاضرات في **التسيير المالي**، جامعة الشلف، السنة الجامعية 2001/2000، ص35.

[2] : محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص299 .

[3]: رفاع توفيق ،**محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة**- مذكرة ماجستير-جامعة الجزائر ص ص:117-118.

-ثبات خطر الاستغلال الذي تتعرض له المؤسسة إن قامت باستثمارات جديدة.

-لا تشكل المديونية أي خطر .

-إنعدام الضرائب وأيضا تكلفة التحويل.

-معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون يزداد مع نسبة إزدياد نسبة الديون في الهيكل المالي، وذلك بسبب زيادة المخاطر التي يتعرض لها العائد المتوقع الحصول عليه.

يتحدد الهيكل التمويلي الأمثل حسب هذا المدخل، بارتفاع نسبة المديونية في هيكل التمويل، حيث يؤدي إلى انخفاض التكلفة الوسطية المرجحة للأموال، وعندما تصل نسبة المديونية حدا معينا من الارتفاع تبدأ تكلفة الأموال في الارتفاع، وتسمى هذه النقطة بنقطة المديونية المثلى، أي حجم المديونية المناسب بالنسبة للأموال الخاصة، وعندها يتحدد هيكل التمويل الأمثل، وهو ذلك المزيج المناسب من الأموال الخاصة والديون الذي يجعل التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال في أدنى قيمة ممكنة .

2-نموذج مودقلياني وميلر (Modigliani et Miller):حاول كل من مودقلياني وميلر الإجابة عن وجود هيكل رأس المال أمثل بتقديم تحليل علاقة قيمة المؤسسة بهيكل التمويل في محيط يخلو من الضرائب سنة 1958، ثم في محيط فيه ضرائب سنة 1963 وفق بعض الفرضيات والتي تتمثل في[1]:

- إن أسواق رؤوس الأموال هي كاملة أي مجانية ،سهولة التحويل و الحصول على معلومات كما أن معدل الفائدة مماثل لكل المؤسسات و المستثمرين .

- لا تعرف المؤسسة سوى نمطين من الأموال الخاصة و الديون الطويلة الأجل .

- كل الأرباح توزع، مع انعدام المخاطر بالنسبة للديون.

- ثبات مجموع أصول المؤسسات و لكن بإمكا ا أن تغير هيكلها المالي .

- يكون تقدير المساهمين للنتيجة قبل الضرائب والفوائد والمخاطر الإقتصادية بشكل متجانس .

وينقسم هذا النموذج إلى:

أ-**النموذج** في **غياب الضرائب على أرباح المؤسسات:**حسب هذا النموذج فإنه لا يوجد هيكل أمثل لرأس المال في محيط خالي من الضرائب، بحيث لا يؤدي هذا الأخير إلى تغير مردودية الأصول بل يؤثر فقط على توزيع النتيجة بين المساهمين والدائنين، كما ليس له أي تأثير على قيمة المؤسسة والتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال .

---

[1] :عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص402.

لم يتجاهل نموذج مودقلياني وميلر أثر الرافعة المالية إلا أنه أظهر أن الأرباح الإضافية المحققة من خلال اللجوء إلى الاستدانة (الرافعة المالية) تقابل بإرتفاع مماثل في المعدل المطلوب من المساهمين بالنظر إلى الخطر الناتج عن ذلك.

كما أن استعمال الإستدانة في التمويل لا يخلق الثروة بل أن سياسة التمويل تمثل فقط طريقة لتوزيع أرباح موردي الأموال، ولا تعتبر في ذا ا مصدرا للأرباح وعليه فإن التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال مستقلة عن الرافعة في محيط يخلو من الضرائب، أما في حالة وجود إختلاف في القيمة الإجمالية لمؤسستين تحققان نفس نتيجة الاستغلال وتتعرضان لنفس المخاطر الاقتصادية فإن ذلك لا يعتبر سوى إختلال ظرفي في السوق المالية الذي من شأنه إعادة التوازن بواسطة آلية التحكيم (Arbitrage)، هذا الأخير يتيح للمتدخل في سوق البورصة تحقيق أرباحا معتبرة بدون تغيير المخاطر الإجمالية لتوظيفاته، وذلك للإستفادة من عدم التوازن في الأسعار غير المبررة.

ب-النموذج في **وسط تفرض فيه الضرائب على الأرباح:** يعترف كل من مودقلياني وميلر بالدور المهم للمديونية في التمويل نظرا لما تحققه من تخفيض في الضرائب، مستنتجين بذلك أن هيكل التمويل الأمثل يتجسد من خلال تعظيم الإستدانة، وبما أن التكاليف المالية هي تكاليف تدرج في جدول حسابات النتائج وبذلك فهي تخفض من المبلغ الخاضع للضريبة، ومن ثم تحقق إقتصادا في الضرائب الشيء الذي يحدث إختلافا في النتائج الجبائية لمؤسستين، إحداهما تعتمد على الأموال الخاصة فقط والأخرى تضيف إلى ذلك الأموال المقترضة، وعليه تكون نتيجة المؤسسة الأولى أفضل من نتيجة المؤسسة الثانية.

ما يمكن أن نستخلصه من خلال مدخل "مودقلياني وميلر":

-يعترف بثبات تكلفة الأموال مهما تغيرت نسبة الاقتراض إلى الأموال الخاصة، وهذا الأمر غير واقعي، ذلك أنه كلما ارتفعت نسبة الإقتراض في الهيكل التمويلي ترتفع تكلفة الأموال الخاصة نتيجة زيادة المخاطر المالية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال في النهاية.

-كما يعاب على هذا المدخل افتراضه أن الرافعة المالية الشخصية تماثل الرافعة المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى أن هذا التحليل يفترض عدم وجود تكلفة للمعاملات، أما إذا افترضنا العكس فإن تأثير عملية المراجحة التي جاء ا "مودقلياني وميلر" تصبح غير صحيحة.

وعليه يمكن القول أن التحكيم الذي اعتمده مودقلياني وميلر في نموذجهما لا يمكن أن يعمل بشكل سليم وهذا لأن السوق نفسها ليست خالية من النقائص، بالإضافة إلى أن هذا النموذج لم يأخذ بعين الإعتبار خطر الإفلاس المرتبط بالإستدانة المفرطة.

المطلب الثاني: نظريات أخرى لتفسير هيكل التمويل

لقد تجاهل مودقلياني وميلر عدة متغيرات تدخل في تحديد الهيكل الأمثل لرأس المال ، لذلك ظهرت تفسيرات أخرى من بينها:

أولا-نظرية تكاليف الإفلاس (Les coûts de faillite): إن زيادة نسبة الإستدانة إلى الأموال الخاصة بعد نقطة معينة يترتب عنها ظهور تكلفة الإفلاس، والتي يقصد ا تعريض المؤسسة لخطر الإفلاس بسبب ارتفاع الديون في الهيكل المالي، فزيادة نسبة القروض في الهيكل المالي يؤدي إلى أثرين متضادين أحيانا[1] ، فمن ناحية تساهم في تخفيض تكلفة الأموال، ومن ناحية أخرى قد تؤدي إلى ظهور تكلفة الإفلاس، أي ارتفاع التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال نتيجة زيادة المخاطر الناتجة عن التمويل بالمديونية.

وعليه يمكن القول بأن النسبة المثالية للإقتراض التي تحدد الهيكل المالي الأمثل في ظل وجود تكلفة الإفلاس هي النقطة التي تكون عندها تكلفة الأموال في حدها الأدنى.

تتضمن تكلفة الإفلاس "مجمل الخسائر وانخفاض أرباح المؤسسة يسبب تدهور الكفاءة والأداء قبل استثمار إفلاسها ضف إلى ذلك انخفاض قيمة الأصول نتيجة تدهور قيمتها السوقية مقارنة بالدفترية، ولا تنتهي التكاليف عند هذا الحد بل تشمل أيضا نفقات الإجراءات القانونية والإدارية الناجمة من تبعات الأمر"[2].

وسعياً من طرف الدائن والمقرض لحماية أنفسهم من خطر الإفلاس (المخاطر المالية) كعدم إسترداد مستحقا ما كاملة في تاريخ التصفية، يلجأ كل منهما منذ الوهلة الأولى إما بنقله نحو المساهمين وذلك برفع معدل عوائد الاستثمار في سندات المؤسسة أو رفع فوائد القروض منذ البداية مما ينذر بارتفاع تكلفة الأموال، ولكن الإجراء الأول يجعل المساهمين يتحملون لوحدهم خطر الإفلاس مما يجعلهم يطالبون بمعدلات مرتفعة وبالتالي إرتفاع تكلفة الأموال ويتجلى مما سبق وجود علاقة تأثيرية بين نسبة الاستدانة / حقوق الملكية ومعدل العائد الذي يطالب به المساهمون.

ثانيا-نظرية تكاليف الوكالة (Les coûts de l'agence): توكل مسؤولية تسيير المؤسسة إلى أعوان ومساهمين خارجيين يعملون على تعظيم الثروة، لكن من الممكن أن ينفصل تسيير المؤسسة عن المساهمين، وبذلك قد ينجم عن هذا تضارب المصالح إذا ما انتهج كل واحد منهم أهدافه الخاصة.

---

[1]: هندي إبراهيم منير، **الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 508.

[2]: نفس المرجع، ص627.

يتوقف أثر تكاليف الوكالة على وسائل التمويل المتاحة للمؤسسة حسب جونس وميكلين (**Janson et Meclling**)[1] 1976 على :

1-بالنسبة للأموال الخاصة: حجم الأموال المستثمرة من قبل المساهمين، إذ تكون بنسب عالية في حالة إرتفاع حصصهم من الأموال المستثمرة، وتتراجع عند إرتفاع مستوى المديونية.

2-بالنسبة للديون: تتوقف على بنود الحماية المتخذة، إذ يمكن للدائنين المطالبة بالضمانات في حالة الإقتراض الإضافي وعليه فإن تكلفة الوكالة ترتفع مع زيادة الإستدانة.

وعليه نستخلص من هذه النظرية أن المؤسسة تصل إلى الهيكل التمويلي الأمثل عندما تحقق نسبة الديون على الأموال الخاصة أدنى تكاليف الوكالة، لكن ما يعاب على هذه النظرية أ ا تفسر هيكل التمويل الأمثل بشكل مستقل عن الإقتصاد في الضرائب وتكاليف الإفلاس.

ثالثا-نظرية التمويل التدريجي (Le financement progressif): تقترح هذه النظرية إعطاء الأولوية لترتيب معين لإختيار وسائل التمويل، والذي يتم بالشكل الآتي[2]:

-لجوء المؤسسة للتمويل الذاتي، وبذلك فإ ا تحدد مستوى لتوزيع الأرباح يتلائم وفرص الإستثمار المتاحة كما يجنبها تكاليف أخرى خاصة بإصدار أسهم جديدة والوكالة.

-لجوء المؤسسة إلى الإستدانة عند عدم كفاية التمويل الداخلي، وترجع أولوية هذا التمويل حسب النظرية إلى كون المسيرين على دراية بأن قيمة السهم أعلى من قيمتها الحالية في السوق إستنادا لمعلومات إضافية عن السوق (دور نظام المعلومات التسويقي).

-إصدار شبه الأموال الخاصة (الأوراق المالية التي تقع بين الملكية والدين).

-إصدار الأسهم وهي آخر عملية نظرا لكو ا مؤشر سلبي.

إن نظرية التمويل التدريجي تعتبر المؤسسات التي لها مردودية عالية تلك التي تقترض بأقل قدر ممكن، وهذا لا يرجع إلى معدل الإستدانة الأمثل لديها بل لعدم حاجتها للتمويل الخارجي، كما يؤكد أن نسبة الإستدانة في المؤسسة تعتبر أهم مؤشر يعكس إحتياجات التمويل الخارجية لها.

رابعا-نظرية الإشارة: تعتمد على تماثل المعلومات المصرح ا من قبل المسيرين في السوق المالي، شريطة أن تعكس هذه المعلومات فعليا الصورة الحقيقية للمؤسسة.

وتتمثل هذه الإشارات في القرارات الهامة مثل رفع رأس المال ،مستوى الديون ،تعديل السهم ...الخ

---

[1] : رفاع توفيق، مرجع سبق ذكره، ص121

[2] : نفس المرجع، ص122.



فهذه الإشارة تعطي دلالة على أن المؤسسة في مستوى عال من الكفاءة وبالخصوص إذا تعلق الأمر بمستوى المديونية مما يظهر بأن المؤسسة تتمتع امش آمان وبإمكا ا المزيد من الاستدانة والمناورة من أجل تحقيق الأرباح.

لكن الإشكال يكمن في مصداقية المعلومات والإشارات المصرح ا مثل ما وقع في الولايات المتحدة الأميركية حيث أن المعلومات المصرح ا لا تعكس إطلاقا المستوى الحقيقي للمؤسسات، الأمر الذي أدى إلى ظهور فضائح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فحسب نظرية الوكالة فإن أهداف المساهمين قد تتعارض مع مصالح المسيرين مما يشكك أيضا من تصريحات المسيرين بشأن مصير أملاك المساهمين في المؤسسة.

المطلب الثالث: محددات هيكل التمويل والعوامل المؤثرة عليه

يجب على المؤسسة تحديد الهيكل المالي الذي يعمل على تعظيم قيمة المؤسسة، وذلك من خلال التوازن بين كل العوامل المؤثرة فيه بطريقة مناسبة تؤدي إلى الأخذ بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والاهتمام بالجماعات الأخرى مثل العمال والموظفين والعملاء والدائنين وا تمع والحكومة، لذلك عند اتخاذ قرار تكوين الهيكل المالي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل في الحسبان، والمتمثلة في:

أولا- العوامل المؤثرة على هيكل التمويل:

يتأثر قرار تحديد الهيكل التمويلي الأمثل بالعديد من العوامل يصعب الفصل بينها أحيانا، ومن بينها:

1-نشاط المؤسسة: للتقديرات الحالية والمستقبلية لنشاط المؤسسة دور رئيسي في إختيار وسائل التمويل، فالتنبؤ بنمو نشاط الأعمال في السنوات المقبلة يشجع على إختيار وسائل التمويل الخارجي، لأن التدفقات المستقبلية للمؤسسة تسمح بضمان خدمة دفع فوائد هذه الوسائل الجديدة للتمويل، أما إذا كانت تقديرات رقم الأعمال سالبة نظرا لتزايد المخاطر المستقبلية للمؤسسة، فإن ذلك يزيد مخاطر عدم الملاءة ويكون محفزا إضافيا لإعطاء الأولوية للتمويل الداخلي.

2-هيكل المؤسسة: يجب أن يتلائم قرار التمويل النهائي مع الهيكل التمويلي المعتبر في حساب تكلفة رأس المال، ذلك لأن إحداث أي تغيير في هيكل التمويل قد يؤدي إلى الرفع من عبء تكلفة التمويل الذي يثقل كاهل المؤسسة، كما يستحسن أن يأخذ المسير المالي بعين الإعتبار تصرفات المؤسسة الأخرى، ويجب أيضا المحافظة على مرونة رأس المال، وذلك بتجنب إستعمال الطاقة القصوى للإستدانة والإعتماد على مزيج من الأموال الخاصة والديون حتى تحافظ المؤسسة على إمكانية إضافية للتمويل في المستقبل.

3- عامل المخاطرة: إن المفاضلة بين الهياكل التمويلية وإختيار الهيكل التمويلي الملائم، يتطلب أخذ عامل المخاطرة بعين الإعتبار، بمعنى أدق على المؤسسة أن تختار هيكل التمويل الذي يعظم مردوديتها، وفي نفس الوقت يقلل من المخاطرة، وهي معادلة صعبة يتطلب التحكم السليم فيها، ويمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إلى قسمين[1]:

أ- المخاطر العامة: هي تلك المخاطر المرتبطة بالحالة العامة للإقتصاد ككل، والتي لا يمكن للمؤسسة تجنبها بالتنويع أو بطرق أخرى، مثل تغيرات أسعار الفائدة، إنخفاض قيمة العملة،...، لذلك على المؤسسة تكييف قرارا ا على ضوئها.

ب- المخاطر الخاصة: وهي تلك التي تخص المؤسسة، وتسمى أيضا بمخاطر النشاط إذا تعلق الأمر بنشاط المؤسسة، أو بالمخاطر المالية إذا تعلق الأمر باختيار الهيكل التمويلي وقدرة المؤسسة على الاستدانة، ويمكن للمؤسسة التقليل منها لتجنب الوقوع في نفس المخاطر عن طريق آلية التنويع، التي تقتضي تنويع مصادر التمويل لتجنب الوقوع في نفس المخاطر.

ومما تقدم ذكره نستطيع القول أنه لكي تختار المؤسسة الهيكل التمويلي المناسب، عليها أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير عامل المديونية على مردودية الأموال الخاصة (أثر الرفع المالي)*، وكذلك عليها أن توازن بين عاملي المردودية والمخاطرة الناجمين عن اختيار الهيكل التمويلي .

4- المنافسة: إن القدرة على خدمة الديون تتوقف على ربحية المؤسسة وعلى حجم المبيعات، وعلى هذا الأساس فإن إستقرار هوامش الربح له نفس أهمية إستقرار المبيعات، ولا شك أن سهولة دخول مؤسسات أخرى في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة المعنية سيؤدي إلى التأثير بإنخفاض الهوامش للصناعة التي تندرج في مجموع الصناعات التي يسهل على الشركات الجديدة أن تنضم إليها وتشاركها في حصتها السوقية.

5- الدولة: تتدخل الدولة على مستوى قرار التمويل من خلال مختلف الحقوق، كالرسوم والضرائب، والتي لها تأثير كبير على هيكل حافظة الأصول وعلى هيكل تمويل المؤسسة،كما تتدخل الدولة أيضا في عرض الأموال وهي تلعب دورا مهما في عملية الوساطة المالية بتنظيم، مراقبة وتقنين النشاط البنكي.

ثانيا- محددات الهيكل المالي:

إضافة إلى العوامل السابقة الذكر هناك مجموعة من المحددات يجب أن تأخذ بعين الإعتبار عند تحديد الهيكل المالي للمؤسسة، ومنها:

---

[1]: محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص:46-47.

*: قد تم التطرق إليه في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

1- أثر الرفع المالي على ربح السهم: يعتبر الرفع المالي أحد الاعتبارات الهامة في تخطيط الهيكل المالي للمؤسسة، وذلك لتأثيره على ربح السهم، فقد تستطيع المؤسسات ذات العائد المرتفع قبل الفوائد والضرائب أن تحقق استخداما مربحا للرفع المالي لزيادة العائد على ملكية حملة الأسهم، وذلك من خلال استخدام القروض في تكوين الهيكل المالي لما لها من خصائص (الفائدة تعتبر أقل تكلفة بالمقارنة مع تكلفة الأسهم الممتازة، إضافة إلى المزايا الضريبية)، ومن هنا يرتفع ربح السهم العادي، وتزداد القيمة السوقية للمؤسسة.

2- الملاءمة: أي أن تكون الأموال التي يحصل عليها المشروع مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة ومتماشية مع طبيعتها، فمثلا يجب تمويل الأصول الثابتة بالقروض الطويلة الأجل.

3- مقدرة التدفق النقدي للمؤسسة: أي يجب على المؤسسة قبل إقبالها على التمويل عن طريق القروض، تحليل تدفقا ا في المستقبل لمواجهة المصاريف الثابتة حتى لا تقع في خطر الإفلاس المالي.

4- المرونة: تعني قدرة المؤسسة على تكييف هيكلها المالي مع الإحتياجات التي تنشأ في الظروف المتغيرة، بحيث يجب أن تكون الخطة المالية للمؤسسة مرنة بصورة كافية حتى يمكن تعديل مكونات الهيكل المالي، وامكانية إحلال أي نوع من أشكال التمويل الأخرى.

5- نمو واستقرار المبيعات: تتوقف درجة الرفع المالي على هذا العامل، فتستطيع المؤسسة التي تتمتع باستقرار المبيعات أن تستخدم درجة عالية من الرفع المالي، لأ ا لن تواجهها أي صعوبات في مقابلة التزاما ا الثابتة، والتقلبات المحتملة في المبيعات تؤدي إلى زيادة المخاطر التجارية، ولا يفضل أن تستخدم المؤسسات التي تتجه مبيعا ا نحو الانخفاض القروض أو الأسهم الممتازة في هيكلها المالي، لأ ا في هذه الحالة ستواجهها صعوبات في سداد التزاما ا الثابتة، والتي يمكن أن تؤدي ا إلى التصفية في حالة عدم سداد هذه التكاليف.

6- حجم المؤسسة: يؤثر حجم المؤسسة على إمكانية الإقراض، فالمؤسسات الصغيرة تجد صعوبات في الحصول على قروض طويلة الأجل، وحتى إن تمكنت من ذلك فإ ا سوف تتحمل سعر فائدة مرتفع وشروط غير ملائمة، وهو ما يجعل هيكلها المالي غير مرن، وكذلك لن تستطيع إدار ا المالية العمل بحرية ودون تدخل خارجي.

7- تكلفة الأموال: ينبغي أن يكون للهيكل المالي أكبر قيمة سوقية وأقل تكلفة ممكنة، وعادة يتم إستخدام التكلفة الوسطية المرجحة للأموال لتدنية تكلفة الهيكل التمويلي للمؤسسة، أو التكلفة الحدية

ثالثا- التكلفة الوسطية المرجحة للأموال: تختلف تكلفة مصادر التمويل من مصدر إلى آخر، ونظرا لتفاوت هذه المصادر في تشكيل الهيكل المالي للمؤسسة، يجب عدم الإعتماد على تكلفة عنصر معين

من عناصر الهيكل المالي عند تقدير تكلفة رأس المال، بل يتطلب ذلك إستخدام التكلفة الوسطية المرجحة للأموال، أي حساب متوسط تكلفة الأموال للخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي للمؤسسة بالإستناد إلى نسبة كل عنصر من عناصر الهيكل المالي .

تحدد التكلفة الوسطية المرجحة بالعلاقة الآتية:

$$K = K_1(\frac{L_1}{V}) + K_2(\frac{L_2}{V}) + ... + K_n(\frac{L_n}{V})$$

حيث: $K_1 , K_2 ,. ....K_n$: تكاليف مختلف عناصر التمويل.

$L_1, L_2, ...L_n$: قيمة عناصر التمويل.

V: القيمة الإجمالية لمختلف مصادر التمويل.

إن تحديد التكلفة الوسطية المرجحة للأموال يتم أساسا على القيم المحاسبية المستخلصة من القوائم المالية التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي، وذلك لصعوبة تحديد القيمة السوقية لبعض العناصر كالأوراق المالية غير المتداولة في البورصة التي يصعب تقدير قيمتها الحقيقية.

ما يمكن إستنتاجه، أن التكلفة الوسطية المرجحة للأموال جاءت كحل وسط لتفادي الإعتماد على تكلفة مصدر معين من مصادر تمويل المؤسسة عند حساب تكلفة رأس المال.

بإعتبار أن الهدف الأساسي للمؤسسة هو كيفية إختيار المصادر التمويلية التي تحقق أقل تكلفة ممكنة، فإن التكلفة الوسطية المرجحة للأموال تبقى غير كافية، لذلك وجد ما يسمى بالتكلفة الحدية للأموال.

4- التكلفة الحدية للأموال: تعرف التكلفة الحدية للأموال على أ ا:"التكلفة المتوسطة للأموال الجديدة أو الإضافية التي تحصل عليها المؤسسة"[1].

والتكلفة الحدية للأموال هي تكلفة مهمة في إتخاذ القرار الإستثماري على المدى الطويل، بإعتبار أن المؤسسة ستقبل الإستثمار المقترح إذا كان العائد المتوقع مساو على الأقل التكلفة الحدية للأموال الإضافية، وترفضه إذا قل العائد عن التكلفة الحدية اللازمة[2].

إن تقدير تكلفة كل عنصر من عناصر هيكل رأس المال يمكننا من حساب التكلفة الإجمالية لمصادر التمويل ثم تكوين متوسط مرجح بالأوزان لهذه التكلفة.

---

[1]: Denis Babusiaux, opcit, 1990 ,p :392.

[2] : سيد الهواري، مرجع سبق ذكرهن ص118.

خلاصة الفصل الثالث

يتوقف هدف المؤسسة أثناء إتخاذ قرارات التمويل على مدى قدر ا في تشكيل التوليفة المثلى للهيكل المالي ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تمكن من الرفع من معدل النمو، وبالتالي قيمة المؤسسة، ومن هذا المنطلق يتبين أن الهيكل المالي هو العنصر الأساسي في تقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسة، حاولنا في هذا الفصل تقديم كل ما يتعلق يكل التمويل على النحو الآتي:

تم التطرق إلى أنواع التمويل من خلال تصنيفها الزمني، حيث تم تناول مصادر تمويل قصيرة الأجل والتي تضمنت الإئتمان التجاري والائتمان المصرفي بأشكاله المختلفة، بعدها انتقلنا إلى مصادر التمويل المتوسطة الأجل من قروض متوسطة مباشرة وقرض الإيجار بشكليه (التشغيلي والتمويلي)، والذي رغم صعوبة تطبيقه إلا أنه يعتبر من أكثر مصادر التمويل إستخداما وذلك نظرا للمزايا التي يحققها، خاصة الضريبية منها، كما تم عرض مصادر التمويل الطويلة الأجل والتي يمكن تصنيفها في مجموعتين الأموال الخاصة (الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، والتمويل الذاتي) والأموال المقترضة طويلة الأجل (القروض الطويلة الأجل والسندات).

بعد ذلك تم التطرق إلى تكلفة التمويل بإعتبارها عامل أساسي في إتخاذ قرارات التمويل، فمصدر التمويل الأقل تكلفة عادة هو أول ما يستخدم، حيث أظهرت الدراسة أنه لحساب تكلفة مختلف مصادر التمويل يجب الوقوف على تكلفة كل عنصر من العناصر التي يتضمنها الهيكل المالي للمؤسسة، وعليه تم تقديم الكيفية التي تحسب ا مختلف تكاليف مصادر التمويل القصيرة والطويلة الأجل، وبعدها تناولنا أهم القرارات المحددة لهيكل رأس المال العامل من خلال إعتماد ما يسمى بمبدأ التغطية الذي يسمح بالمفاضلة بين مصادر التمويل القصيرة الأجل(خصوم متداولة) وبين مصادر التمويل طويلة الأجل(خصوم غير متداولة)، وأخيرا تم تقديم عرض حول هيكل التمويل الأمثل وأهم النظريات المفسرة له، حيث أقر المدخل التقليدي بوجود هيكل تمويلي أمثل يتضمن نسبة إقتراض مثلى تنخفض عندها تكلفة الأموال، بينما يرى مدكلياني وميلر عكس ذلك ويقران بأن تكلفة الأموال ثابتة لا تتأثر بتغير نسبة الإقتراض في الهيكل المالي للمؤسسة، لكنهما تراجعا عن رأيهما واعترفا بوجود هيكل تمويل أمثل في ظل خضوع المؤسسة للضريبة نتيجة إستخدام القروض في هيكل تمويل المؤسسة، يسمح لها بتحقيق وفورات ضريبية، لكن هذه الأخيرة تفقد تأثيرها عند ظهور تكلفة الإفلاس الناتجة عن الإفراط في الإقتراض،كما تم إستعراض نظريات أخرى لتفسير هيكل التمويل الأمثل (نظرية الوكالة، التمويل التدريجي، الإشارة) والتي تعتمد بدرجة كبيرة على مصداقية المعلومات المصرح ا، وفي الأخير تم تقديم أهم محددات هيكل التمويل للمؤسسة.

تمهيــد:

تعتبر المؤسسة الإقتصادية الركيزة الأساسية للإقتصاد، فهي نظام ديناميكي دائم التحول، يتفاعل في ظل محيط إقتصادي جد معقد، أصبحت فيه إحتياجات المسيرين والمتعاملين الخارجيين (الدولة، المساهمين، البنوك،...) من المعلومات تتزايد يوما بعد يوم لمواجهة العديد من المشاكل التي يجب عليها أن تبحث عن حلول لها وتتخذ بشأ ا القرارات المناسبة، وباعتبار المحاسبة تشكل أهم نظام معلومات في المؤسسة، يتكفل بمهمة وصف وترجمة الأحداث المتعددة والمتنوعة التي تحدث في حياة المؤسسة وتقديمها إلى مستعمليها في شكل معلومات تستخدم في تسهيل تشخيص المشكلة والتخفيض من درجة عدم التأكد التي تصاحب اتخاذ القرارات بشأ ا، وتعتبر قرارات التمويل من أهم هذه القرارات لما لها من أثر في إختيار الهيكل التمويلي المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن المالي، وبالتالي التطلع إلى تنمية حقيقية ومستمرة.

بناء على ما جاء في الدراسة النظرية من خلال التطرق إلى ماهية نظام المعلومات المحاسبي، إتخاذ القرارات (مراحل، أساليب، وأدوات إتخاذها)، ثم دور المعلومات المحاسبية في إختيار هيكل التمويل الأمثل، نحاول في هذه الدراسة التطبيقية لحالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، التعريف ذه المؤسسة وذلك بتقديم عرض شامل حول طبيعة نشاطها وأهم خصائصها، ثم نستعرض بنية نظام معلوما ا المحاسبي وآلية عمله، وفي الأخير نتطرق إلى مخرجات هذا النظام وإستخداما ا في إتخاذ قرارات التمويل من خلال تحليل أهم القوائم المالية(الميزانية وجدول حسابات النتائج) وإستخلاص بعض المؤشرات المالية المهمة في إتخاذ القرارات، مع إقتراح نظام معلومات محاسبي فعال للمؤسسة بعد إبراز أهم النقائص التي تميز النظام الحالي. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول:عرض عام لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف.

المبحث الثاني: دراسة بنية نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة.

المبحث الثالث: إستخدامات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ قرار التمويل.

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف (ECDE)

شهدت الجزائر منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي إنشاء عدة مؤسسات اقتصادية، خدمية منها وصناعية في مختلف القطاعات، وتعتبر مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف من أهم هذه المؤسسات والتي تساهم في عملية التنمية الإقتصادية الشاملة للبلاد بإعتبارها رائدة في مجال صناعة الاسمنت منذ نشأ ا. نحاول من خلال هذا المبحث التعريف بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، ثم تقديم عرض حول نشاط المؤسسة وتطوره خلال الفترة الزمنية (2002-2006)، وبعدها نتناول بنية الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع التركيز على الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة.

المطلب الأول:تقديم مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف

تعتبر مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف (ECDE)[1] من المؤسسات الاقتصادية التي استطاعت أن تواكب مختلف أنماط التسيير* والتغيرات التي حصلت في بيئة الإقتصاد الجزائري،كما برهنت على قدر ا في الصمود إلى حد ما أمام التحديات التي تميز محيطها الإقتصادي والإجتماعي.

أولاً- نشأة المؤسسة[2]: تمت الدراسة الأولى لإنشاء مصنع الإسمنت بالشلف منذ سنة 1967، ولم يلقى المشروع الموافقة إلا في سنة 1975، حيث تم منح مهام إنجاز مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف آنذاك إلى ثلاث شركات يابانية هي (كوازاكي، هيفي، أندوستري).

بدأ المشروع على مستوى خطين، الخط الأول في سنة 1978، لكن توقف سنة 1980 بسبب زلزال 10 أكتوبر 1980 الذي حدث بمنطقة الشلف، ثم استأنفت الأعمال به سنة 1981 مع الخط الثاني، باسم المؤسسة الوطنية لمواد البناء (SNMC)[3]، وهي المؤسسة الاقتصادية الوحيدة في هذه المنطقة، ثم تم تغييرها إلى مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف (ECDE)، حيث تمت هيكلتها بمقتضى المرسوم الوزاري رقم 82-325 الصادر بتاريخ 1982/10/30.

في سنة1989 أصبحت المؤسسة عمومية مستقلة ذات طابع صناعي وتجاري، يتمثل نشاطها الأساسي في إنتاج وتصنيع الاسمنت من نوع (EPA-350)،من خلال إستغلال وتسيير النشاطات الصناعية المتعلقة ذا الإنتاج (إسمنت عادي، إسمنت خاص، الجير المائي وكذا مشتقات الاسمنت)، كما

---

[1] : Entreprise des Ciments et Dérivés d’Ech-cheliff

* :تتمثل في:التسيير الاشتراكي، إعادة الهيكلة العضوية والمالية، إلى مرحلة الإستقلالية

[2] :مؤسسة (ECDE)، مديرية التنظيم والتخطيط والتطوير، **تقرير التشخيص المتعدد المعايير- 2006**، ص ص:3-4.

[3] : Société nationale de matière de construction

تم مؤخرا تطوير مادة الاسمنت من نوعية (بورتولند) التي تحمل عبارة (CPJ45) لتصبح من أحسن المنتجات على المستوى الوطني.

تقع مؤسسة الاسمنت ومشتقاته في المنطقة الصناعية بوادي سلي على بعد 07 كلم غرب ولاية الشلف، فهي تحتل موقعا إستراتيجيا حيث تربط بين عدة ولايات، إذ أ ا تقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 04 الرابط بين الجزائر العاصمة ووهران وكذا خط السكة الحديدية الرابط بين الولايتين.

ثانيا- أهداف المؤسسة: تسعى مؤسسة الإسمنت إلى تحقيق جملة من الأهداف تتجسد من خلال المخطط التجاري الذي أعدته مديرية التنظيم والتخطيط والتطوير للفترة (2006-2010)، والذي تتمثل أهم أهدافه في[1]:

-تحقيق رقم أعمال متراكم يقدر بـ :38مليار د.ج خلال الفترة (2006-2010).

-تحقيق قيمة مضافة تقدر بـ :27مليار د.ج بمعدل متوسط 68%.

-تحقيق هامش عملي أو ما يعرف بزيادة النفقات الفعلية للإستغلال"EBE" (excédent brut d'exploitation) يقدر بـ :22مليار د.ج، أي بمعدل 55% .

-تحقيق هامش إجمالي للتمويل الذاتي يقدر بـ :19مليار د.ج، أي بمعدل 55%.

-الوصول إلى وضعية مالية صافية تصل إلى 95% من موجودات الميزانية في آفاق سنة 2010.

-النتيجة الصافية للمؤسسة تتجاوز سقف 2مليار د.ج خلال الفترة (2006-2010).

-دفع لإدارة الضرائب ما يقارب:3مليار د.ج.

-دفع حوالي 125 مليار د.ج للعمال خلال نفس الفترة.

-المحافظة على رأس المال في مستوى 5مليار د.ج.

-تجهيز المؤسسة بعتاد لتطوير الإستثمارات تكلفته: 6 مليار د.ج خلال الفترة.

-إستغلال الطاقة الإنتاجية 100%.

ثالثا- تطور رأس المال المؤسسة ومساهما ا: تقدر الطاقة الإنتاجية لمصنع الاسمنت بـ 06 مليون طن سنويا، وتمتلك المؤسسة إمكانيات مالية تسمح لها بتحقيق هذا الرقم، كما تساهم المؤسسة في رؤوس أموال شركات أخرى.

قدر رأس مال هذه المؤسسة في سنة 1989 بـ 80.000.000دج وذلك بمساهمة[2]:

---

[1] : مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، مديرية التنظيم و التخطيط و التطوير، **المخطط التجاري 2006**_،ص:8

[2] :نفس المرجع السابق، ص:3

- 40% من صندوق المساهمة للكيمياء، بترو كيمياء، صيدلة.
- 30% من صندوق مساهمة المناجم، المحروقات، المياه.
- 30% من صندوق المساهمة للبناء.

وبعد حل صناديق المساهمة أصبحت الشركة القابضة للمؤسسة هي شركة البناء ومواد البناء و مالكة للمؤسسة بنسبة 100%،كما تم رفع رأس مالها تدريجيا إلى أن أصبح 5.000.000.000دج في سنة 2006[1]. كما هو موضح في الجدول الآتي:

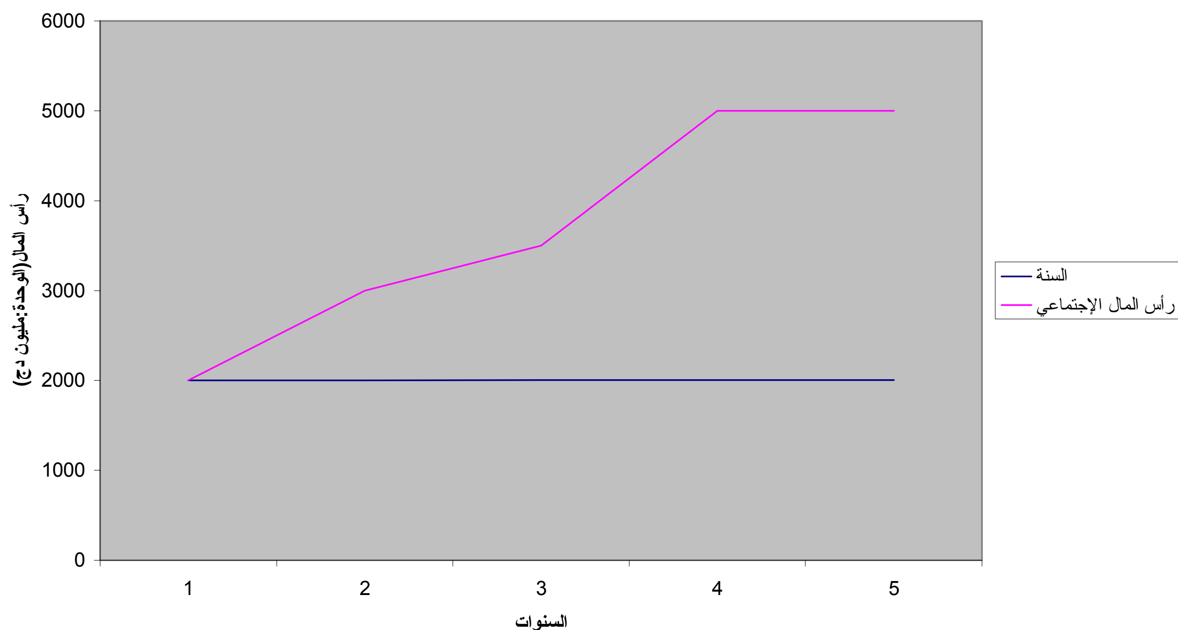
الجدول رقم (4-1): تطور رأس المال الإجتماعي خلال الفترة 2002-2006 (الوحدة-10^6 DA):

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
رأس المال الإجتماعي	2000	3000	3500	5000	5000

المصدر: تم **إعداد هذا الجدول، إعتمادا على معطيات ميزانيات المؤسسة للفترة (2002-2006)،قسم المحاسبة 2007.**

يمكن تمثيل تطور رأس المال الإجتماعي بيانيا كما يلي:

الشكل رقم(4-1):منحنى تطور رأس المال الإجتماعي خلال الفترة (2002-2006)



المصدر: تم **إعداد الشكل إعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-1)**

[1]: مؤسسة (ECDE) ، **مديرية المحاسبة و المالية ،الوثائق المحاسبية- 2007.**

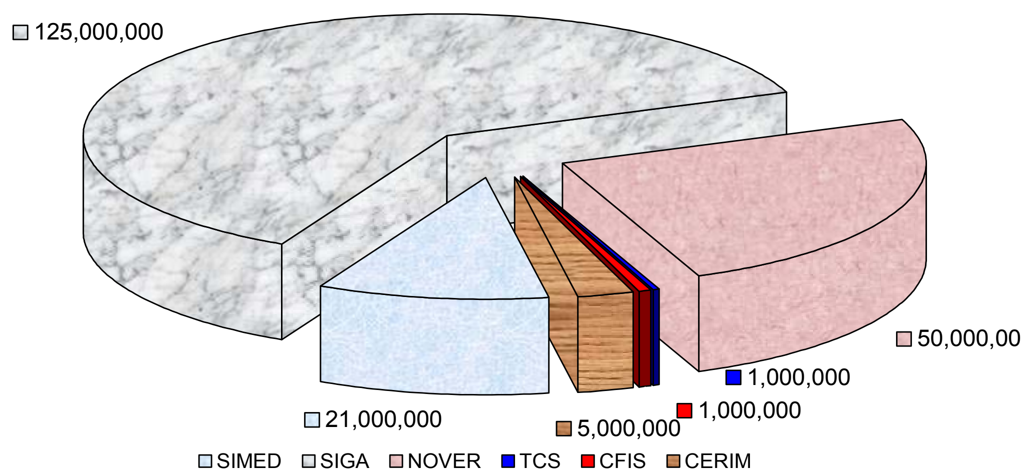
تساهم مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف في عدة مؤسسات وطنية، كما هو مبين في الجدول[1]:

الجدول رقم (4-2): مساهمات مؤسسة الإسمنت في المؤسسات الأخرى

المؤسسات	المبالغ (الوحدة:DA)	نسب المساهمة*
SIGA	125.000.000	%2.5
NOVER	50.000.000	%10
SIMED	21.000.000	%12.5
TCS	1.000.000	%25
CFIC	1.000.000	%10
CERIM	5.000.000	%10

المصدر: مديرية التنظيم والتخطيط - تقرير التشخيص المتعدد المعايير- 2006،ص3..

الشكل رقم (4-2): مساهمة مؤسسة الإسمنت في المؤسسات الأخرى(الوحدة - DA)



المصدر : تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-2).

المطلب الثاني:دراسة نشاط مؤسسة الإسمنت وتطوره

إن نشاط المؤسسة الأساسي هو صناعة وتوزيع الاسمنت والذي هو المنتج النهائي لها، وتعتمد في عملية إنتاج الإسمنت على إستخراج مواد أولية من مقالعها الخاصة، كما يمكن أن تبيع مادة "الكلنكر" والتي هي عبارة عن منتج نصف ائي.

---

[1] مؤسسة (ECDE)، مديرية التنظيم و التخطيط والتطوير، **تقرير التشخيص المتعدد المعايير- 2006**، ص ص:3-4.

*: محسوبة على أساس رأس المال للمؤسسات المذكورة في الجدول.

أولاً- سير نشاط المؤسسة: تنتج المؤسسة مادة "الكلنكر" والاسمنت حيث تمثل قدرة إنتاجها لمادة الكلنكر بـ 1.880.000 طن سنويا ومنتج الاسمنت بـ 2.000.000 طن، فالمؤسسة تحتوي على خطين للإنتاج من خلال الإعتماد على الفرن الأول والثاني، ويقدر حجم إنتاج كل منهما بمليون طن سنويا للخط الواحد[1].

1- وحدة الإنتاج: تقع وحدة الإنتاج في المنطقة الصناعية **بوادي سلي**، حيث تتربع على مساحة تقدر بـ 40 هكتار، وتتكون من حدين (إتجاهين) من الإنتاج بقدرة إسمية تقدر بـ 3.000 طن في اليوم من الاسمنت النشوي (CLINKER) قبل الطحن، مع تفتيت الجير الصلصالي (CALCAIVE ARGILE) و يوجد في المصنع حظيرة بقدرة 100.000 طن، وهناك ورشتان لسحق التربة بـ 290 طن في الساعة الواحدة بالإضافة إلى مركزين للطهي والتحضير، ويخزن الاسمنت النشوي في صالة مسقوفة بطاقة 400 طن و 08 مطامير بطاقة إجمالية هي 48.000 طن.

يتم سحق الاسمنت من خلال ثلاث طاحونات (BROYER) بطاقة إجمالية 350 طن في الساعة، وفي الأخير يتم تخزين الاسمنت في 10 مطامير بقدرة إجمالية تقدر بـ 600 طن.

2- **طريقة التسليم** :يجري شحن الاسمنت على شكل أكياس بالشاحنات أو أكياس بالمقطورات، إسمنت سائب بشاحنات الصهاريج، وإسمنت سائب بمقطورات الصهاريج.

3- **المواد الأولية المستعملة**: تتمثل المواد الأولية التي تدخل في العملية الإنتاجية في[2]:

- الكلس: يصل المخزون التقديري 173.000.000 طن، أي ما يؤمن للمؤسسة حوالي 70سنة من الاستغلال، وتقع محجرته على بعد 3 كلم جنوب المصنع، يستخرج بواسطة جارفات كهربائية ثقيلة ملك للمؤسسة، ويتم خلطه بالطين و يمر في الكسارة وبعدها ينقل إلى المصنع بواسطة بساط مطاطي طويل يمتد من المحجر إلى المصنع.

- الطين: تقع محجرته في **جبل الماعز بالعمارية بلدية وادي سلى** على بعد 6 كلم، وتقدر سعته بـ : 32.000.000 طن يمكن أن يسد إحتياجات أكثر من 90 سنة، وينقل بواسطة ناقلات إلى محجر الكلس، حيث يمزج وينقل بواسطة البساط إلى المصنع.

- الرمل: تقع منطقة إستخراج الرمل على بعد 10 كلم من المصنع بمنطقة **سيدي عامر** ويقدر مخزونه بـ 500.000 طن، أي ما يسد حاجيات 5 سنوات من الإستغلال، كما تملك المؤسسة منطقة أخرى

---

[1]:مؤسسة (ECDE)، مديرية التنظيم والتخطيط والتطوير، **تقرير التشخيص المتعدد المعايير 2006**، ص ص4-5.

[2] نفس المرجع السابق ، ص ص: 4-5.

لإستخراج الرمل تبعد على المصنع بحوالي 30 كلم وتقع بمنطقة سيدي دلة، يوجد ذه المنطقة مخزون من الرمل يقدر بـ 6.800.000 طن، أي ما يؤمن للمؤسسة 60 سنة من الإستغلال، وتتم عملية النقل إلى المصنع بواسطة الشاحنات.

-**الجبس:**تقع محجرته على بعد حوالي 5 كلم من المصنع ببلدية **واد سلي**، بمخزون يقدر بـ:6.000.000 طن، حيث يمكن أن يؤمن حوالي 80 سنة إستغلال بكمية إنتاج 2.000.000 طن من الإسمنت سنوياً، ويتم استخراجه عن طريق المتفجرات، ثم ينقل بواسطة شاحنات إلى المصنع مباشرةً.

ثانياً- مراحل إنتاج الاسمنت[1]:

تنطلق عملية إنتاج الإسمنت من المحاجر حيث توجد المادة الأولية وصولاً إلى المصنع ومن ثم المرور بمجموعة من المراحل الإنتاجية داخل المصنع، كما هو موضح في الشكل **(4-3)**.

1-المحجرة:يتم إستخراج الكلس والرمل بطرق مختلفة بواسطة الآلات والمتفجرات بشكل قطع يصل حجمها إلى مترين، علما أن المحجرة تنقسم إلى عدة وحدات منها:

-**وحدة سيدي لعروسي** التي تنتج الكلس (calcaire) وتقوم بنقل الصلصال (argile) من جبل الماعز بالعمارية ببلدية وادي سلي عن طريق الشاحنات التي توصل الصلصال حتى المحجرة حيث يتم الطحن والتكسير الجيد للمادتين، ومن خلال هذه العملية يتم إحصاء كمية المادة المستخرجة من المادتين شهريا وسنويا لأن الطاحن (concasseur) يحتوي على ميزان ضخم يسمح بذلك.

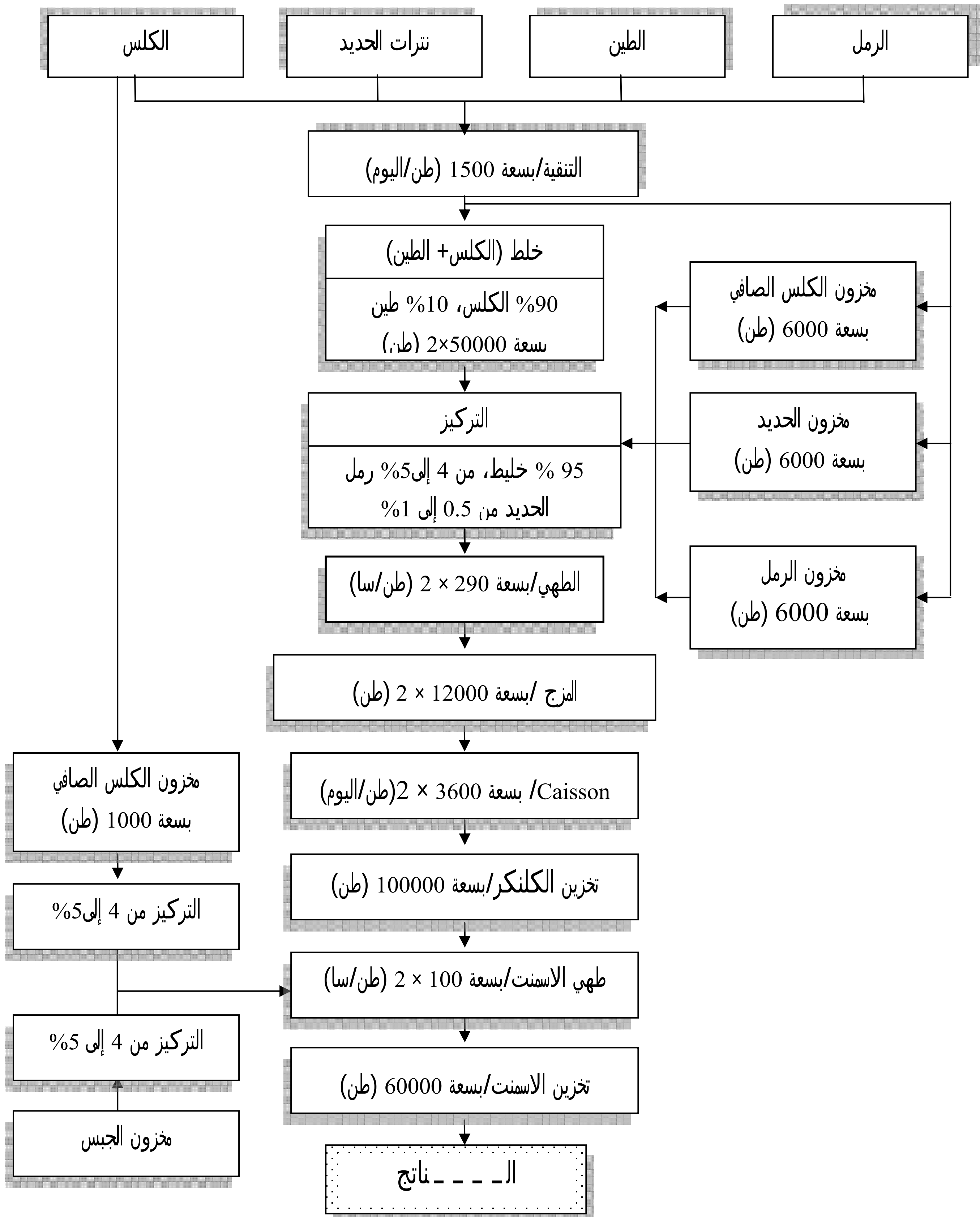
ومن جهة أخرى نجد أن الجبس ينقل من محجرة بوزغاية حيث يتم نقله عن طريق الشاحنات التي تنقل أيضا برادة الحديد وكذلك الرمل من سيدي عامر.

2-المصنع:عند الوصول إلى المصنع يتم خلط واسترجاع هذا المزيج المتكون من (Calcaire & l'argile) ويمكن توضيح هذه المراحل بالشكل الآتي:

---

[1]: مؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف ، **مديرية الإنتاج - 2006.**

الشكل (4-3): مراحل إنتاج الإسمنت



المصدر: مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف، **مديرية التنظيم و التخطيط و التطوير- 2006**

ثالثا- تطور الطاقة الإنتاجية لمؤسسة الاسمنت خلال الفترة (2002-2006):

يعرض لنا الجدول التالي تطور الطاقة الإنتاجية للمؤسسة خلال الفترة(2002-2006) لمادة الإسمنت.

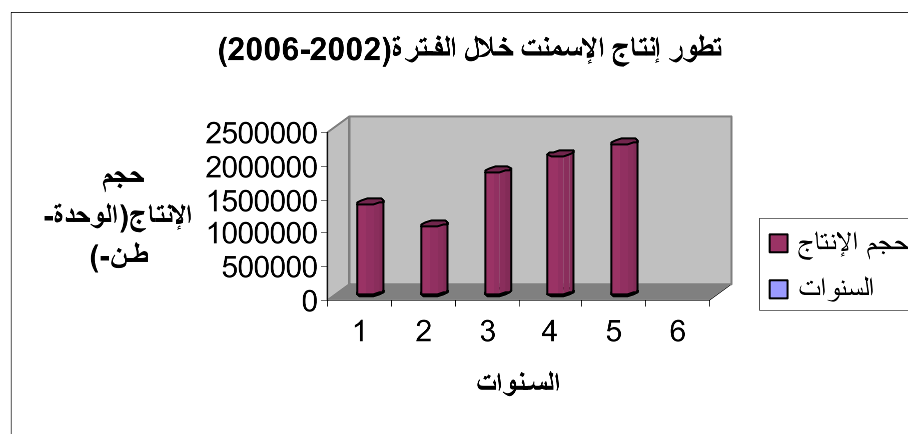
الجدول رقم (4-3): تطور الطاقة الإنتاجية خلال الفترة (2002-2006)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
الإنتاج (طن)	1 153 429	1 510 910	1 528 080	2 770 779	2 240 000

المصدر :مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف، مديرية التنظيم و التخطيط و التطوير، تقرير التشخيص المتعدد المعايير- 2007،ص:8

يمكن تمثيل تطور الطاقة الإنتاجية بإستعمال الأعمدة البيانية خلال الفترة (2002-2006)

الشكل رقم (4-4): تطور الطاقة الإنتاجية للإسمنت خلال الفترة (2002-2006)



المصدر: تم **إعداد الشكل بناء على معطيات الجدول رقم (4-3).**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤسسة الاسمنت ومشتقاته حققت تطورا نوعيا في الطاقة الإنتاجية حيث ارتفعت من 429 153 1 طن سنة 2002 لتصل إلى 2240.000طن سنة 2006، وهذا من بين الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة حيث إستمرت خلال الفترة (2002-2005) ما يقارب"4.5 مليار د.ج"[1] للمحافظة على مستوى طاقة إنتاجية لمادة الإسمنت تقدر بـ :2 مليون طن في السنة.

[1] : ECDE – Cimenterie de Chlef -Business Plan-p7.

رابعاً- تطور رقم أعمال مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف

شهد رقم أعمال المؤسسة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، كما يبينه الجدول التالي[1].

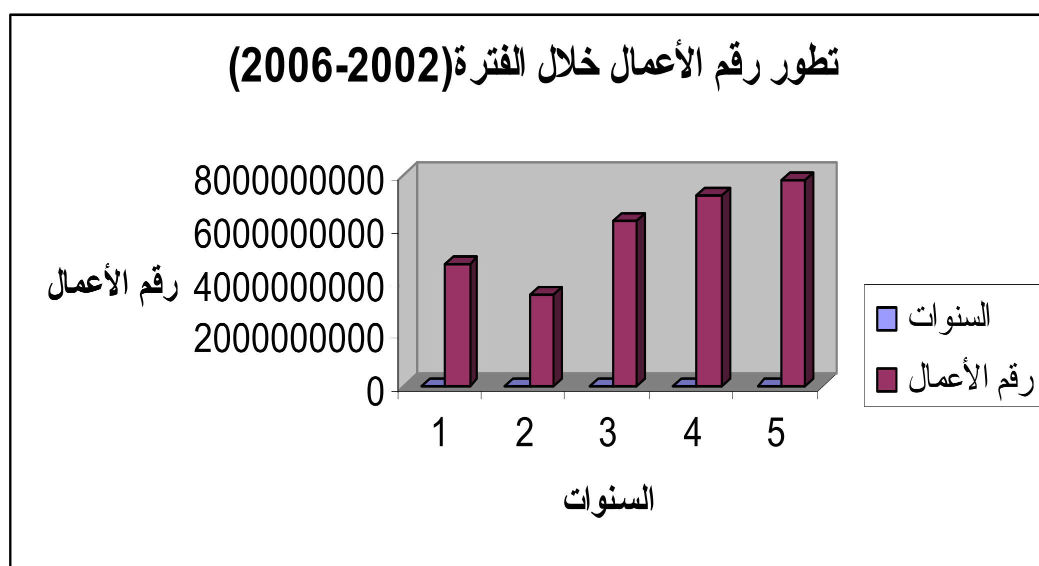
الجدول رقم (4-4): تطور رقم الأعمال خلال الفترة (2002-2006)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
رقم الأعمال	4619649124.00	3457125585.93	6248926255.94	7248996067.70	7855833016 .38

المصدر : مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف، قسم المحاسبة العامة- 2007.

يمكن تمثيل بيانيا تطور رقم الأعمال للمؤسسة حسب الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-5): تطور رقم الأعمال خلال الفترة (2002-2006)



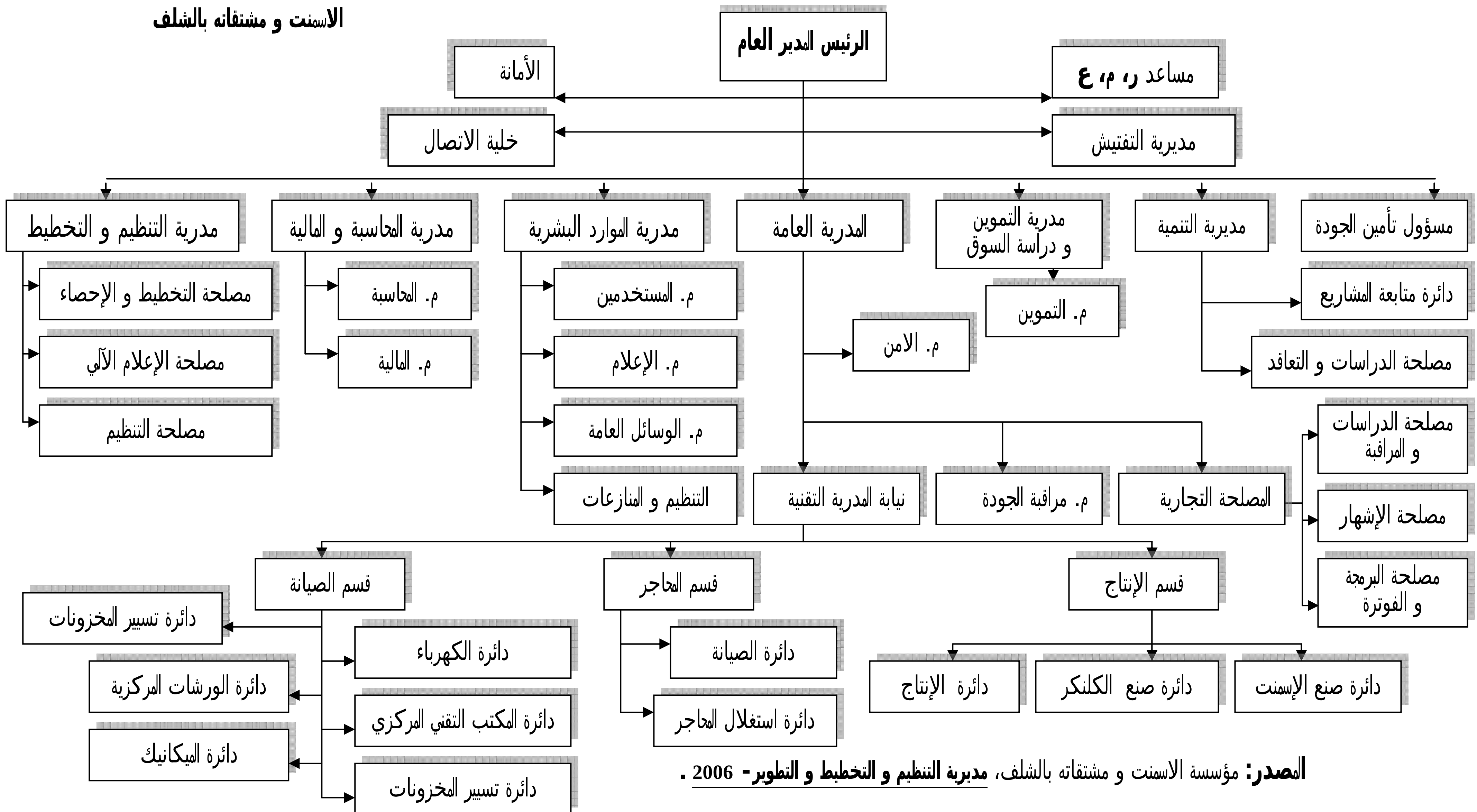
المصدر: تم إعداد الشكل بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (4-4).

[1]: مؤسسة (ECDE)، مديرية المحاسبة والمالية، قسم المحاسبة العامة، الوثائق المحاسبية، الجدول رقم 02، 2007.

المطلب الثالث:تقديم الهيكل التنظيمي لـ ECDE

أولا- مخطط الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (4-6): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف



المصدر: مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف، **مديرية التنظيم و التخطيط و التطوير- 2006 .**

ثانيا- بنية الهيكل التنظيمي

يتكون هيكل المؤسسة من المديرية العامة التي يتواجد مقرها الإجتماعي بحي الحمادية بالشلف، ومديرية العمليات التي تتواجد بالمنطقة الصناعية بوادي سلي بالشلف.

1-المديرية العامة: تضم المدير العام، الأمانة العامة، المكلف بالاتصال والإعلام، مديرية التنظيم والتخطيط والتطوير، المستشار القانوني، فرع الوسائل العامة، والمكلف بالتدقيق.

المدير العام: يوجد على رأس الهيكل التنظيمي، ويقوم بوضع الخطط السنوية والإشراف على مختلف مصالح المؤسسة.

الأمانة العامة: تقوم باستقبال البريد الوارد، وإرسال البريد الصادر من وإلى المؤسسة، وترتيب الوثائق وتنظيمها.

المكلف بالاتصال والإعلام :يقوم بجميع الأعمال الخاصة بالمؤسسة من إشهار، تنظيم ملتقيات ولقاءات تشاورية مع العمال و الإطارات، البحث عن حلول للمشاكل مع العمال...الخ.

مديرية التنظيم والتخطيط والتطوير: تقوم بوضع الخطط الشهرية والسنوية وتنظيمها والحرص على مراقبتها دوريا، إلى جانب القيام بعملية تنظيم الهيكل وإحداث مصالح ووظائف جديدة أو إلغائها داخل المؤسسة.

المستشار القانوني : مهمته الأساسية هي الإشراف على كل ما يخص الجانب القانوني للمؤسسة، ومساعدة الرئيس المدير العام في شرح القوانين والنصوص التشريعية له، ويقدم له التوجيهات حول القضايا العالقة مع المحاكم، وماهية القوانين التي يجب إتباعها وتطبيقها لحل تلك المشاكل.

فرع الوسائل العامة: يشرف على توفير العتاد والآلات الخاصة بالمؤسسة، ومراقبتها والعمل على تصليحها.

المكلف بالتدقيق: يعمل على مراقبة ومتابعة تطبيق الإجراءات الإدارية المعمول ا، أي مراقبة مدى إحترام إجراءات العمل.

2-مديرية العمليات: وتتكون من المديرية التقنية، مديرية الموارد البشرية، مديرية التنمية، المديرية التجارية، مديرية التموين وتسيير المخزون ومديرية المالية والمحاسبة.

المديرية التقنية: تقوم بتسيير المصنع بوجه عام بما في ذلك طريقة تصنيع مادة الإسمنت (بجميع مراحله الإنتاجية) إلى غاية توزيعه للزبائن.

مديرية الموارد البشرية: تم بتنسيق وتوجيه ومراقبة مختلف الأنشطة المرتبطة بتسيير الموارد البشرية، إعداد سندات أجور المستخدمين، تسيير ملفا م الإدارية، ومعالجة مشاكلهم الإجتماعية.

مديرية التنمية: مهمتها هي تجديد الآلات والتكنولوجيات والتقنيات...الخ.

المديرية التجارية: يكمن دورها في بيع وتسويق منتجات المؤسسة من خلال مجموعة مهام يمكن تلخيص أهما فيما يلي: إعداد برامج المبيعات، معالجة طلبات الشراء المقدمة من طرف الزبائن وإعداد ملفا م، إعداد ومراقبة الفواتير وتسوية وضعية الزبائن، إرسال إلى مصلحة المحاسبة وسائل الدفع، إعداد سندات الشحن، دراسة السوق، تحليل المبيعات.

مديرية التموين وتسيير المخزون: تتكون هذه المديرية من قسم التموين وقسم تسيير المخزونات، ويمكن تلخيص مهام هذه المديرية في:-السهر على ضمان سيولة المواد الأولية

-القيام بعملية تسجيل الإدخالات والإخراجات في قاعدة البيانات التجارية.

-المشاركة في عملية الجرد

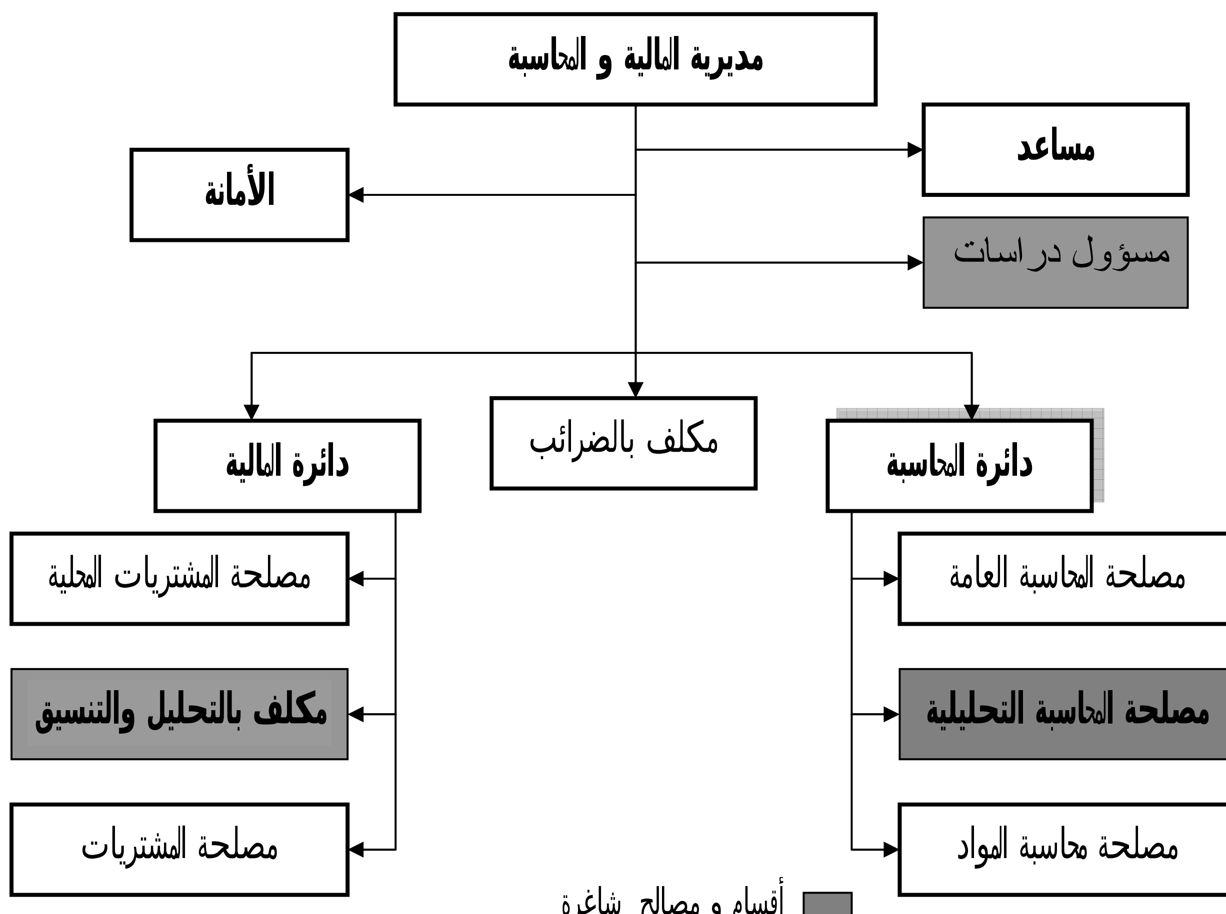
-إرسال تقارير النشاط الشهرية للمخازن إلى مديرية الإدارة والمالية وإدارة مراقبة التسيير.

مديرية المالية والمحاسبة: تقوم بجميع العمليات المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة والحرص على دقة حسابا ا ومراقبة أرصد ا المالية باستمرار، وتحتاج هذه المديرية دراسة تفصيلية لإرتباطها المباشر بموضوع البحث.

ثالثا-مديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة ECDE

1-الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم (4-7): الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة



المصدر: مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف، مديرية التنظيم و التخطيط و التطوير- 2006 .

2-هيكل مديرية المالية والمحاسبة

تنقسم مديرية المالية والمحاسبة إلى دائرتين:

أ- دائرة المحاسبة وتحتوي المصالح الآتية:

-مصلحة المحاسبة العامة: هي المصلحة المسؤولة عن تسجيل العمليات اليومية في مختلف السجلات الممسوكة من طرف المحاسبين .

-مصلحة محاسبة المواد: هي المصلحة المسؤولة عن تسجيل العمليات المتعلقة بحركة المواد الأولية واللوازم المستعملة وكل المواد الأخرى.

-مصلحة المحاسبة التحليلية:وهي غير مشغلة، يرى رئيس دائرة المحاسبة أن المحاسبة التحليلية لا فائدة منها باعتبار أن نشاط المؤسسة يتوقف على نوع واحد من الإنتاج (الإسمنت)، وبالتالي فهو يحمل كل التكاليف على هذا المنتج، وبإمكانه تحديد سعر التكلفة النهائي وبالتالي سعر البيع دون اللجوء إلى نظام محاسبة التكاليف، بل يصرح بأكثر من ذلك أن المحاسبة التحليلية ستشكل أعباء إضافية للمؤسسة، كما أن منتج الإسمنت لا يحتاج إلى إشهار باعتبار أن الطلب عليه يفوق العرض بصفة مستمرة.

ب- دائرة المالية وتتكون من المصالح الآتية:

-مصلحة المشتريات الخارجية:يتمثل دورها في تسيير وإدارة كل المشتريات الخارجية من مواد وأجهزة.

-مصلحة المشتريات المحلية: تنحصر مهام هذه المصلحة في تسيير و إدارة المشتريات المحلية.

ج-مسؤول الضرائب: هو شخص مسؤول ومكلف بكل ما يخص الجانب الجبائي للمؤسسة.

عموما يمكن تلخيص مهام وأنشطة مديرية المحاسبة والمالية فيما يلي:

-تحديد الخطط والآليات المحاسبية في مجال المحاسبة العامة.

-المسك اليومي للسجلات القانونية وتسجيل مختلف العمليات وفقا لقواعد المخطط الوطني للمحاسبة.

-القيام بأعمال الجرد وإعداد القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) والملاحق.

-تحليل وشرح الحسابات السنوية للمؤسسة.

-إعداد الموازنة العامة للمؤسسة.

-الحرص على حسن تمويل أنشطة المؤسسة والإستعمال الرشيد والعقلاني للموارد المالية للمؤسسة.

-إعداد مخططات التمويل الدورية ومتابعة تنفيذها.

-تسيير الخزينة ومتابعة ديون المؤسسة وتطورا ا.

-تنفيذ كل الأعمال الضريبية المتعلقة بالتصريحات والناتجة من نشاطات المؤسسة.

ما يمكن ملاحظته من خلال النظرة الأولية للهيكل التنظيمي هو تميزه بنوع من التعقيد وعدم التجانس في المهام، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

-وجود مركزية في القرار، أي أن المدير العام يحتكر سلطة إتخاذ القرارات، أما المصالح التابعة له فتربطه م علاقات سلمية أي حسب التدرج السلمي للهيكل.

- إتباع أسلوب التصميم الوظيفي للمهام من خلال الإعتماد في إعداد الهيكل على طبيعة ونوعية المهام الموجودة في المؤسسة وتخصيص لكل واحدة مديرية فرعية خاصة ا.

-التأخر في توظيف بعض المصالح الضرورية للمؤسسة، وفي مقدمتها مصلحة المحاسبة التحليلية.

المبحث الثاني:دراسة بنية نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة الإسمنت(ECDE)

إن نظام المعلومات المحاسبي كفرع من نظام المعلومات الرئيسي في المؤسسة، يجب أن يؤدي دوره في دعم العمليات الإدارية، وفي هذا ا ال فإن عمله يتركز في الحصول على البيانات المحاسبية وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة للإستخدام في عملية صنع القرارات، وتشكل القوائم المالية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة.

نستعرض من خلال هذا المبحث آلية تدفق البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، ثم نبين كيفية معالجتها وفق النظام المحاسبي القائم، وبعدها نتناول أهم القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.

المطلب الأول: تدفق البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

نتناول في هذا المطلب نظام المعلومات للمؤسسة بصفة عامة، ثم نستعرض آلية نظام المعلومات المحاسبي في تجميع وتخزين البيانات المتعلقة بأهم الأنشطة التي تقوم ا المؤسسة.

أولا- النظام المعلوماتي لمؤسسة (ECDE)

إن نظام المعلومات في مؤسسة "ECDE" هو عبارة عن مجموعة منظمة من الأفراد والمعدات والبرامج التي يمكن تصنيفها في شبكتين:

الشبكة الأولى:تشكل من المصالح المكونة للمديرية العامة، وهي متواجدة بحي الحمادية بالشلف.

الشبكة الثانية:تشكل من المصالح المكونة لمديرية العمليات بالمصنع (المنطقة الصناعية).

يتم تحميل المعلومات في مديرية العمليات (المصنع) على وحدات تخزين وإرسالها إلى المديرية العامة (مديرية التنظيم والتخطيط والتطوير)،حيث تتم معالجتها، وإعداد التقارير الخاصة بكل مديرية بناء على المعلومات السابقة، أي معلومات تتعلق عادة بالإستهلاكات من المواد الأولية، النفقات، الإنتاج، الإيرادات...الخ.

-تتمثل المصادر الأساسية للمعلومات في مختلف المديريات المتواجدة بالمصنع (مديريات العمليات).

ثانيا-بيانات نظام المعلومات المحاسبي

تتعدد أنشطة مؤسسة "ECDE" نتيجة لطبيعة نشاطها الإنتاجي وذلك من خلال مختلف العمليات اليومية التي تقوم ا والمتمثلة في عمليات البيع والشراء وعمليات الإنتاج والصيانة...إلخ، وينتج عن هذه العمليات مجموعة من المعلومات الإقتصادية يتم إرسالها إلى نظام المعلومات المحاسبي على مستوى قسم المحاسبة بمديرية المالية والمحاسبة من أجل إعطائها صبغة كمية، ومعالجتها وتنحصر هذه العمليات في الأنشطة الآتية:

1-عملية الشراء: تعتبر من أهم العمليات التي تقوم ا مؤسسة"**ECDE**" من أجل توفير كل المستلزمات الأساسية التي تحتاجها مختلف المديريات.

تنحصر عملية الشراء أساسا في: شراء المواد الأولية (أكياس التعبئة)، الإستثمارات، شراء قطع الغيار.

أ-**مراحل عملية الشراء**:يتم إعداد الطلبية من طرف المصلحة التي تكون في حاجة إلى هذه المادة حيث تحتوي هذه الوثيقة معلومات تبين نوع السلعة المطلوبة،مواصفا ا،كميتها، القسم الراغب في الشراء، توقيع رئيسه ورئيس المخزن بعد التأكد من عدم توفر المادة المطلوبة أو نقصها، ومن ثم تقديمها إلى الإدارة العليا للمصادقة عليها التي تحولها إلى المصلحة التجارية التي تتكفل بالإجراءات المتعلقة بالشراء.

ب-**عملية شراء المواد الأولية:** شراء قطع الغيار أو أكياس لتعبئة الإسمنت، حيث تتعاقد المؤسسة سنويا مع ثلاثة موردين لإقتناء الأكياس الفارغة لتغليف الإسمنت، وتقدم لهم طلبيات الشراء شهريا علما أن المؤسسة تتعامل وفق هذا الأسلوب حتى تتفادى النقص في هذه الأكياس، وبالتالي تحقيق إستمرارية الإنتاج.

-شراء الكهرباء والغاز:يتم الشراء من نفطال بصورة إجبارية باعتباره المورد الوحيد.

-عملية شراء الإستثمارات:تتبع نفس إجراءات شراء المواد الأولية.

2-عملية البيع: تشكل عملية البيع الإيراد الأساسي للمؤسسة، وتنحصر مبيعا ا في غالب الأحيان في منتج وحيد "الإسمنت"، وتتم هذه العملية على مستوى المديرية التجارية، مصلحة المبيعات التي تشترط الوثائق الآتية: طلبية الشراء، البطاقة الضريبية، السجل التجاري.

-تقوم المصلحة بإعداد أمر الشحن الذي يتضمن اسم العميل، التاريخ والتوقيع، كمية الإسمنت...الخ، ثم يقدم للعميل وثيقة الإستلام.

-يتم إعداد الفاتورة بناء على وثيقة الإستلام، حيث ترسل نسخة منها إلى قسم المحاسبة لتسجيل المبيعات.

المطلب الثاني:معالجة البيانات لإعداد القوائم المالية

بعد تدفق البيانات من مختلف مصالح المديريات يتم جمعها وترتيبها وتصنيفها ومقارنتها ومعالجتها وفقا للنظام اليدوي حسب ما جاء في المخطط الوطني للمحاسبة، كما تملك المؤسسة برنامج إلكتروني لتسجيل البيانات والمعلومات الناتجة عن مختلف المعاملات الداخلية والخارجية.

أولا-المعالجة وفق النظام اليدوي:

1-معالجة المشتريات:يتم تسجيل المشتريات إنطلاقا من وثيقتين أساسيتين:

-نسخة من طلبية الشراء والمعدة من طرف المديرية التجارية حيث يتم توجيه نسخة منها إلى دائرة المحاسبة.

-نسخة من وصل الدفع المعد من طرف مصلحة الخزينة لصالح المورد المعني، والذي غالبا ما يطلب دفع تسبيقات، بعد ذلك يتم التسجيل في يومية المؤسسة كما يلي:

		التاريخ		
430		تسبيقات للمــورد	xxx	
	485	البـــنك		xxx
		تحرير شيك رقم		

بعد إستلام فاتورة الشراء يتم إرسالها إلى مصلحة المحاسبة حيث يتم مقارنة الفاتورة مع الطلبية وسند الإدخال، وفي حالة تطابق هذه الوثائق يقوم المحاسب بتسجيل الفاتورة وعملية إدخال المواد إلى المخازن وفقا للقيدين الآتــيين:

		التاريخ		
381		مشتريات مواد ولوازم	xxx	
457		الرسم على القيمة المضافة	xxx	
	530	المــورد		xxx
		تسجيل الفاتورة رقم.....		

		التاريخ		
31		مــواد ولــوازم	xxx	
	381	مشتريات مواد ولوازم		xxx
		سند إدخال رقم.........		

2-معالجة المبيعات: تسجل المؤسسة مبيعا ا إنطلاقا من وثيقتين تصل إلى دائرة المحاسبة من مصلحتين مختلفتين:

-فاتورة المبيعات والمعدة من طرف المصلحة التجارية بالمؤسسة إنطلاقا من طلبية الزبون.

-سند إخراج المنتجات المعد من طرف مصلحة التخزين.

ويتم تسجيل عملية البيع وفقا للطريقة الآتية:

		التاريخ		
470		الزبائـــن	xxx	
	71	إنـــتاج مـــباع		xxx
	547	الرسم على القيمة المضافة		xxx
		فاتورة بيع رقم		

بينما تسجل عملية إخراج المنتجات كما يلي:

		التاريخ		
72		إنـــــتاج مخزون	xxx	
	35	إنـــتاج تام الصنع		xxx
		سند إخراج رقم.........		

بعدها يتم تسوية وضعية الزبائن من خلال تسديده لإلتزاماته تجاه المؤسسة سواء نقدا أو تقديم شيك.

يتم التسجيل المحاسبي لعملية التسديد انطلاقا من نسخة وصل الدفع المرسل من قبل قسم الخزينة وفقا للقيد الآتي:

		التاريخ		
485		البـــنك	xxx	
	470	الزبائـــــن		xxx
		تسجيل عملية التسديد، سند الدفع رقم.........		

3-معالجة الأجور: ترسل مصلحة الموارد البشرية أسطوانة تحتوي على سندات أجور العمال ليتم إدخالها في برنامج خاص بمحاسبة الأجور يقوم بتسجيل العملية.

4-معالجة العمليات الأخرى:تعالج العمليات المختلفة التي تتكرر مرات قليلة خلال السنة، كالمصاريف المختلفة التي تخص فواتير الكهرباء، الغاز، الماء،...إلخ إنطلاقا من مستندات مثبتة للعملية.

ثانيا-التسجيل وفق البرنامج الإلكتروني*

للمؤسسة برنامج يسمح بالتسجيل الالكتروني للبيانات والمعلومات وفق قواعد المحاسبة العامة، حيث يساعد هذا البرنامج على تقليل الأخطاء المحاسبية التي يمكن إرتكا ا في النظام اليدوي، لكن رغم ذلك فإن المؤسسة لازالت مستمرة في العمل بالنظام اليدوي بحيث يتم تسجيل العمليات يدوياً في مختلف الوثائق العادية، ثم يتم ترحيل البيانات من خلال برنامج خاص على جهاز الحاسوب، مع الاحتفاظ بالوثائق في الأرشيف في شكلها المادي.

كما تملك مؤسسة الاسمنت نظام الشبكة الداخلية والذي يربط بين مختلف إدارات المؤسسة بمنطقة العمليات إلى المديرية العامة، حيث يسمح هذه النظام بتداول المعلومات بين مختلف المصالح، سواءً الوثائق والمعلومات أو الرسائل المكتوبة أو الصوتية، مما يسهل عملية الإتصال داخل المؤسسة، فمثلا:

-تعتمد المؤسسة في تسيير مخزونا ا على برنامج محاسبي إلكتروني، يحوي هذا البرنامج كل أنواع المواد التي تستعملها المؤسسة في شكل رموز مستخلصة من المخطط الوطني المحاسبي، أي أن كل نوع معين من المواد له رقم خاص به يبدأ بالرقم "3" وهو الدال على صنف المخزونات، والتي تكون مرتبة في البرنامج وفق الصنف الذي تنتمي إليه، فأكياس الإسمنت الفارغة لها ترقيمها الخاص الدال على أ ا مواد تستعمل لتعبئة الإسمنت، ثم المواد الكيماوية، وقطع الغيار وهكذا...الخ.

أثناء كل عمليات سحب أو إيداع داخل المخزن يتم تسجيل البيانات المتعلقة بتلك العملية، من تاريخ السحب أو الإيداع، نوع المواد، اسم الساحب للمواد والمنصب الذي يشغله داخل المؤسسة أو خارجها، كما تتضمن إسم الموقع على العملية، ولا يسمح هذا البرنامج بتسجيل العملية مرتين.

تطبق المؤسسة طريقة التكلفة الوسطية المرجحة في تقييم المخزونات، وهذه الطريقة مبرمجة في البرنامج الإلكتروني آلياً، فبعد كل عملية إدخال أو إخراج يقوم الحاسوب بحساب التكلفة الوسطية المرجحة للمخزونات لكل نوع بطريقة آلية، كما يبين الكمية الموجودة في المخزن وكمية وقيمة مخزون الأمان.

تسجل المخزونات في النظام الحالي عدة مرات، حيث يقوم أمين المخزن بالتسجيل، ثم مسؤول محاسبة المخزونات وهكذا، لذلك تسعى المؤسسة وفق النظام الجديد أن تجعل التسجيل يتم من خلال شخص واحد فقط (أمين المخزن مثلا)، ويكون دور باقي الأطراف في قسم المحاسبة تتبع ومقارنة البيانات الواردة في الوثائق مع ما هو مسجل في هذا البرنامج، وذلك بالاعتماد على نظام الشبكة الداخلية الخاص بالمؤسسة، والذي يتطلب تطويره أكثر حتى يتماشى ومتطلبات المنافسة.

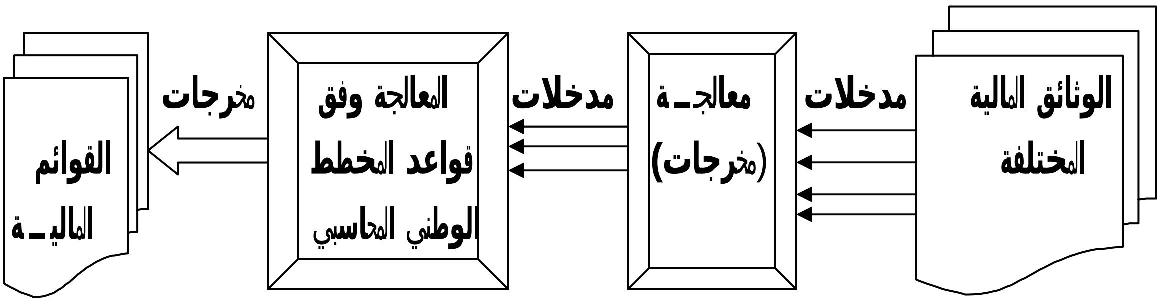
---

*: تم إنشاء النظام المحاسبي المبني على الحاسب (البرنامج الالكتروني) في سنة 1993، وهو يشتغل مع نظام الويندوز 98.

تعمل المؤسسة على تبني نظام الشبكة الدولية (الانترنت)، خاصة في ظل وجود علاقات كثيرة بين مؤسسة الاسمنت و مورديها من خارج الوطن.

الشكل الآتي يبين كيفية إدخال البيانات من دائرة المالية إلى دائرة المحاسبة لتحويلها إلى معلومات:

الشكل (4-8): العلاقة بين دائرة المالية ودائرة المحاسبة



المصدر: تم **إعداد الشكل بالإعتماد على الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة.**

بعد تسجيل كل العمليات في اليومية العامة بما فيها عمليات الجرد يتم إدخال عمليات التسوية عبر الحاسوب لإستخراج ميزان المراجعة بعد الجرد، الذي من خلاله يتم إعداد مختلف القوائم المالية.

المطلب الثالث:أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

مؤسسة الاسمنت كغيرها من المؤسسات الاقتصادية مجبرة على العمل بالمحاسبة العامة ومسك كل الدفاتر المحاسبية وبالتالي إنتاج القوائم المالية وفق ما ينص عليه المخطط الوطني المحاسبي، التي تساعد في عملية إتخاذ القرارات ومنها الميزانية وجدول حسابات النتائج إضافة إلى بعض التقارير المهمة في عملية دعم القرارات.

أولا-الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج

1-الميزانية المحاسبية:يتم إعداد الميزانية المحاسبية في ابة كل دورة مالية بعد الإنتهاء من عملية الجرد كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (4-5): الميزانية المحاسبية في 2006/12/31

ر.ح	الأصول	المبالغ الإجمالية	م. و الاهتلاكات	المبالغ الصافية	ر.ح	الخصوم	المبالغ
	الاستثمارات					الأموال الخاصة	
21	قيم معنوية	0.00	0.00	0.00	10	رأس مال إجتماعي	5 000 000 000.00
22	الأراضي	129965969.00	0.00	129965969.00	13	احتياطات	8 935 520 795.11
24	تجهيزات الإنتاج	17747669669.58	10855273349.64	6892396319.94	14	إعانات الاستثمار	278 877 663.45
25	تجهيزات إجتماعية	112038137.95	101992726.81	10045411.14	15	فرق إعادة التقدير	194 868 890 .67
28	الاستثمارات قيد التنفيذ	589367055.72	0.00	589367055.72	16	أموال خاصة أخرى	0.00
مجموع الصنف 02		18 579 040 832.25	10 957 266 076.45	7 621 774 755.80	17	الارتباط بين الوحدات	0.00
	المخزونات				19	مؤونات الأعباء و الخسائر	67 743 703.72
31	مواد و لوازم	2355964141.27	83904461.73	2272059679.54	مجموع الصنف 01		14 477 011 052.95
33	الإنتاج نصف مصنع	235690555.58	0.00	235690555.58		الديون	
34	الإنتاج الجاري	0.00	0.00	0.00	52	ديون الإستثمار	293 427 462.86
35	الإنتاج التام الصنع	73563116.58	0.00	73563116.58	53	ديون المخزونات	118 456 361.37
36	فضلات ومهملات	0.00	0.00	0.00	54	ديون محتفظ ا في الحساب	42 840 339.54
37	مخزون بالخارج	113461946.04	3107839.04	110354107.00	55	ديون تجاه الشركات و الشركات الحليفة	0.00
مجموع الصنف 03		2 778 679 759.47	87 012 300.77	2 691 667 458.70	56	ديون الاستغلال	875 544 303.30
	الحقوق				57	تسبيقات تجارية	47 223 300.94
40	الخصوم المدينة	95168250.69	0.00	95168250.69	58	ديون مالية	0.00
42	مدينو الاستثمار	8139811751.02	1871468602.52	6268343148.50	مجموع الصنف 05		1 377 491 768.01
43	مدينو المخزونات	23203295.16	3499249.81	19704045.35			
45	تسبيقات على الحساب	91137814.73	0.00	91137814.73	88	النتيجة الصافية	3 285 854 866.21
46	تسبيقات الاستغلال	340303223.14	125334.84	340177888.30			
47	حقوق على الزبائن	106204115.04	59255.82	106144859.22			
48	المتاحات	1906239465.88	0.00	1906239465.88			
مجموع الصنف 04		10 702 067 915.66	1 875 152 442.99	8 826 915 472.67			
مجموع الأصول		32 059 788 507.38	12 919 430 820.21	19 140 357 687.17		**مجموع الخصوم**	19 140 357 687.17

المصدر: مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، مديرية المالية والمحاسبة في:2007/04/03

2-جدول حسابات النتائج لمؤسسة (ECDE): يمكن تقديم هذا الجدول كما يلي:

الجدول رقم (4-6):جدول حسابات النتائج 2006/12/31

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات بضاعة		2 940 526 .80
60	بضاعة مستهلكة	1 670 695 .23	
80	**الهامش الإجمالي**		1 296 830 .85
80	الهامش الإجمالي		1 296 830 .85
71	إنتاج مباع		7 852 892 490 .30
72	إنتاج مخزون	69 725 623 .44	
74	أداءات خدمات		20 680 000 .00
75	تحويل تكاليف الإنتاج		71 900 280 .48
61	مواد و لوازم مستهلكة	1 930 404 169 .26	
62	الخدمات	401 606 135 .38	
81	**القيمة المضافة**		5 684 457 921 .43
81	القيمة المضافة		5 684 457 921 .43
76	الإيرادات المالية		643 750 .00
77	نواتج مختلفة		229 127 042 .15
78	تحويل تكاليف الإستغلال		47 779 330 .23
63	مصاريف المستخدمين	595 297 988 .13	
64	الضرائب و الرسوم	149 071 560 .75	
65	مصاريف مالية	43 051 550 .42	
66	مصاريف متنوعة	76 072 229 .17	
68	مخصصات المؤونات والاهتلاكات	937 341 024 .99	
83	**نتيجة الاستغلال**		4 161 173 690 .35
79	نواتج خارج الاستغلال		2 173 872 160 .48
69	تكاليف خارج الاستغلال	2 286 184 988 .49	
84	**نتيجة خارج الاستغلال**	112 312 828 .01	
83	نتيجة الاستغلال		4 161 173 690 .35
84	نتيجة خارج الاستغلال	112 312 828 .01	
880	**النتيجة الإجمالية**		4 048 860 862 .34
880	النتيجة الإجمالية		4 048 860 862 .34
889	الضرائب على الأرباح	763 005 996 .13	
88	**النتيجة الصافية**		3 285 854 866 .21

المصدر : مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، قسم المحاسبة العامة، الجدول رقم 02، 2007

ثانيا-التقارير في **مؤسسة الإسمنت:**بالإضافة إلى هذه القوائم هناك تقارير تكتسي أهمية بالغة وهذا من خلال إحتوائها على مختلف المعلومات التي توجه وتساعد الإدارة في وظائفها المتعلقة بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وتختلف هذه التقارير حسب اختلاف طبيعتها، فهناك بعض التقارير يومية، وأخرى شهرية، سنوية، بالإضافة إلى التقرير الذي يتم رفعه إلى المديرية الجهوية بالجزائر العاصمة.

كما تعتبر هذه التقارير من أهم الأدوات التي تستعملها الإدارة في المتابعة وإكتشاف الانحرافات الممكن حدوثها، وذلك في الوقت المناسب و اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لذلك. ويمكن إستعراض بعض نماذج هذه التقارير:

1-التقارير اليومية: تتمثل التقارير اليومية في:(تقرير الإنتاج، تقرير النشاط، التقرير العرضي) والتي يتم رفعها إلى الإدارة العليا، و تسمح هذه التقارير بالمتابعة اليومية لنشاط المؤسسة، من خلال تقديم:

- تقرير كامل عن النشاط اليومي للإنتاج والذي يتضمن كل من الإنتاج التقديري اليومي والإنتاج الفعلي اليومي ومعدلات التغير بين كل من التقديري والفعلي في كل مرحلة إنتاجية.
- تقرير عن عدد ساعات العمل في اليوم التقديرية منها والمنجزة مع المقارنة بينهما.
- تقديم مجموعة من المقارنات بين النشاط اليومي والشهري ثم السنوي.
- تقرير عن المواد المستهلكة خلال اليوم في كل مرحلة إنتاجية ومعدلات الاستهلاك.
- تقرير عن الإنتاج اليومي من الإسمنت، بالتفصيل(أكياس، سائب) .
- تقرير عن مراحل الإنتاج وحسب كل خط إنتاجي.

2-تقرير النشاط: يعد هذا التقرير من طرف مديرية التنظيم والتخطيط والتطوير، ويحتوي على إنتاج مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف خلال العشرة أيام السابقة، وهو يظهر الكمية التي ينتجها كل خط أو فرن، ثم الكمية المنتجة والمعبئة في الأكياس، الكمية المنتجة غير المعبئة وكمية الإنتاج من مادة الكلنكر.

يرفع هذا التقرير إلى الرئيس المدير العام الذي يقوم بدوره بإرساله إلى المديرية الجهوية للإسمنت*، ويرفق برسالة من طرف الرئيس المدير العام. بعدها تقوم المديرية الجهوية بفحص هذه التقارير وإرسال نتائج

---

* :مقرها الجزائر العاصمة وتضم كل من (ERCC, ACC, ERCO, ECDE, ERCE).

ERCE = Groupe Cimenteries : SOUR ELGHOZLANE, MEFTAH ET RAISS HAMIDO
ERCC = Groupe Cimenteries : AIN TOUTA HADJAR SOUD, HAMAM BOUZIANE, TEBESSA, AIN KEBIRA
ERCO = Groupe Cimenteries : BENI SAF, ZAHANA et SAIDA
ACC = ALGERIAN CEMENT CAMPANY (Filiale de l'égyptien ORASCOM Construction)

الفحص مع إظهار بعض الملاحظات، وبصفة عامة يساعد هذا التقرير على تحصيل معلومات شاملة تتعلق بالمؤسسة من خلال مقارنتها مع المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع.

الجدول رقم (4-7) : تقرير النشاط لمؤسسة (ECDE)-2006/07/21 إلى 2006/07/31 U:Tonne

الوحدة	الإسمنت			الكلنكر			مخزون الكلنكر	مخزون الاسمنت
	الورشة	الإنتاج	المتراكم	الورشة	الإنتاج	المتراكم		
الشلف	BK1	13486	377990	SAC CPJ 45	31700	1086100	43955	40500
	BK2	14459	419870	VRAC CPJ 45	10590	293695		
	BK3	17598	580992					
	ا موع	45543	1378852	**ا موع**	42290	1379795		

المصدر : مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف، مديرية التنظيم والتخطيط و التطوير - 2006.

3-تقرير مراقبة التسيير: يحتوي على مجموعة من التقارير الفرعية التي تعد شهريا في شكل جداول تتنوع بتنوع نشاطات المؤسسة، فهي تساعد على المراقبة المستمرة ومعرفة كل التغيرات الممكن حدوثها من بداية النشاط إلى ايته، وتحتوي هذه التقارير أو الجداول على قيم تقديرية شهرية، قيم فعلية شهرية، معدلات المقارنة بين القيم التقديرية والقيم الفعلية، القيم المتراكمة الفعلية، القيم المتراكمة التقديرية، ومعدلات المقارنة بين القيم التقديرية المتراكمة والقيم الفعلية المتراكمة، وتختلف هذه القيم من جدول إلى جدول حسب طبيعة النشاط الذي يتابعه هذا الجدول. ويمكن تقديم أهم هذه التقارير الشهرية:

الجدول رقم (4-8): تقرير الإنتاج 2006/07/31 U= Tonne

الـ ـورشة	شهر جويلية			الإنتاج المتراكم في 2006/07/31		
	التقديري	الفعلي	المعدل%	التقديري	الفعلي	المعدل%
CRU1	150 300	138 450	92%	710 503	685 916	97%
CRU2	150 300	91 100	61%	1151 950	1 111 704	%96
ا موع	**300 600**	**229 550**	**76%**	**1862 453**	**17 97 620**	**97%**
Four1	83 400	77 295	93%	420 000	349 835	83%
Four2	83 400	55 850	67%	610 800	681 165	112%
مجموع الكلنكر	**166 800**	**133 145**	**80%**	**1030 800**	**1031 000**	**100%**
BK1	65 150	59 800	92%	371 770	414 705	112%
BK2	65 150	61 450	94%	242 950	197 864	81%
BK3	70 000	75 714	108%	291 600	600 105	205%
مجموع الاسمنت	**200 300**	**196 964**	**100%**	**906 320**	**1 212 674**	**133%**

المصدر:مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف، مديرية التنظيم و التخطيط و التطوير، تقرير مراقبة التسيير- 2006، ص:1

الجدول رقم (4-9) :تقرير المواد المستهلكة في:2006/07/31

البيان	المتوقع (KDA)	الفعلي (KDA)	الحصة من CA	%من الإستهلاك
PDR كهرباء و مكانيك	170 650	426 160	%14	%45
أكياس	122 460	150 550	%6	%16
الكهرباء	100 600	102 815	%4	%10
المواد المقاومة	141 870	151 300	%4	%15
الغاز	60 500	68 591	%2	%8
الماء	4 630	1 920	%0.05	%0.25

المصدر:مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، مديرية التنظيم و التخطيط و التطوير، تقرير مراقبة التسيير- 2006، ص:2.

4-التقارير السنوية: هناك عدة تقارير سنوية تقوم إدارة مؤسسة الاسمنت بإعدادها من أهمها:

4-1-التقرير التشخيصي المتعدد المعايير: يتضمن هذا التقرير ما يلي:

- تقديم عام للمؤسسة مع الأخذ بعين الإعتباركل التطورات التي حدثت خلال السنة.
- تطور مخطط إنتاج المؤسسة وتطور مؤشرات رقم الأعمال .
- تسيير الجودة داخل المؤسسة.
- المورد البشري داخل المؤسسة.
- تحليل النشاط الصناعي والتجاري للمؤسسة .
- التحليل المالي لقائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج .
- بالإضافة إلى بعض التفسيرات والملاحظات المرتبطة بالعناصر السابقة الذكر.

4-2- تقرير التسيير: بالإضافة إلى التقرير السابق تقوم مؤسسة الإسمنت بإعداد تقرير التسيير الذي يتضمن ما يلي:

-التعريف بالمؤسسة ومنتجا ا مع إدراج كل ما هو جديد في العملية الإنتاجية.

-رسالة الرئيس المدير العام للمؤسسة والتي تتضمن: وضعية النشاط خلال السنة السابقة، نتائج ومؤشرات الجودة خلال السنة السابقة، مؤشرات تطور رقم الأعمال مع مقارنته مع رقم الأعمال للسنوات السابقة.

-مختلف المؤشرات والمعدلات المتعلقة بإنتاج الاسمنت في المؤسسة، مع تقديم توضيحات حولها.

-الوضعية التجارية للمؤسسة ومختلف المؤشرات المتعلقة ا.

-تقييم عملية التنظيم والتخطيط والتطوير داخل المؤسسة خلال السنة السابقة.

-الوضعية المالية للمؤسسة مع إبراز مختلف المؤشرات المتعلق ا.

-تقرير عن النشاط الإداري خلال السنة السابقة.

إضافة إلى هذه التقارير تستعمل المؤسسة جداول كثيرة في متابعة نشاطها، وتسمى بجداول الموازنات والتي تشمل (جدول متابعة موازنة المبيعات، الإنتاج النصف مصنع، الإنتاج التام الصنع، المواد المستهلكة، المصاريف المالية، الضرائب و الرسوم، مصاريف المستخدمين، المصاريف المختلفة، الخدمات، مخصصات الإهتلاكات، مصاريف الصيانة، المصاريف الوسيطية للإنتاج، مؤشرات إستهلاك المواد، مؤشرات الإنتاج، المبيعات، مؤشرات النقدية، التكاليف الثابتة، التكاليف المتغيرة)، وتشكل هذه الجداول جزءا مهما من النظام المعلوماتي للمؤسسة ككل، لكن رغم ذلك تبقى ناقصة من حيث التوضيحات والتفسيرات مما يعسر إستخلاص المعلومات منها بصفة عامة والمحاسبية خاصة.

المبحث الثالث: إستخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ قرارات التمويل

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى إستخدامات أهم القوائم المالية في إتخاذ القرارات، بالإضافة إلى بعض التقارير المهمة في تحليل نشاط المؤسسة، ثم نقدم بعض الشروط اللازمة لبناء نظام معلوماتي محاسبي فعال في المؤسسة بناء على أهم النقائص التي تميز القوائم المالية.

المطلب الأول:إستخدامات الميزانية المحاسبية

تعتبر الميزانية المحاسبية من أهم القوائم المالية التي تعتمد عليها المؤسسة في إتخاذ القرارات بصفة عامة وقرارات تمويل الإستثمارات بصفة خاصة، وذلك من خلال تحويلها إلى ميزانية مالية تستعمل في حساب بعض النسب والمؤشرات المالية التي تسمح بالحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي يتم إتخاذ قرارات التمويل بناء على هذه الدراسة.

مثال:من بين المشاريع التي تنوي المؤسسة القيام ا توسيع نشاطها بزيادة حجم الإنتاج، وذلك بإضافة خط إنتاج جديد من خلال حيازة فرن ثالث، بعد القيام بدراسة تقنية من طرف مهندسين مختصين على مستوى مديرية الإنتاج تبين أن هذه المصلحة بحاجة إلى فرن ثالث يسمح لها بتوسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، لكن كيف يتم تمويل هذا المشروع؟

-تقدم مديرية الإنتاج بطاقة فنية تتضمن كل المعطيات والمواصفات اللازمة لهذا الفرن (معلومات كمية) إلى مديرية المالية والمحاسبة.

-تقوم مديرية المالية والمحاسبة بتحويل المعلومات الكمية إلى معلومات قيمية (مالية)، تسمح بتقدير قيمة المشروع الإجمالية.

-يتم إعداد ميزانية مالية مختصرة بناء على معلومات الميزانية المحاسبية مباشرة.

-إنطلاقا من الميزانية المالية المختصرة، يتم حساب بعض النسب والمؤشرات التي تسمح بالحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي إمكانية إتخاذ قرارات لتمويل المشروع.

1-الميزانية المالية المختصرة:تعتمد المؤسسة في إعدادها على الميزانية المحاسبية مع إظهار قيم سنتين سابقتين وهذا لمقارنتها مع قيم السنة الحالية.

الجدول رقم (4-10) : الميزانية المالية المختصرة

أ- الاستخدامات: الوحدة: 10^3 DA

الاستخدامات	2004	%	2005	%	2006	%	الإنحرافات: 2006/2005	
							القيمة	%
الأصول الثابتة	7 745 473	**%53.1**	11 150 101	**%68**	13 890 119	**%72.5**	+18 2 7400	+%25
أصول متداولة	6 835 347	**%47**	**5 272 810**	**%32**	**5 250 239**	**%27.5**	-22 571	-%0.43
قيم الاستغلال	2 067 132	%14.2	2 370 652	%14.5	2 691 678	%14	+312 026	+%14
قيم قابلة للتحقيق	640 036	%4.4	526 258	%3	652 321	%3.5	+126 063	+%24
قيم جاهزة	4 128 179	%28.3	2 375 900	%14.5	1 906 240	%10	-469 660	-%20
مجموع الأصول	**14 580 820**	**%100**	**16 422 911**	**%100**	**19 140 358**	**%100**	**+2 717 447**	**+%16.5**

ب- المصادر:

المصادر	2004	%	2005	%	2006	%	الإنحرافات: 2006/2005	
							القيمة	%
الأموال الدائمة	13 254 049	%90.9	14 949 968	%91	18 056 294	%94.3	+3 106 326	**+20.8**%
أموال خاصة	11 940 080	**%81.9**	14 725 968	**%89.6**	17 762 866	**%92.8**	+3 036 898	**+20.6**%
ديون متوسطة وطويلة الأجل	1 313 969	**%9**	224 000	**%1.4**	293 428	**%1.5**	+69428	**%31**+
ديون قصيرة الأجل	1 326 771	**%9.1**	1 472 943	**%9**	1084064	**%5.7**	-388 879	**-26.4**%
مجموع الخصوم	**14 580 820**	**%100**	**16 422 911**	**%100**	**19 140 358**	**%100**	+2 717 447	%16.5

المصدر: تم **إعداد هذه الميزانية بناء على تقرير التسيير 2007، (مديرية التنظيم والتخطيط والتطوير)، ص:80.**

2-دراسة الوضعية المالية لمؤسسة (ECDE): تقاس الصحة المالية لأي مؤسسة بمدى قدر ا على مواجهة التزاما ا بتواريخ استحقاقها من جهة، وبمدى إمكانيتها على خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى، بما يضمن لها البقاء في عالم الأعمال، ولإختبار مدى

استعداد مؤسسة (ECDE) في مواجهة التزاما ا عند حلول آجال استحقاقها وقدر ا على تحقيق مردودية مناسبة تساعدها على القيام بنشاطها وتوسيعه، قمنا بقياس بعض مؤشرات التوازن المالي وهي رأس المال العامل، الاحتياجات من رأس المال العامل والخزينة الصافية. كما أن استخدام مجموعة من النسب المالية سيسمح لنا بقياس درجة فعالية هذه المؤسسة في تسيير أصولها، توزيع مواردها ومدى قدر ا على خلق عوائد مالية، وقد أدرجنا النتائج في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (4-11) : مؤشرات التوازن المالي(2004-2006)

الوحدة: 10^3 DA

(السيولة المالية)			
البيان	**2004**	**2005**	**2006**
رأس المال الخاص	11 940 080	14 725 968	17 762 866
مجموع الميزانية	14 580 820	16 422 911	19 140 358
رأس المال الخاص/ مجموع الميزانية	**0,82**	**0,90**	**0.93**
(الإستقلالية المالية)			
رأس المال الخاص	11 940 080	14 725 968	**17 762 866**
مجموع الديون	2 640 740	1 696 943	1 377 492
رأس المال الخاص/ مجموع الديون	**4.52**	**8.67**	**12.9**
رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، والخزينة			
رأس المال العامل..........FR	5508576	3799867	4 166 175
إحتياجات رأس المال العامل.. BFR	1 380 397	1 423 967	2 259 935
الخزينة الصافية	4 128 179	2 375 900	1 906 240
FR/BFR	**399%**	**267%**	**184%**
رقم الأعمال	6 250 044	7 255 446	7 855 833

المصدر: تم حساب هذه المؤشرات بناء على تقرير التشخيص المتعدد المعايير2007. ص:39.

الجدول رقم (4-12) : مؤشرات توازن أخرى (2004-2006) الوحدة: 10^3 DA

نسب السيولة			
البيان	2004	2005	2006
الأصول المتداولة(A)	6 835 347	5 272 810	5 250 239
القيم الجاهزة(B)	4 128 179	2 375 900	1 906 240
الديون القصيرة الأجل(C)	1 326 771	1 472 943	1084064
نسبة السيولة العامة=(A)/(B)	5.15	3.58	0.48
نسبة السيولة الفورية=(C)/(B)	3.12	1.6	1.76
نسب تغطية الديون			
إجمالي الديون إلى الأصول	0.18	0.10	0.072
ق. ط.الأجل إلى رأس المال العامل	0.24	0.059	0.070

المصدر: تم حساب هذه المؤشرات بالإعتماد على تقرير التشخيص المتعدد المعايير،2007 ،ص:40.

من خلال النسب والمؤشرات المالية المحسوبة أعلاه يمكن إستنتاج ما يلي:

-إن قيمة رأس المال العامل تدل على التحسن المستمر لوضعية المؤسسة (توازن مالي جيد) مما يـساعد على اكتساب ثقة المتعاملين الاقتصاديين، وهذا يظهر واضحا بالنسبة لمؤسسة (ECDE) حيـث أن رأس المال العامل كان موجبا خلال السنوات (2004، 2005، 2006)، ويرجع السبب في ذلك إلى إرتفـاع الأموال الخاصة مقارنة بسنة 2005، والانخفاض المستمر في نسبة الديون قصيرة الأجل ابتداء من سـنة 2004 حيث بلغت 9.1% ، ثم 5.7% في سنة 2006.

-أما إحتياجات رأس المال العامل ومقارنتها مع رأس المال العامل، نلاحظ أن هناك فرق موجب مريح، وهذا يؤكد أن المؤسسة تحقق توازن محاسبي، لكنه يخفي سوء التسيير لجزء من الأموال السائلة (أموال مجمدة)، ويظهر ذلك واضحا من خلال قيمة الخزينة الصافية وأيضا نسبة السيولة الفورية.

فيما يخص الاستقلالية المالية نلاحظ أن المؤسسة تحقق نسب جيدة، تسمح لها بتسديد الديون في ميعادها دون صعوبات، فالمؤسسة تحقق تمويل ذاتي جيد يجعلها تتمتع بمصداقية كبيرة.

-نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية مرتفعة جدا، مما يعني أن لمؤسسة(ECDE) قدرة كبيرة في تسديد ديو ا القصيرة الأجل.

-نظرا للوضعية المالية الجيدة التي تتمتع ا المؤسسة يتم إتخاذ قرار تمويل المشروع مباشرة من طرف المدير المالي بالإعتماد على التمويل الذاتي، وهذا بعد موافقة المديرية العامة للمؤسسة.

الجدول رقم (4-13): المردودية المالية والمردودية الإقتصادية لمؤسسة (ECDE).

المردودية	طريقة الحساب	2004	2005	2006
المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0.12	0.22	0.19
المردودية الإقتصادية	النتيجة الإقتصادية*/الأصول الإقتصادية**	0.30	0.28	0.26

المصدر: بالإعتماد على جداول حسابات النتائج، والميزانية المختصرة للفترة(2004-2006).

رغم التحسن المستمر في وضعية المؤسسة بصفة عامة، إلا أن نسبة المردودية المالية انخفضت من 22% إلى 19% وهذا يؤدي إلى تخفيض أرباح المساهمين، لذلك يمكن للمؤسسة اللجوء إلى التمويل بالإقتراض لأن معدل المردودية الإقتصادية المحقق (26% فأكثر) أكبر من معدل الفائدة على القروض مهما كان مصدرها، مما يسمح لها بالزيادة في مردوديتها المالية، أي الإستفادة من أثر الرافعة المالية في ظل الطاقة الإقتراضية التي تمتلكها المؤسسة، مع الحفاظ على أن يكون معدل الفائدة أقل من معدل المردودية الإقتصادية.

3- تحليل هيكل الديون:

الجدول رقم (4-14): تحليل هيكل الديون 2006/12/31

مكونات هيكل المديونية	المبلغ (U=MDA)	%
مؤونات الأعباء و الخسائر	68	%4.70
القروض العمومية	1 084	%75
الديون الاستثمارية	293	%20.30
ا موع	1445	%100

المصدر: تم **إعداد الجدول بالإعتماد على مديرية التنظيم و التخطيط والتطوير، المخطط التجاري- 2006، ص:23.**

إضافة إلى المؤشرات المالية تقوم إدارة المؤسسة في اية كل سنة مالية بتحليل وضعية مديونيتها مع التركيز أكثر على الالتزامات الطويلة الأجل، وذلك حتى تتمكن من تقييم فعالية سياسة المديونية في المؤسسة اتجاه الغير خلال كل سنة وبالتالي إتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب.

كما تعتبر هذه الجداول والمؤشرات مهمة جدا في تحليل وتفسير القيم الواردة في قائمة الميزانية وإستخلاص معلومات ضرورية لأغراض الرقابة والتسيير في المؤسسة ومعرفة مدى تحقيق الإدارة لأهدافها المسطرة.

*: النتيجة الإقتصادية=نتيجة الإستغلال قبل دفع الفوائد.

**: الأصول الثابتة+إحتياجات رأس المال العامل.

المطلب الثاني: إستخدام جدول حسابات النتائج في مؤسسة(ECDE)

يشكل جدول حسابات النتائج الوثيقة الثانية بعد الميزانية من حيث الأهمية، لذلك يجبر المخطط الوطني المحاسبي المؤسسات على إعداد هذا الجدول، وتقوم مؤسسة الإسمنت كغيرها من المؤسسات بإعداد جدول حسابات النتائج، حيث يتم إستنتاج مجموعة من المؤشرات والنسب التي تستعمل في التحليل الديناميكي الذي يساعد المؤسسة على عملية المقارنة ودراسة تغيرات عناصر هذا الجدول خلال فترة زمنية (3سنوات)، حيث تسمح مقارنة النتائج المحققة خلال سنوات متتالية بمعرفة مستوى تطور الأداء. فيما يلي أهم المؤشرات التي يمكن إستنتاجها من جدول حسابات النتائج:

1-الأرصدة الوسيطية:رتبت حسابات التسيير حسب خاصيتي الإستغلال وخارج الإستغلال وحسب النشاط (التجاري، الصناعي والخدمي)، ويسمح هذا الترتيب والتنظيم يكلة حسابات النتائج المتعلقة منها بالإستغلال (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الإستغلال) وغير المتعلقة بالإستغلال (نتيجة خارج الإستغلال)، ومن ثم ضبط النتيجة الإجمالية والنتيجة الصافية للدورة.

إن تدرج مستويات النتائج يمثل تحليلا اقتصاديا لعملية تكوين النتيجة الصافية للدورة.

أ-الهامش الإجمالي:يتمثل في رصيد النشاط التجاري (بيع وشراء البضائع)، ويعتبر من أهم المعايير في المؤسسة التجارية، فهو يبين مستوى الأداء التجاري ومن ثم إعداد سياسة إنتقائية توسعية للمبيعات.

ب-القيمة المضافة:تعتبر أهم مؤشر في تسيير المؤسسة وتزداد أهميتها أكثر عند تجزئتها حسب نوع المنتجات والخدمات الإنتاجية المقدمة، كما تعتبر القيمة المضافة معيارا لقياس لحجم المؤسسة، فإذا كانت مرتفعة في مؤسسة إنتاجية نستنتج أ ا تستخدم عدد هام من العمال والتجهيزات في نشاطها.

-كما تعتبر مقياسا لدرجة التكامل العمودي حيث تستعمل في حساب نسبة القيمة المضافة إلى إنتاج الدورة لمعرفة درجة التكامل، فكلما اقتربت النسبة من الواحد كانت المؤسسة أكثر تكاملا.

ت-نتيجة الإستغلال:تسمح بتقييم المردودية الإقتصادية للمؤسسة الناتجة عن النشاط العادي.

ث-نتيجة خارج الإستغلال:هي الرصيد الناتج عن العمليات الإستثنائية المنجزة من قبل المؤسسة، وهي ضرورية لمعرفة النتيجة الإجمالية للدورة.

ج-النتيجة الإجمالية للدورة: تعبر عن مجموع نتيجة الإستغلال ونتيجة خارج الإستغلال.

ح-النتيجة الصافية للدورة:تعبر عن النتيجة الصافية للدورة بعد طرح الضرائب على الأرباح من النتيجة.

يمكن حساب مختلف الأرصدة أو الهوامش لمؤسسة الإسمنت للفترة (2004-2006)، واجراء مقارنة للسنتين الأخيرتين لمراقبة التطور كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-15): جدول تحليل تطور الأرصدة الوسيطية

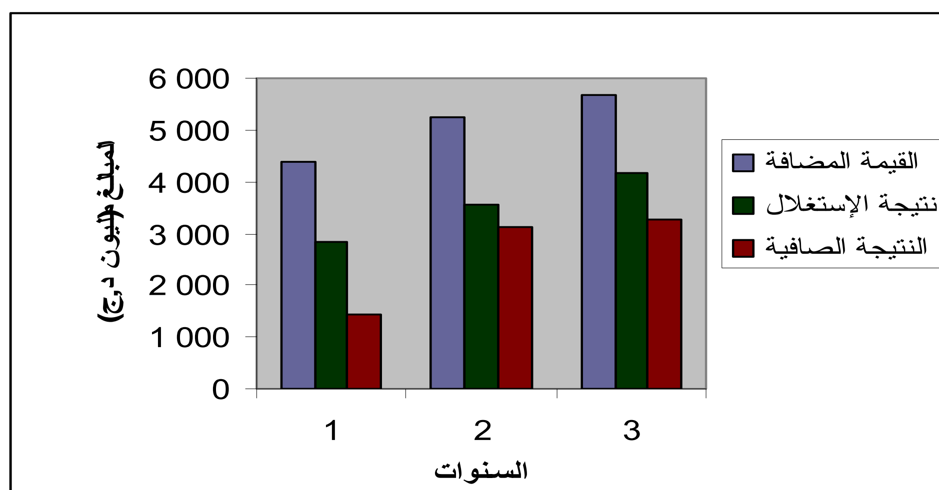
$U:10^3DA$

رقم الحساب	الـ ـبيان	2004	2005	2006	2006/2005	
					القيمة	%
80	الهامش الإجمالي	+118	+146	+127	-19	%13-
81	القيمة المضافة	+ 4 378 343	+5 260 901	+5 684 458	+423557	%8+
83	نتيجة الاستغلال	+ 2 820 844	+3 560 750	+4 161 174	+600424	%17+
84	نتيجة خارج الاستغلال	- 1 031 857	+328 624	-112 313	-440937	%134-
880	النتيجة الإجمالية	+ 1 788 987	+3 889 374	+4 048 861	+159487	%4+
88	النتيجة الصافية	+ 1 434 996	+3 132 789	+3 285 855	+153066	%4.7+

المصدر: تم حساب الأرصدة بناء على جداول حسابات النتائج للفترة (2004-2006).

يمكن تمثيل بيانيا بإستعمال الأعمدة تطورات الأرصدة الوسيطية لمؤسسة (ECDE)، كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-9): تطور النتائج الوسيطية للفترة (2004-2006)



المصدر: تم إعداد الشكل بالإعتماد على تقرير التسيير لمؤسسة (ECDE)سنة 2006،ص80.

2-قدرة التمويل الذاتي: من أجل مواجهة إحتياجات التمويل (إكتساب إستثمارات جديدة، تغطية النقص في الإستثمارات، زيادة رأس المال العامل...) تسعى المؤسسة إلى توفير الموارد اللازمة التي قد يكون مصدرها خارجي في شكل مساهمات الشركاء، إعانات وقروض أو قد يكون مصدرها داخلي وهو ما يعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي.

تعرف قدرة التمويل الذاتي على أ ا مورد ممكن للتمويل والناتج عن النشاط الإقتصادي للمؤسسة، أو هي عبارة عن الفائض من النواتج المحصلة (المقبوضات) عن الأعباء المسددة (المدفوعات).

تشكل قدرة التمويل الذاتي مع الموارد الخارجية مجموع الموارد الثابتة الضرورية لتمويل الإستخدامات الثابتة ويعبر عنها بالتدفقات الصافية للخزينة المحققة من قبل المؤسسة.

يجب أن تكون قدرة التمويل الذاتي أكبر من مخصصات الإهتلاكات المتعلقة بالإستغلال لضمان تجديد رأس المال التقني للمؤسسة.

3-التمويل الذاتي: عبارة عن الأرباح المخصصة لتمويل الممتلكات الثابتة للمؤسسة أو هو عبارة عن قدرة التمويل الذاتي مطروحا منها الأرباح الموزعة.

يمكن حساب قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة الإسمنت إنطلاقا من جدول حسابات النتائج لسنة 2006 ، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-16): قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة "ECDE" لسنة 2006

العناصر	المبالغ "U :KDA"
القيمة المضافة	5 684 458
+نواتج مختلفة	229 127+
+تحويل تكاليف الإستغلال	47 780+
-مصاريف المستخدمين	595 298-
-ضرائب ورسوم	149 072-
-مصاريف مالية	43 052-
-مصاريف متنوعة	76 073-
+نواتج خارج الإستغلال	2 173 872+
-تكاليف خارج الإستغلال	2 286 185-
-الضرائب على الأرباح	763 006-
قدرة التمويل الذاتي*	4 222 551+

المصدر: بالإعتماد على جدول حسابات النتائج للمؤسسة (2006/12/31).

ما يمكن ملاحظته أن المؤسسة تعتمد في بناء هذه المؤشرات والنسب على الميزانية المحاسبية وليس الميزانية المالية مما يعطي مؤشرات تاريخية لا تعبر عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، كما أن التفسيرات والتوضيحات الملحقة بالجداول مختصرة جدا وغير كافية وهذا يجعل المعلومات غامضة وقابلة للتأويلات.

* : هي عبارة عن الفرق بين النواتج المحصلة فعلا والأعباء التي تدفع فعلا.

المطلب الثالث: تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة وإقتراح تعديلات.

إن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة لا يمكن أن يؤدي دوره كما يجب نظرا للنقائص التي تميزه، وعلى هذا الأساس نحاول في هذا المطلب تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، ثم إقتراح تعديلات ضرورية لهذا النظام حتى يكون فعالا.

أولا- تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة

يتميز نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة الإسمنت بنقائص كثيرة يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

-إعتماده على المحاسبة العامة فقط، معناه إستخدام القيم المحاسبية في حساب كل المؤشرات والنسب المالية، مما يجعل النتائج غير حقيقية لا تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

-إعتماد المخطط الوطني للمحاسبة الذي يحتوي على نقائص كثيرة منها:

-عدم التفصيل في كيفية حساب المؤونات وتطبيقها، وخاصة الطريقة المعتمدة في حساب القيمة المحتملة للبيع، وبالتالي فإن عملية تسجيل المؤونة تتميز بطابع العشوائية من حالة لأخرى حسب إقتناعات المحاسب نفسه، مما يـ ع صبغة الموضوعية من حسابات المؤسسة.

-القوائم المالية الختامية، بإعتبارها عنصرا أساسيا في تقديم وعرض المعلومة المحاسبية، وهي تؤدي وظيفة أساسية للمحاسبة "الإتصال" لكنها لم تعد متلائمة مع الإحتياجات الجديدة لمستعملي المعلومة المحاسبية.

-كثرة الجداول الملحقة (15 جدولا ملحقا)، يؤدي إلى إهمالها تماما من طرف المستعملين، كما أن محتواها لا يقدم معلومات مهمة ومفيدة لمستعملي المعلومة المحاسبية، لذلك يستحسن إستغلال الميزانية لتوفير أقصى حد ممكن من المعلومات، وبالتالي إمكانية الإستغناء عن الملاحق الكثيرة والمملة.

- إنعدام جدول مهم، وهو جدول الخزينة* الذي أهمله المخطط الوطني للمحاسبة.

-صعوبة الفصل بين الديون الطويلة المدى والديون القصيرة الأجل في الميزانية المحاسبية.

-شكل الميزانية لا يظهر الوضعية المالية للمؤسسة، ولا يمكن معرفة ذلك إلا بعد إجراء تعديلات كبيرة، ويرجع ذلك إلى إعتماد التصنيف الوظيفي لكتل الميزانية على حساب التصنيف المالي، وهذا بسبب التوجه الإقتصادي الذي كان سائدا الذي لا يهمه تكوين وتراكم رأس المال بقدر ما يهمه تكوين الإنتاج وحجم وسائل الإنتاج المسخرة لذلك.

* :جدول يقدم تطور قيمة المتاحات بين بداية الدورة و ايتها حسب العمليات، مما يسمح بمعرفة وحصر كل التدفقات النقدية التي سمحت للمؤسسة بتحقيق تواز ا المالي من دورة لأخرى.

-إعتماد كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج على عمود واحد للأرصدة الحالية، وبالتالي لا يمكن التنبؤ عن تطور الأرصدة من سنة لأخرى في الوثيقتين.

-عدم وجود نظام للمحاسبة التحليلية (علما أن هناك مصلحة مخصصة لذلك لكنها غير مشغلة) يؤدي إلى مشاكل إقتصادية على المدى المتوسط قد تصل بالمؤسسة إلى الإفلاس.

-لم يحدد المخطط الوطني للمحاسبة السجلات المحاسبية الواجب مسكها باستثناء "دفتر اليومية ودفتر الجرد"، لذلك فإن مؤسسة"ECDE" كغيرها من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية غير ملزمة بالسجلات الأخرى رغم أهميتها، مثلا إعداد كشف المقاربة البنكي.

-عدم تجاوب بعض السجلات التي أوجبها القانون التجاري[1] مع التطور التكنولوجي الذي حدث لاسيما في مجال الإعلام الآلي، حيث لا يمكن إعدادها بالإعلام الآلي وذلك لإنعدام نص قانوني.

ثانيا- إقتراح نظام معلومات محاسبي فعال

بناء على النقائص التي ميزت نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة "ECDE" يمكن تجسيد نظام معلومات محاسبي فعال للمؤسسة من خلال النقاط الآتية:

1-تجديد النظام المحاسبي (Mis à jour)، أي إيجاد تصميم محاسبي جديد يسمح بإكتشاف الأخطاء المحتملة، ويعني التجديد ضبط المعلومات المحاسبية من جميع الجوانب.

2-تدعيم التسيير المحاسبي بوظيفة مراقبة التسيير والتدقيق.

3-إعطاء المعلومة المحاسبية حقيقتها السوقية، لأن حقيقة السوق تعتبر جسر عبور لإتخاذ القرارات التمويلية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

أ-تشخيص المعلومات المحاسبية، وذلك بإكتشاف بعض الإختلالات، كتدهور المعلومة المحاسبية لأ ا تقوم بتقييم تقريبي للأحداث الإقتصادية، لكو ا مرتبطة بعوامل داخلية للمؤسسة (دليل محاسبي قديم لا يتماشى مع متطلبات الإقتصاد المفتوح)، كما يرتبط هذا التدهور أيضا بعوامل خارجية تتعلق بتقلبات الأسعار والوحدة النقدية، وهي عوامل لا يمكن التحكم فيها.

فمثلا:ضبط الزبائن من خلال نسج علاقة متينة معهم، يؤدي إلى التحكم أكثر في الحقوق المشكوك فيها، وبالتالي تقليص المخاطر المتعلقة بالتحصيل.

ب-يجب أن يرتبط تقلب الأسعار بتطور الإنتاجية التي تؤدي إلى تغطية آثارها، كما أن تطور الإنتاجية يجب أن يرتبط بالتقادم التقني، وبالتالي ضرورة إيجاد طريقة لحساب الإهتلاكات تواكب التطورات.

---

[1]:دفتر اليومية العامة وسجل الجرد حسب المادتين 10و11 من القانون التجاري الجزائري.

ت-تتطلب حقيقة السوق تحديد المدة الإقتصادية* بناء على التآكل التقني للعتاد (الأصل) والصيانة اللازمة له، أي أن النظام المحاسبي الفعال يحاول ضبط المدة وجعلها مرتبطة بالسوق.

4-إعادة النظر في نظام الإهتلاكات ككل وذلك للإعتبارات الآتية:

-إعتماد النظام المحاسبي على القيم الأصلية في حساب الإهتلاكات، وهذا يعني أنه بمرور الزمن تتحول القيم الأصلية إلى قيم إهتلاكات مما يؤدي إلى زيادة الأعباء وبالتالي التخفيض في قيمة الضرائب، وعليه تستفيد المؤسسة بتعظيم التدفقات النقدية التي تعتبر كمورد داخلي (تمويل ذاتي).

-التمويل الذاتي يعتبر عنصرا أساسيا في السياسة المالية للمؤسسة، وبالتالي فإن زيادة التدفقات النقدية تؤدي إلى الإعتماد على التمويل الذاتي.

ومنه فالإهتلاك المحاسبي لا يحقق الضبط الكافي أو الكامل للمعلومات المحاسبية المرتبطة به، مما يستدعي تحويل الإهتلاكات الفعلية إلى إهتلاكات مثالية تعبر عن حقيقة السوق، أي بناء نظام إهتلاكي يعتمد على الأسعار السوقية(Système d'amortissement Extrat-comptable)، يسمح ببناء مخطط إعادة التمويل، وذلك بتعميق مفهوم المحاسبة المرتبطة بتقلبات الأسعار (Comptabilité Indexe)* والتي تستعمل لتصحيح المعلومة المحاسبية بإستعمال عدة مؤشرات منها:

-معامل الربط الذي يعطى بالعلاقة الآتية:

$$\frac{\text{التكلفة} \times \text{المؤشر العام للأسعار للسنة}(n+1)}{\text{المؤشر العام للأسعار للسنة } (n)}$$

-إستعمال طريقة الرأسلة بتطبيق العلاقة الآتية:

$$I_m=I_0\ (1+a)^n$$

حيث: I_0 هي القيمة الأصلية.

I_m هي القيمة بسعر السوق.

a هو المعدل الذي يربط بين I_0 و I_m .

5-المؤونات:يتم تكوين المؤونات بناء على المقارنة بين القيمة الأصلية للأصل المعني وقيمته السوقية، بمعنى أن عملية التقييم قد أخذت مفهوم القيمة الجارية جنبا إلى جنب مع القيمة التاريخية، وهذا يكون صحيحا في حالة إستقرار قيمة الوحدة النقدية فقط، لذلك يستحسن عند تكوين المؤونة:

-الإعتماد على المخزون الوسطي لتجنب الإفراط في التخزين (الإبتعاد عن ما يسمى بمخزون الآمان).

---

* :هي عبارة عن المدة التقنية للإستثمار+ المدة التي يمكن إضافتها نتيجة صيانته.

*:تشتمل على محاسبة التضخم التي تستعمل في إزالة أثر التضخم من القوائم المالية.

-الإعتماد في تقييم المخزونات على الطريقة المحاسبية التي تقترب قيمها من القيمة السوقية، مثلا طريقة الوارد أخيرا الخارج أولا (LIFO)*.

6-يمكن إستعمال عدة آليات لضبط المعلومة المحاسبية، فمثلا:

-الإنتقال من جدول حسابات النتائج بأسعار جارية إلى جدول على أساس أسعار ثابتة، وذلك بضرب القيم في معامل التحويل (Cœfficient de conversion).

-بالنسبة للميزانية يمكن إزالة آثار التضخم وذلك بإيجاد القيم الحالية لعناصر كل من الأصول والخصوم كالآتي:

الميزانية الإفتتاحية:يتم ضرب قيم عناصر الأصول والخصوم في اية السنة في (I+1) .

الميزانية الختامية: يتم ضرب قيم عناصر الأصول والخصوم في $(I+1)^{-1}$.

حيث "I" هو معدل التضخم.

وعليه يمكن القول أن آليات ضبط المعلومات المحاسبية والمحافظة عليها من خلال ربطها بالسوق، يجعل المعلومة المحاسبية حركية غير ساكنة، وبالتالي يمكن نمذجتها بالإعتماد على أدوات رياضية وإحصائية للحصول في الأخير على نظام معلومات محاسبي نموذجي أو معياري "Normatif"، يساهم بطريقة فعالة في إتخاذ القرارات.

*: Last in first out

خلاصة الفصل الرابع:

جاء هذا الفصل لربط الدراسة النظرية بالجانب التطبيقي من خلال دراسة واقع نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ قرارات التمويل في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف "ECDE"، حيث تم تقديم عرض عام وشامل حول نشاط المؤسسة وتطوره خلال الفترة (2002-2006)، ثم تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي تميز بنوع من التعقيد وعدم التجانس في المهام، ويتجسد ذلك من خلال وجود مركزية في إتخاذ القرارات.

-إتباع أسلوب التصميم الوظيفي للمهام من خلال الإعتماد في إعداد الهيكل على طبيعة ونوعية المهام الموجودة في المؤسسة وتخصيص لكل وحدة مديرية فرعية خاصة ا، حيث يتم الربط بين الوظائف بعلاقات وظيفية، لأن معظم الوظائف تحتاج إلى بعضها البعض.

-يعتمد نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالمؤسسة ومن خلال دراسة آلية تدفق البيانات وكيفية معالجتها لإعداد القوائم المالية المحاسبة العامة كأداة لضبط الحسابات، لأ ا قانونية حيث يجبر القانون التجاري الجزائري المؤسسات على تطبيقها وفق شروط محددة في المخطط الوطني المحاسبي.

فيما يخص القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) وأهم التقارير التي تستخدمها المؤسسة، وبعد دراسة أهم الجداول التحليلية الممكنة وجدنا أن المؤسسة تستعمل تشكيلة مختلفة من المؤشرات والنسب لتحليل هذه القوائم المالية، مما يسمح بالإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسة، إلا أن إعتماد المؤسسة على القيم المحاسبية في عملية التحليل قد يعطي نتائج غير موضوعية.

-نقص التوضيحات المرفقة للنتائج والانحرافات، مما يقلل إستفادة الإدارة منها، فهي تبقى مجرد عمليات حسابية البعض منها ذات أهمية لكنها غير مستغلة.

-غياب المحاسبة التحليلية التي لها دور فعال في تحديد مراكز التكلفة أدى إلى صعوبة تقدير بعض التكاليف وبالتالي صعوبة تسعير المنتجات، مما يؤثر سلباً على المؤسسة في السنوات القليلة المقبلة، خاصة في ظل تزايد شدة المنافسة، وفي حالة فتح المؤسسة رأسمالها ودخولها البورصة.

-تملك المؤسسة إمكانيات مادية وبشرية معتبرة، يتجلى ذلك من خلال هيكلها التمويلي فهي تعتمد على التمويل الذاتي بنسبة تتجاوز 90% يجعلها تكتسب قدرة المحافظة على سمعتها بإعتبارها من بين أحسن المؤسسات المنتجة للإسمنت على المستوى الوطني، لكن حتى تستطيع المحافظة على سمعتها ومواكبة التغيرات السريعة التي تحدث على مستوى الإقتصاد العالمي، يجب عليها العمل على تطوير نظام معلوما ا المحاسبي، وذلك بتبني مشروع نظام المحاسبة التحليلية إضافة إلى تطوير الشبكة الداخلية بنمذجة كل الأنظمة داخل المؤسسة.



إن هدف المؤسسة أثناء اتخاذ قرار التمويل هو تحديد تشكيلة مصادر الأموال بالمفاضلة بين المصادر المتاحة وإختيار الأنسب منها، ويتطلب ذلك الأخذ بعين الإعتبار الكثير من المعلومات الممكنة والمناسبة التي تنبع من عدة مصادر، وتعتبر المعلومات المحاسبية من أهم تلك المصادر لأ ا ترتبط بعملية إتخاذ القرار أكثر من أية معلومات أخرى.

والمؤسسة الإقتصادية الجزائرية كغيرها من المؤسسات الأخرى ينبغي عليها العمل على إيجاد نظام معلومات محاسبي متطور وجعله كمصدر هام للمعلومات التي تسمح بإتخاذ القرارات التمويلية التي تحقق هيكل مالي مناسب يضمن التمويل المستمر لمختلف المشاريع وبأدنى تكلفة ممكنة، وبالتالي تتمكن من التكيف مع المتغيرات البيئية السريعة خاصة تزايد حدة المنافسة.

من هذا المنطلق قد تمت صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو الآتي:

كيف يمكن أن يساعد نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ قرارات التمويل على مستوى المؤسسة الإقتصادية؟

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات الفرضيات المرافقة لها، تناولت هذه الدراسة ما يلي:

1- نظام المعلومات المحاسبي:

تم التطرق إلى مفهوم نظام المعلومات الإداري والنظم الفرعية المكونة له، والتي من بينها نظام المعلومات المحاسبي من خلال عرض مفاهيمه، علاقته بالأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري، أنظمته الفرعية، وظائفه ومميزاته، ثم معايير تصميمه، كما تم تناول مدخلاته (ا موعة المستندية) دورها وأهميتها، ثم المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي وفق المخطط الوطني للمحاسبة، وبعدها انتقلنا إلى أهم مخرجات هذا النظام، المعلومات المحاسبية حيث تم تقديم أنواعها، خصائصها، الأطراف المستعملة لها، ثم أهمية هذا النظام والعوامل التي تعيقه، وفي الأخير تم تناول الشروط الواجب توفرها لتحقيق نظام معلومات محاسبي فعال، أي تقديم معلومات محاسبية صالحة لإتخاذ القرارات.

2- إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسة:

تم تقديم مدخل حول القرارات من خلال التطرق إلى تعاريف للقرار، مراحل وأساليب إتخاذها، أهم التصنيفات الخاصة ا مع التركيز على تصنيف القرارات حسب وظائف المؤسسة والتي يستخلص منها قرارات التمويل، بعد ذلك تناولنا أهم القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية) إضافة إلى التقارير المالية مع إبراز دورها في الوظيفة المالية للمؤسسة،ثم أهدافها وأهميتها، إضافة إلى توضيح مفهوم الوظيفة المالية (محتواها ومكانتها في المؤسسة، وعلاقتها بالمحاسبة). بينما خصصت الفقرة الأخيرة من هذا المحور لمعالجة بعض الأدوات الأساسية لإتخاذ

قرارات التمويل كالتحليل المالي (النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي، إعداد قائمة الأموال) التنبؤ المالي وأهم أساليبه (أسلوب النسبة المئوية للمبيعات، الإنحدار، الميزانية التقديرية النقدية)، تحليل التعادل والرفع المالي.

3-المعلومات المحاسبية والهيكل المالي:

تم تناول مصادر التمويل القصيرة الأجل والتي تمثلت في الإئتمان التجاري والإئتمان المصرفي الذي يتخذ عدة أشكال كالسحب على المكشوف، تسهيلات الصندوق، خط الإعتماد، القرض الموسمي، خصم الأوراق المالية، بعدها تم إستعراض مصادر التمويل المتوسطة الأجل، والتي يشكل القرض الإيجاري أهم مصدر فيها، ثم استعرضنا مصادر التمويل الطويلة الأجل من أموال خاصة ممثلة في الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، والتمويل الذاتي الذي يعتبر من أحسن مصادر التمويل لأنه يتيح للمؤسسة فرصة إعادة إستثمار الأرباح المحتجزة في حالة عدم أخذ المساهمين لنصيبهم منها، مما يدعم القدرة الإقتراضية للمؤسسة بواسطة حقوق الملكية، إضافة إلى القروض الطويلة الأجل والسندات على إختلاف أشكالها، بعد ذلك تم تناول تكلفة مختلف مصادر التمويل، حيث بينت الدراسة أنه لتقدير تلك التكلفة يجب الإعتماد على مقدار العائد المتوقع ومحاولة أن يكون التمويل باتجاه المصدر الأقل تكلفة والذي يحقق أكبر عائد، كما أوضحنا العلاقة التكاملية بين قرار الإستثمار وقرار التمويل، وفي الأخير وقفنا على مختلف وجهات النظر المتعلقة بتفسير هيكل التمويل الأمثل، وعليه يمكن القول أن تحديد معالم الهيكل المالي المستهدف بوضوح سواء من حيث العناصر المكونة له أو من حيث نسبة كل عنصر فيه، يسمح للمؤسسة بتحقيق هدفها المنشود المتمثل في تعظيم قيمتها، من خلال تحقيق توازن بين العائد المتوقع وبين المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الإهتمام بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي لأ ا هي الأساس الذي يسمح بحساب العوائد المالية المنتظرة التي يمكن قراء ا بناء على المؤشرات المالية المستخلصة من القوائم المالية.

4-الدراسة التطبيقية:

جاءت هذه الدراسة محاولة لإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك من خلال مؤسسة عمومية إقتصادية (مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف)، حيث حاولنا التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، وكذلك مستويات إتخاذ القرارات علما أن المعلومات التي سلمت لنا لم تكن بالقدر الكافي الذي يمكننا من تشخيص نظام المعلومات المحاسبي مما جعل الدراسة تركز على الوصف في غالب الأحيان، وأهم ملاحظة تم إستخلاصها أن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة يعتمد على المحاسبة العامة بإعتبارها قانونية فقط، فهي لا تعتبر نظام معلوماتي في نظر المسؤولين، بعدها تم حساب أو إستنتاج



بعض النسب والمؤشرات المالية التي سمحت لنا بالحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تبين أن المؤسسة تحقق إستقلالية مالية جيدة تمكنها من الإعتماد على تمويل مشاريعها ذاتيا، أي دون اللجوء إلى عمليات الإقتراض وهذا ما يحقق للمؤسسة إستقرار في هيكلها المالي، كما أن نقص المعلومات حال دون الخوض في عرض بعض الأساليب الحديثة للتمويل،كالتنبؤ المالي (دراسة توقعات أساليب التمويل التي تسمح للمؤسسة بتطوير هيكلها المالي أكثر وجعله يتماشى مع المتطلبات الحديثة للتسيير)، بناء على هذه المعطيات تم إقتراح نظام معلومات محاسبي يسمح بتحقيق الفعالية للمؤسسة وذلك بمحاولة إيجاد آليات لضبط المعلومة المحاسبية وجعلها أكثر واقعية من خلال ربطها بالسوق، حتى تكون صالحة لإتخاذ قرارات التمويل.

فيما يلي أهم **النتائج** المستخلصة من هذه الدراسة:

- -يعمل نظام المعلومات المحاسبي على تجميع البيانات والأحداث الإقتصادية للمؤسسة مع ذا ا ومع المحيط، ثم يقوم بتبويبها وتسجيلها وتحليلها وتوثيقها وتخزينها، ثم توليد ما يتلائم من معلومات واحتياجات الإدارة لأغراض إتخاذ القرار في صورة مخرجات هادفة.
- -يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزء هام من نظام المعلومات الإداري، الذي تكمل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بصورة متبادلة، بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي، وبما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، وبالتالي تحقيق ما يعرف بنظام المعلومات المتكامل.
- -إن تصميم نظام المعلومات المحاسبي على أسس ومبادئ سليمة يجعله قابلا للتجديد، وبالتالي إنتاج معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- -يتطلب إتخاذ قرارات التمويل دراسة وتحليل القوائم المالية والتقارير المحصلة من نظام المعلومات المحاسبي، التي تمكن مستخدميها من تقييم الوضع المالي العام للمؤسسة.
- -هيكل التمويل الأمثل هو عبارة عن ذلك المزيج من كافة مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة الذي يحقق أكبر عائد على الأصول بأدنى تكلفة ومستوى أقل من الخطر المالي مساهما بذلك برفع القيمة السوقية للمؤسسة.
- -إن نظام المعلومات المحاسبي الموجود على مستوى المؤسسة هو نظام تقليدي، يعتمد على المحاسبة العامة فقط مما يجعل نتائجه تاريخية لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة في أغلب الأحيان.

- -إن إتخاذ القرارات الإستراتيجية على مستوى المديرية العامة يتم بناء على الأساليب التقليدية، دون اللجوء إلى الأساليب العلمية الحديثة.
- -غياب نظام المحاسبة التحليلية يحد من فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، رغم أ ا مقبلة على منافسة شديدة تتطلب تحديد أسعار تنافسية والتحكم في التكاليف ومراقبتها.
- -ضعف نظام التحفيز رغم التحسن الملحوظ في نتائج المؤسسة، مما يجعل العاملين يشعرون بالروتين (دخول وخروج إلى ومن المؤسسة، إنتظار راتب شهري) دون تحمل أدنى مسؤولية اتجاه هذا المأمن الذي يوفر لهم قو م اليومي.
- -إعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي في تمويل معظم مشاريعها، يجعلها تحقق إستقرارا في هيكلها المالي على الأقل خلال فترة زمنية مقبولة، لكنه يسمح بزيادة رأس المال بشكل بطيء وهذا قد يؤدي إلى عدم الإستفادة من الفرص الإستثمارية المتاحة والمربحة.

على ضوء النتائج المحصل عليها يمكن إدراج **التوصيات** الآتية:

- -ضرورة تجسيد نظام معلومات محاسبي فعال في المؤسسة وذلك بـ :
- -إعادة النظر في السجلات المحاسبية والتقارير المالية بما يمكن من توفير المزيد من البيانات التحليلية التي تتعلق بالمشاكل المراد حلها.
- -إعتماد القيم الحقيقية عند إنجاز أعمال اية الدورة (إهتلاكات، مؤونات...).
- -إنشاء مديرية مستقلة للبيانات والمعلومات سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى القطاعات، وبالتالي إمكانية تحصيل مؤشرات تستعمل كقيم مرجعية للتسيير.
- -الإستفادة من مزايا الرافعة المالية، وذلك بإستعمال إستراتيجية التنويع غير المترابط (إضافة أنشطة أخرى مستقلة عن بعضها في أماكن مختلفة)مشكلة ما يعرف با مع الصناعي(Group).
- -ضرورة إقامة علاقات بين المؤسسات الإقتصادية والجامعات لإزالة العوائق التي تفرض على الباحثين، وهذا للمساهمة أكثر في إثراء الأبحاث العلمية.
- -تشغيل نظام المحاسبة التحليلية الذي يقدم معلومات تسمح بتوجيه قرارات التسيير، وبالتالي الإستجابة لمتطلبات المرحلة.
- -الإهتمام بنظام مراقبة التسيير الذي يجب أن يواكب نظام المعلومات المحاسبي حتى يضمن الإستمرارية في تقديم المعلومات.
- -إشراك العاملين في عملية إتخاذ القرارات التي م المؤسسة، وذلك للرفع من معنويا م بالإضافة إلى تحفيزهم بالحوافز المادية والمعنوية.

- -ضرورة إيجاد تنظيم محاسبي في المؤسسات الإقتصادية يسمح بتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة، ومن ثم تحديد وتوحيد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تحتويها القوائم المالية.
- -تحفيز المؤسسات على العمل وفق نظام التكتلات خاصة على مستوى نفس القطاع الصناعي، وهذا لتبادل الخبرات، لأن هذا النظام يعتبر من أحسن الوسائل لفهم وتحليل مستمر لحقيقة الأسواق وبيئتها.
- -ضرورة إيجاد نظام معلوماتي يتميز باليقظة الإستراتيجية (veille Stratégiques) الذي يسمح للمؤسسة بالاستخدام الأمثل للمعلومات (الذكاء الإقتصادي)، وبالتالي تشخيص محيطها التنافسي كما يقود إلى إعطاء قراءة لمستقبل المؤسسة.

آفاق الدراسة

تناولت هذه الدراسة دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ قرارات التمويل، وكغيرها من الدراسات السابقة فهي لا تخلوا من النقائص، إضافة إلى إتساع الموضوع وأهميته نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:

1- **نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية واقع وآفاق.**

2- **جودة المعلومات المحاسبية موجهة لإقتصاد السوق.**

3- **خصائص المعلومات المحاسبية للتسيير الجيد.**

4- **تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الجديدة.**

I-المراجع باللغة العربية

أولا-الكتب

1-أبو الفتوح علي فضالة،إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،القاهرة،1995.

2- الأعمش إبراهيم، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1999

3-أحمد حسين علي حسين، نظام المعلومات المحاسبي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية 1997

4-بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،1992.

5-ثابت عبد الرحمن إدريس، المدخل الحديث في الإدارة العامة، الدار الجامعية،مصر 2003/2002.

6-جلال إبراهيم العبد-إدارة الأعمال:مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات- الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية،2003

7-دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي،ج1، مطبعة دار البعث، الجزائر 1990.

8-دادي عدون ناصر وآخرون، **مراقبة التسيير في المؤسسة الإقتصادية**، دار المحمدية، الجزائر، 2003

9-رسمية ذكي قرياقص وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001.

10-زيدان محمد، محاضرات في التسيير المالي، جامعة الشلف، السنة الجامعية 2001/2000.

11-سيد الهواري ،مدخل إلى الإدارة المالية، ط14 ،مكتبة عين الشمس ، القاهرة ،سنة 1996.

12-صلاح الدين عبد المنعم مبارك، إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية 2001.

13-طارق ا ذوب، الإدارة العامة والإصلاح الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

14- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر،الدار الجامعية، عين الشمس ،مصر2003.

15-عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية،مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان 1998.

16-عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر،2003.

17-عبد الغفاري حنفي، الإدارة المالية المعاصرة مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر 1993

18-عبد المقصود دبيان وآخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2005.

19-علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، ط1،عمان، 2002.
20-علي عبد الهادي مسلم، مذكرات في نظم المعلومات الإدارية، المبادئ والتطبيقات، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر1994.
21-فايز جمعة صالح النجار،نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، 2005.
22-كتوش عاشور، المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط الوطني للمحاسبة -د.م.ج- 2003
23-كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعة ،الإسكندرية، مصر ، 1998
24-كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر،2001
25-كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظام المعلومات المحاسبي، دار الجامعة الجديدة، مصر،سنة2002
26-كمال الدين مصطفى الدهراوي،مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر،2003/2002.
27-لعويصات جمال الدين، الإدارة وعملية إتخاذ القرار، دار هومه، سنة2003.
28-محمد سمير الصبان، مبادئ المحاسبة المالية كنظام معلومات، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2000/1999.
29-محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية، مصر،1995
30-محمد علي شهيب، الأصول العلمية والتطبيقية لصنع القرارات المالية، شركة مطابع الطناني، القاهرة،1987.
31-محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، ط1،سنة2001.
32-محمود صبح، الصحة المالية، "كيف تجري فحصا ماليا شاملا لشركتك؟" ،جامعة عين الشمس، مصر 2004.
33-منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، سنة 1996.
34-منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، ط2، سنة2003.
35- ال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،2003.

36-نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع- الأردن، 2003

37-هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2000.

ثانيا-المذكرات والأطروحات

1-بريش عبد القادر، دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة1999

2-بن بلغيث مدني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،سنة2004.

3-بن معزوز كمال، منهجية التحليل المالي في مركزية الميزانية لبنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2004.

4-خالد محمد رجب الجابري، المعلومات المحاسبية المعدلة بأثر التضخم وعلاقتها بعوائد الأسهم السوقية للشركات الصناعية الأردنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة،كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة آل البيت،عمان، سنة2000.

5-درحمون هلال،المحاسبة التحليلية:نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،سنة2005

6-رفاع توفيق ، محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة-حالة مؤسسة الأوراسي- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر .

7-سراج علي عبدالله، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الإستراتيجية التنافسية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،سنة2005.

8-ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة عمان العربية، تخصص محاسبة، سنة2003.

9-منى سلمان جعفر، النظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة تشرين،كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا، سنة،2003.

ثالثا- الملتقيات والدوريات

1- الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والإقتصاديات، جامعة بسكرة، 21، 22 من نوفمبر سنة 2006.

2- وزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء، **نظام المحاسبة المالية للمؤسسات الإقتصادية**، المركز الوطني لتنشيط المؤسسات ومعالجة المعلومات، 1988.

رابعا- النصوص التشريعية والتنظيمية

1- الأمر رقم 75-35 المؤرخ في1975/04/29 المتعلق بالمخطط الوطني للمحاسبة.

2- المادة 718 من القانون التجاري الجزائري، الصادر في: 1975/09/26، المعدل والمتمم بناء على المرسوم التشريعي رقم:08/93 المؤرخ في:1993/04/12.

3- المادة الأولى من الأمر رقم 09/96 المؤرخ في 1996/01/10 ، المتعلق بالقرض الإيجاري.

II-المراجع باللغة الأجنبية

أولا- الكتب

1- Alain chevalier, Georges Hirsch, **Méthodes quantitatives pour le management**, les Éditions ESF, paris 1980

2- C.Goujet-C.Raulet, **Comptabilité analytique et contrôle de gestion,** Tome1 ,3éme édition Dunod, Paris, 1996

3- Charreton François et autres, **Financement des entreprises**, 8éme édition, paris 1991.

4- Darbelet et autres, **Economie D'entreprise,** Edition Foucher, 1ère édition, paris 2001

5- Denis Babusiaux, **Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise**, Éditions Economica-paris 1990.

6 - Henri Bouquin**, Comptabilité de gestion,** édition économica, Paris, 2000

7- J.F.des Robert F.Méchin H.Puteaux**, Système comptable de convergence entre normes Comptables françaises et standard de l'IASB**, Dunod, Paris ,2004.

8- Kenneth.G.jone.p. **Les systèmes d'information de gestion,** organisation de réseaux et Stratégique, 6éme édition, paris, 2001.

9- Michel Bussieres, **Comprendre la gestion de la production**, pierre du bois, Paris 1990

10 -Pière Conso, Farouk Hemici, **Gestion Financière de l'entreprise**, 9ème édition, Dunod, Paris, 1999

11- P.Gensse, **système comptable et variation monétaire**, économica, paris 1985

12- P.Lassegue, **Gestion de l'entreprise et comptabilité**, Edition Dalloz, 1996

13- P.Mykita, J.Tuszynski, **comptabilité analytique, contrôle de gestion,** Edition Foucher, paris 1995.

14- P.Zermati, **pratique de la gestion de stocks**, Dunod, paris, 2001.

15- Stéphane Griffiths, Jean-Guy Degos, **Gestion financière De l'analyse à la stratégie**, Editions d'organisation, Paris 2001.

16- Vizavona Patrice, **Gestion financière**, Berti /ENAP 9éme édition Algérie, 1993

17- Younès Benaissa, **Technique comptable Algérienne**, Entreprise nationale du livre, Alger, N0 édition 835/80, 1984, Tome1.

ثانيا-تقارير لمؤسسة (ECDE)

Documents (ECDE)
1- Rapport de Gestion 2005.
2- Rapport de Gestion 2006.
3- Plan annuel Exercice 2005
4- Plan annuel Exercice 2006
5- Business Plan -Rapport n° 02 .

III-المواقع الإلكترونية

1-www.minshawi.com/other/drzyadh.htm 2006-12-27-"متطلبات تطوير نظم المعلومات في الوحدات الإقتصادية"
2-http://www.cgag.org/docs/TechnicalTool-01-French.pdf.
3- http://www.kenanaonline.com/ws/asham/blogs/page=1, 13-10-2007.
4- http://www.jps-dir.com/Articles/UPLOAD/paper_ID_49.doc
5- http://intfotechaccountants.com/index_files.htm, 15-04-2007.
6- http://www.ajyal.com/ar/articles/ratio/index.htmlm, 19-03-2007 .
7- http://www.sarambite.info